

العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية: الدور المُعزّل لإدارة الأرباح (دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)

د/ رمضان عارف رمضان محروس

استاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة جنوب الوادي

ramadan.mahrous@com.svu.eg

د/ محمود تغيان حسانين عبد النبي

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة سوهاج

taghyan81@commerce.sohag.edu.eg

ملخص البحث

استهدفت الدراسة اختبار أثر إدارة الأرباح على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل المحتوى للحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، من خلال تشغيل برنامج STATA V.17، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة والمتداول أسهماها ببورصة الأوراق المالية المصرية، والبالغ عددها (100) شركة بإجمالي (500) مشاهدة، خلال السلسلة الزمنية الممتدة من عام 2015م حتى عام 2019م.

وفي ضوء أصالة الدراسة وقيمتها العلمية فإن هذه الدراسة تُثري الأدب المحاسبي بشأن الدور الإعلامي، والدور الرقابي، والدور المعرفي الذي تؤديه القابلية للمقارنة. وتُعد هذه الدراسة الأولى -في حدود علم الباحثان- التي تفحص عملياً ما إذا كانت إدارة الأرباح تؤثر في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، الأمر الذي يؤدي إلى رصد الظروف المواتية والمقيدة لاستجابات المستثمرين للمعلومات المحاسبية المنشورة بما يؤدي إلى توسيع قاعدة البحث في هذا المجال الحيوي المهم من مجالات الملاءمة القيمية.

وقد أظهرت النتائج بصفه عامة -بعد التحكم في المتغيرات الأخرى- أن هناك علاقة معنوية ايجابية بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية لربحية السهم، وقيمتة الدفترية. كما أثبتت النتائج أن إدارة الأرباح ترتبط بشكل سلبي وجوهري بالملاءمة القيمية لربحية السهم، بينما ترتبط بشكل ايجابي وجوهري بالملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم. علاوة على ذلك، أثبتت النتائج أن ارتفاع إدارة الأرباح يُضعف من العلاقة الموجبة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم. في حين أن النتائج أثبتت أن ارتفاع إدارة الأرباح يزيد من العلاقة الموجبة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية لربحية السهم.

الكلمات المفتاحية: الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، قابلية القوائم المالية للمقارنة، إدارة الأرباح، الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم، الملاءمة القيمية لربحية السهم.

¹ تقديم البحث في 13-3-2025 وقبول نشره في 8-4-2025

The Relationship between Financial Statement Comparability and the Value Relevance of Accounting Information:

The Moderating Role of Earnings Management

(Evidence from Listed Companies on the Egyptian Stock Exchange)

Abstract

This study aims to examine the effect of earnings management on the relationship between the comparability of financial statements and the value relevance of accounting information.

A content analysis approach was employed to collect the necessary data for statistical analysis, which was conducted using STATA V.17. The sample comprises 100 non-financial companies listed and actively traded on the Egyptian Stock Exchange, covering a total of 500 firm-year observations over the period from 2015 to 2019.

Given its originality and scientific contribution, this study enriches accounting literature by exploring the informational, monitoring, and knowledge-based roles played by financial statement comparability. To the best of the researchers' knowledge, this is the first empirical study to investigate whether earnings management affects the relationship between financial statement comparability and the value relevance of published accounting information for companies listed on the Egyptian Stock Exchange. This contributes to identifying the enabling and constraining conditions of investor responses to published accounting information, thereby expanding the research base in this vital area of value relevance.

Overall, the findings—after controlling for other variables—indicate a significant positive relationship between financial statement comparability and the value relevance of earnings and book value per share. The results also reveal that earnings management is negatively and significantly associated with the value relevance of earnings, while it is positively and significantly associated with the value relevance of book value per share. Moreover, the results show that a higher level of earnings management weakens the positive relationship between comparability and the value relevance of book value per share, whereas it strengthens the positive relationship between comparability and the value relevance of earnings.

Keywords: Value relevance of accounting information, financial statement comparability, earnings management, value relevance of book value per share, value relevance of earnings per share.

1- مقدمة

تُعَدّ الملاءمة القيمية موضوعاً بحثياً تمت مناقشته على نطاق واسع في مجال المحاسبة، حيث تكتسب المعلومات المحاسبية ملاءمة قيمية عندما يكون هناك ارتباط بينها وبين القيمة السوق للسهم (Barth et al., 2001). وقد كان البحث الذي أجراه (Ball and Brown (1968 من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث توصل الباحثان إلى وجود علاقة بين عوائد الأسهم غير الطبيعية والأرباح غير المتوقعة، مما يؤكد الارتباط بين سوق رأس المال والمعلومات المحاسبية. وأشارا إلى أن عوائد الأسهم تعكس توقعات المستثمرين بشأن الأداء المستقبلي للمنشأة. من جانبه، وجد (Beaver (1968 أن التغير الأكثر وضوحاً في حجم التداول يحدث عند الإعلان عن الأرباح، مما يدل على ملاءمة هذه المعلومات للمستثمرين. ومع ذلك، كان (Amir et al. (1993 أول من استخدم مصطلح "الملاءمة القيمية" للإشارة إلى العلاقة بين السعر-العائد والأرقام المحاسبية المفصح عنها.

هذا وقد أشار (Beisland, (2009 إلى أن مصطلح "الملاءمة القيمية" لم يكتسب اعترافاً واسعاً حتى عام 1993، وفقاً لما ذكره (Barth et al. (2001 ويُعزى الاهتمام بهذا المفهوم إلى دوره في دراسة العلاقة بين القيم المحاسبية وقيم سوق الأسهم، حيث أوضح (Barth et al. (2001 أن "المعلومة المحاسبية تُعد ذات ملاءمة قيمية إذا كانت لها ارتباط متوقع بقيم سوق الأسهم، أو إذا كانت تفسر التغيرات في سعر السهم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة منذ دراسة (Ball and Brown (1968، ودراسة (Beaver, (1968، فإن الأبحاث اللاحقة قدمت نتائج متباينة بشأن مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة.

ومن ثم فإن البحث في الملاءمة القيمية ركز على تقييم مدى ارتباط المعلومات المحاسبية بقرارات المستثمرين، وتعتمد معظم الدراسات في هذا المجال على نموذج (Ohlson (1995 مع إدخال بعض التعديلات، حيث يوضح هذا النموذج تأثير المعلومات المحاسبية على تقييم السوق من خلال تضمين مكونات القوائم المالية (Kaaya, 2015)، والتي تشمل التدفقات النقدية، والأرباح لكل سهم، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (Ohlson, 1995).

في هذا السياق، قدم (Francis and Schipper (1999 تعريفاً للملاءمة القيمية، حيث اعتبرها قدرة المعلومات المحاسبية على النقاط أو تلخيص العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم. ويعزز هذا التعريف ما ذهب إليه كل من (Lam et al., (2013، الذين وصفوا الملاءمة القيمية بأنها "مقدار المعلوماتية المتضمنة في القوائم المالية"، موضحين أن ارتفاع مستوى الملاءمة القيمية ينعكس إيجابياً على مصداقية

القوائم المالية، مما يسهل على المستثمرين اتخاذ قرارات أكثر دقة، ويزيد من قوة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم (Francis & Schipper, 1999; Lam et al., 2013).

ويتوافق هذا الطرح مع ما ذكره Dahmash et al., (2009) حيث أشاروا إلى أن الملاءمة القيمية تعكس قدرة القوائم المالية على تأكيد أو تعديل توقعات المستثمرين بشأن قيمة الشركة. وفي هذا الإطار، أوضح (Beisland 2009) أن المعلومات المحاسبية تُعتبر ذات ملاءمة قيمية إذا وُجد ارتباط إحصائي بين الأرقام المحاسبية والقيم السوقية لحقوق الملكية، إذ كلما زادت هذه العلاقة، ازدادت قدرة المعلومة المحاسبية على تفسير التغيرات في قيمة الشركة، مما يجعلها أكثر ملاءمة من حيث القيمة.

ومن هذا المنطلق، تهدف دراسات الملاءمة القيمية إلى تقييم مدى مصداقية المعلومات المحاسبية وأثرها على قيم حقوق الملكية (Naimah 2012). وبحسب (Barth 2001)، فإن الهدف الرئيسي من هذه الدراسات هو تحديد ما إذا كانت الأرقام المحاسبية تعكس معلومات يعتمد عليها المستثمرون عند تقييم حقوق ملكية الشركات، وهو ما يجعلها أداة قياس حيوية في التحليل المالي.

إضافة إلى ما سبق، فإن قياس أداء الشركة يُعد أمراً حيوياً لفهم كيفية تطور الأعمال. ومن خلال القيام بذلك، يصبح المديرون قادرين على معرفة ما إذا كانوا يخلفون في توجيه الشركة أم لا، ويدرك المستثمرون بشكل أكثر وضوحاً المخاطر والعائدات المحتملة من نشاط الشركة (Kopecká, 2017). ونظراً لأن المؤشرات المحاسبية عادةً ما تكون مقاييس رئيسية عند تقييم أداء الشركة (Warren, 2015)، فإن اختبار مدى ملاءمتها للقيمة يصبح أمراً بالغ الأهمية لفهم مدى موثوقيتها. وتُستخدم الملاءمة القيمية أيضاً كمؤشر لتمييز التنظيم المحاسبي. في الواقع، وفقاً (Dobija and Klimczak 2010)، يشير مستوى ملاءمة الأرقام المحاسبية في تقييم الأسهم إلى مدى الحاجة إلى تطوير التنظيم المحاسبي. وبالتالي، فإن قياس الملاءمة القيمية في السوق قد يساعد المنظمين على إدراك مدى إشرافهم بشكل صحيح وكيف يمكنهم تحسين الملاءمة القيمية لمعلومات القوائم المالية. إلى جانب ذلك، تؤثر درجة الملاءمة القيمية أيضاً على تكلفة الأسهم. وفقاً لـ (Francis et al. 2005)، فإن ارتفاع الملاءمة القيمية يعني انخفاض مخاطر المعلومات بالنسبة للمستثمرين، ونتيجة لذلك، قد يحتاجون إلى سعر أقل للاستثمار في الشركة. ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلي، يؤدي هذا إلى زيادة الاستثمار. وبالتالي، قد يؤثر مستوى الملاءمة القيمية على الاقتصاد الحقيقي (Beisland, 2009).

وانطلاقاً من أهمية الملاءمة القيمية والناعبة من شيوعتها وانتشارها في دراسات أسواق المال من ناحية، وكذلك من قدرتها على تشكيل اتجاهات وسلوكيات المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين عند تقييمهم لأداء الشركة من ناحية أخرى، كان من المنطقي أن تتحو الدراسات نحو رصد العوامل المحددة لها والتي

تسهم في التدعيم لها أو تقويضها، ومن أبرزها قابلية القوائم المالية للمقارنة فالتباين في القواعد والممارسات المحاسبية يؤدي إلى صعوبة في تفسير المؤشرات المالية (أمين، 2022؛ محمد، 2022، عبد الحليم وآخرون، 2022؛ القليطي، 2022؛ فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024)، مما قد يحد من إمكانية المقارنة بين الشركات. وفي المقابل، يساهم توحيد هذه الممارسات في تقليل هذا العائق، مما يعزز جودة التقارير المالية ويزيد من الملاءمة القيمية لها (فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024).

وقد حازت القابلية للمقارنة على اهتمام واضعي معايير المحاسبة حول العالم باعتبارها إحدى الخصائص النوعية الهامة للمعلومات المحاسبية منذ ثمانينات القرن الماضي (إبراهيم، 2017؛ رضوان 2017؛ محمد، 2022؛ اسماعيل، 2024). فوفقاً لما ورد في الإطار الفكري الصادر عن الـ (IASB) وقائمة مفاهيم المحاسبة رقم (8) الصادرة عن الـ (FASB)، فإن القابلية للمقارنة تُمثل إحدى الخصائص النوعية التعزيزية التي تم تعريفها بأنها: الخاصية النوعية التي تُمكن المستخدمين من تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر (FASB, 2010, SFAC No.8; IASB, 2018). بمعنى آخر، الحالات المتشابهة يجب أن تكون متشابهة، والحالات المختلفة يجب أن تكون غير متشابهة (Beest, F. et al., 2009).

في الأدبيات السابقة، هناك أدلة موثقة حول فوائد قابلية القوائم المالية للمقارنة، مثل تحسين بيئة معلومات المحللين (أمين، 2022؛ محمد، 2022؛ عبد الحليم وآخرون، 2022؛ القليطي، 2022؛ فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ De Franco et al., 2011)، وتحسين المعلوماتية لتقييم أسعار الأسهم (أبو النيل، 2024؛ Choi et al., 2019)، وخفض عدم تماثل المعلومات (إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022؛ عبد الحليم وآخرون، 2022؛ Peterson et al., 2015)، وتعزيز الملاءمة القيمية للأرباح (فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ Chen et al., 2020)، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.

وفي ضوء التأثير المُعدّل للعلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، يمكن أن تؤثر إدارة الأرباح على قابلية القوائم المالية للمقارنة من جهة، وعلى الملاءمة القيمية من جهة أخرى، حيث إن المستويات الأعلى لإدارة الأرباح التراكمية يمكن أن تقلل من دور القابلية للمقارنة في تحسين الملاءمة القيمية. لذلك، قد يواجه المستثمرون صعوبة في تقييم جودة الأرباح بدقة وعدم التمييز بشكل صحيح بين نوع الاستحقاق في ظل وجود إدارة للأرباح (Chen & Gong, 2019).

وتأكيداً لما سبق، فقد قام Chen et al. (2020) بالتحقق من الدور المُعدّل لإدارة الأرباح على الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وعلى الملاءمة القيمية لقيمة الأرباح، لقد افترضوا أن

البيئة ذات جودة الأرباح المنخفضة (إدارة الأرباح المرتفعة) يمكن أن تقلل من فائدة القابلية للمقارنة على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.

2- مشكلة الدراسة

تُبين مراجعة الدراسات السابقة التي تمت في البيئة الأجنبية والتي تطرقت للمتريبات الناتجة من قابلية القوائم المالية للمقارنة على الملاءمة القيمية (Chen et al., 2020; Ojaghi et al., 2021; Minatto & Borba, 2022; Bourveau et al., 2023) أن معظم تلك الدراسات ركزت جُل اهتمامها على المردودات المباشرة للقابلية للمقارنة على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج متوافقة، حيث تبين وجود علاقة ترابط جوهرية موجبة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية لكل من ربحية الأسهم، والقيمة الدفترية للسهم، أي أنه كلما زادت درجة القابلية للمقارنة بين الشركات في نفس الصناعة زادت الملاءمة القيمية لكل من ربحية السهم، وقيمتها الدفترية، الأمر الذي قد يقوي من الافتراض القائل بأن القابلية للمقارنة تقوي من مردودات المستثمرين تجاه المعلومات المحاسبية المنشورة وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على أسعار الأسهم.

ومن التسليم بأهمية دراسة العلاقة المباشرة بين القابلية للمقارنة من جانب وبين الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة من جانب آخر، إلا أنه يمكن القول بأن التضمينات النظرية والعملية المتوصل إليها من تحليل مثل هذه العلاقة قد تعد قاصرة لأن دراستها بهذا الشكل يقدم تفسيراً مبسّراً لها بفعل تجاهل المتغيرات المُعدّلة لهذه العلاقة والتي كثيراً ما تعكس الواقع الفعلي لها.

وقد تصدت دراسة (Minatto & Borba, 2022) لاختبار الدور المُعدّل لإدارة الأرباح في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية في البرازيل. وكشفت تلك الدراسة أن القابلية للمقارنة لها تأثير سلبي على الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية وليس لها تأثير على الأرباح. علاوة على ذلك، قدمت الدراسة دليلاً على أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي على العلاقة بين الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، ولكن ليس لها تأثير على الأرباح.

أيضاً وفي سياق دراسة المتغيرات المُعدّلة للعلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية، تصدت دراسة (Chen et al. (2020 إلى دراسة الدور المُعدّل لغموض التقارير المالية، ونقاط الضعف الجوهرية للرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتخصص صناعة مراجع الحسابات في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. وكشفت الدراسة عن أن القابلية للمقارنة تزيد من الملاءمة القيمية لربحية السهم، ولكن ليس للقيمة الدفترية للسهم. كما أشارت الدراسة إلى أن الفوائد الإضافية للقابلية للمقارنة تتضاءل عندما يكون غموض التقارير المالية مقاس بإدارة الربحية مرتفعاً أو عندما يكون هناك

ضعف جوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وعلى النقيض من ذلك، تزداد فوائد القابلية للمقارنة عند تعيين مراجع حسابات متخصص في الصناعة.

وبالانتقال إلى واقع الدراسات العربية والمصرية التي أُجريت في هذا الصدد، فإن الجهود البحثية في هذا المجال لا تعكس نفس الاهتمام الذي أولته الدراسات الأجنبية لذات الموضوع فباستثناء دراسة (فودة، 2023) والتي تناولت أثر خصائص البيئة المعلوماتية على الدور الوسيط للقابلية للمقارنة في العلاقة بين المعايير الدولية للتقارير المالية والملائمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، ودراسة (أبو النيل، 2024) والتي تناولت الدور المُعَدِّل وغموض التقارير المالية في العلاقة بين القابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية على القيمة الدفترية والأرباح. لم تتوافر لدى الباحثان أي دراسات أخرى تدل على تناول البحثي بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية، الأمر الذي أحدث نقصاً في المعرفة المتوفرة حول العوامل المحددة لهذه العلاقة والمرتبات الناتجة عنها في البيئة العربية والمصرية. ومن هذه الزاوية تأتي الدراسة الحالية لتؤكد الاهتمام بهذا الموضوع في البيئة المصرية ولتسد جزء من الفجوة في المعرفة حول الظروف المُعَدِّلة لعلاقة القابلية للمقارنة بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، ولتضيف حلقة جديدة من حلقات البحث توصلاً مع الجهود البحثية التي تناولت هذا المجال الحيوي من مجالات الملاءمة القيمية في بيئة مغايرة وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة في الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة؟
- 2- ما أثر إدارة الأرباح في الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة؟
- 3- ما أثر إدارة الأرباح في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة؟

3- أهداف الدراسة

- في ضوء الأسئلة البحثية المُلخِصة لمشكلة الدراسة، تتمثل أهداف الدراسة في ثلاثة أهداف رئيسية هي:
- تحديد أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة في الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.
 - تحديد أثر إدارة الأرباح في الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.
 - تحديد أثر إدارة الأرباح في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.

4- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من الاعتبارات العلمية والعملية المُضمنة فيها، وذلك على النحو التالي:

1-4 الأهمية العلمية

يُستدل على الأهمية العلمية للدراسة من الاعتبارات التالية:

- 1- تُثري هذه الدراسة الأدب المحاسبي بشأن الدور المعلوماتي، والدور الرقابي، والدور المعرفي الذي تؤديه القابلية للمقارنة بما يقدم تبريراً منطقياً للتأكيد التنظيمي على أهميتها.
- 2- تقدم هذه الدراسة استنتاجات ورؤى حول كيفية وتحت أي ظروف تؤثر القابلية للمقارنة على الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها.
- 3- تتبع أهمية الدراسة أيضاً من اختبارها لإدارة الأرباح كمتغير مُعدّل في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وبين الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية. الأمر الذي يؤدي إلى رصد الظروف المواتية والمُقيّدة لاستجابات المستثمرين للمعلومات المحاسبية المنشورة، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة البحث في هذا المجال الحيوي المهم من مجالات الملاءمة القيمة.
- 4- تُعد الدراسة الحالية مُكملة للدراسات السابقة التي تمت في مجال الملاءمة القيمة، وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة سوف تعمل على إضافة المصادقية الخارجية لنتائج تلك الدراسات وتؤكد مدى إمكانية تعميمها في البيئة المصرية.
- 5- على الرغم من أن الدراسات السابقة تناولت بعض العوامل التي تؤثر في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمة، إلا أن عوامل أخرى لم يتم التحقق منها بشكل كافٍ. لذا، تقدم هذه الدراسة نظرة عامة على الأبحاث الحالية في هذا الشأن من خلال عرض النظريات والأدلة المتعلقة بهذه العوامل، ومن ثم تحديد المجالات ذات النتائج المتضاربة أو البحث المحدود. ويُعد فهم هذه المقدمات أمراً بالغ الأهمية لمساعدة الأكاديميين على التركيز على المجالات غير المستكشفة التي يمكن أن تُسفر عن رؤى مهمة للتقارير المالية وأبحاث السوق.

2-4 الأهمية العملية

يستدل على الأهمية العملية للدراسة من الاعتبارات التالية:

- 1- تُبرز هذه الدراسة الدور الرقابي للقابلية للمقارنة في معالجة قضايا الوكالة، حيث إن توفير المعلوماتية المقارنة بين الشركات يعمل على التسعير الفعال من قبل السوق، حيث يعمل هذا التسعير كآلية تأديبية لمن يتمتعون بحقوق التلاعب في المعلومات المحاسبية المنشورة.

- 2- تُبرز هذه الدراسة الدور الإعلامي للقابلية للمقارنة والذي يمكن أن يُسهّل تعلم المستثمرين، ويزيد من معرفتهم بقيمة الشركة من خلال المقارنة بين الشركة والشركات النظرية، وبالتالي تحفيز الشركات على بذل الجهود للتمييز بين أنفسهم وبين الآخرين.
- 3- تُبرز هذه الدراسة الدور المعرفي للقابلية للمقارنة والذي يمكن أن يوفر معرفة وتناقل خبرات لدى إدارة الشركات من خلال تعلم الإدارات بواسطة الشركات النظرية لها في نفس الصناعة، وهو ما يؤدي إلى تدعيم المنافسة الإدارية للشركة في سوق العمل الإداري عن طريق تحسين خبرة وسمعة الإدارة.
- 4- توفر الدراسة الحالية أدلة على ممارسات الإفصاح للشركات، وهو ما قد يقدم معرفة تفيد إدارة الشركات في تعديل استراتيجيات إعداد التقارير المالية الخاصة بها، بناءً على رؤى حول جوانب المعلومات المحاسبية أو غير المالية الأكثر قيمة بالنسبة للمستثمرين.
- 5- تؤكد هذه الدراسة أيضاً على أهمية التقارير المالية عالية الجودة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ونظراً للقضية العالمية المتمثلة في الاحتيال والفضائح في التقارير المالية، فإن فهم العوامل التي تؤثر على الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية يُعد أمراً حيوياً، ويمكن لنتائج الدراسة الحالية أن تفيد صناع السياسات وواضعي المعايير في تصميم اللوائح والمعايير التي تعزز جودة التقارير المالية، وبالتالي استعادة ثقة المستثمرين وحسين القابلية للمقارنة والشفافية في التقارير المالية.

5- خطة الدراسة

تم تنظيم باقي الدراسة بحيث يقدم الباحثان مراجعة للأدبيات التي تدعم فرضيات الدراسة في القسم السادس، ثم وصف لعينة ومنهجية الدراسة التطبيقية في القسم السابع، ثم عرض نتائج الدراسة في القسم الثامن، ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة في القسم التاسع، ثم عرض دلالات نتائج الدراسة في القسم العاشر، ويختم الباحثان بحدود وآفاق البحث المستقبلية في القسم الحادي عشر.

6- الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة

يقدم الباحثان في هذه الجزئية عرضاً لأدبيات الدراسة ممثلة في الإطار النظري للقابلية للمقارنة، والإطار النظري للملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، والعلاقة المحتملة بينهما، وكذلك الدور المُعدّل لإدارة الأرباح في هذه العلاقة تمهيداً لاشتقاق فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

6-1 قابلية القوائم المالية للمقارنة

تكتسب المعلومات المتعلقة بمنشأة ما فائدة كبيرة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن منشأة أخرى ومع معلومات مماثلة عن نفس المنشأة لفترة أخرى أو في وقت آخر، حيث تعتمد أهمية المعلومات وخاصة

المعلومات الكمية إلى حد كبير على قدرة المستخدم على ربطها ببعض المعايير في منشأة أخرى أو في وقت آخر. ومن هنا تظهر أهمية القابلية للمقارنة، وللفهم الواضح للقابلية للمقارنة فإن الأمر يتطلب التعرف على مفهومها، وأهميتها، والعوامل المؤثرة فيها والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

6-1-1 مفهوم قابلية القوائم المالية للمقارنة والمفاهيم ذات الصلة

يرتبط الفهم الجيد للقابلية للمقارنة بتحديد مفهوم واضح ومحدد لها، وبإمعان النظر في مفهوم القابلية للمقارنة نجد أن هناك بعض الخلط بين مفهوم القابلية للمقارنة وبعض المفاهيم الأخرى الأمر الذي يثير جدلاً في بعض الأحيان، ولبساً في أحيان أخرى، ولعل أكثر المفاهيم تشابكاً مع مفهوم القابلية للمقارنة هو مفهوم الثبات، ومفهوم التوحيد، ولوضع حدود فاصلة بين هذه المفاهيم وبين المقصود بالقابلية للمقارنة، يتناول الباحثان هذه المفاهيم على النحو التالي:

6-1-1-1 مفهوم قابلية القوائم المالية للمقارنة

على الرغم من أهمية مفهوم القابلية للمقارنة والاستخدام الواسع له، إلا أنه مصطلح صعب التعريف ولا يزال غامضاً وغير محدد بشكل جيد حتى الآن (أمين، 2022؛ محمد، 2022؛ عبد الحليم وآخرون، 2022؛ القليطي، 2022؛ فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ Wang, 2014; 2024; Lang et al., 2010; Wang et al., 2024). فقد تباينت الآراء والكتابات بشأن تحديد مفهوم واضح للقابلية للمقارنة، ويمكن توضيح ذلك من خلال التعرض للتعريفات التي قدمتها الهيئات المهنية والجهات التنظيمية للمحاسبة، وتلك التي قدمها الباحثين في هذا الشأن وذلك كما يلي:

أ- على مستوى الهيئات المهنية والجهات التنظيمية

تُعد القابلية للمقارنة من الأهداف الأساسية التي تسعى الجهات التنظيمية وواضعو معايير المحاسبة لتحقيقها في القوائم المالية. يشير مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن التحديات في إجراء المقارنات بين المنشآت المختلفة كانت الدافع الرئيسي لتطوير معايير المحاسبة (FASB, 2010, SFAC No.8).

وقد قاد كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) جهوداً رائدة في تطوير وإصدار معايير المحاسبة المالية. وفقاً لقائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) الصادرة عام 1980، تُعد القابلية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المالية، حيث تم تعريفها بأنها، جودة المعلومات المحاسبية التي تُمكن المستخدمين من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر الاقتصادية، بشرط عدم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية متشابهة (FASB, 1980).

في المقابل، اعتبر الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام 1989 القابلية للمقارنة من الخصائص النوعية الرئيسية. وتم تعريفها بأنها العملية التي يتم من خلالها قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى على أساس ثابت، سواء داخل المنشأة عبر الفترات الزمنية، أو بين المنشآت المختلفة (IASB, 1980).

وفي إطار تعزيز التقارب بين الـ (IASB) و (FASB)، تم توقيع مذكرة تفاهم رسمية تُعرف بتعهدات نورواك (Norwalk Agreement) في 29 أكتوبر 2002، بهدف تعزيز التنسيق بينهما لتحقيق معايير عالية الجودة. نتيجة لهذا التعاون، صدرت قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (8) عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في سبتمبر 2010، تزامناً مع إصدار الإطار المفاهيمي عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وكلاهما يُعتبر ثمرة للمشروع المشترك بين المجلسين.

ووفقاً للإطار المفاهيمي الصادر عن (IASB)، وقائمة مفاهيم المحاسبة رقم (8) الصادرة عن (FASB)، تُعد القابلية للمقارنة إحدى الخصائص النوعية التعزيزية التي تُتيح للمستخدمين تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر (IASB, 2018; SFAC No.8; FASB, 2010). بمعنى آخر، يجب أن تكون الحالات المتشابهة متشابهة، والحالات المختلفة غير متشابهة (Beest et al., 2009)، ويعكس هذا المفهوم التوافق الذي توصل إليه المجلسان حتى الآن.

ب- على المستوى الأكاديمي

لم يقتصر تعريف القابلية للمقارنة على ما قدمته الهيئات المهنية والجهات التنظيمية في المحاسبة، فقد قدم العديد من الباحثين رؤى مختلفة حول هذا المفهوم. وعلى الرغم من أن العديد من هذه الرؤى تتوافق مع التعريفات المقدمة في الإطار المفاهيمي الصادر عن الـ (IASB) وقائمة مفاهيم المحاسبة رقم (8) الصادرة عن الـ (FASB)، إلا أن هناك عديد من الباحثين قاموا بتقديم وجهات نظر مختلفة.

كانت محاولة (Simmons 1967) من أوائل المحاولات لتعريف القابلية للمقارنة، حيث أشار إلى أنها تعني أن تعكس القوائم المالية الظروف الاقتصادية المتشابهة بطريقة متماثلة، ويتحقق ذلك من خلال القياس والعرض بطرق متجانسة. وقد أوضح كل من (إبراهيم، 2017؛ الصاوي، 2019؛ أمين، 2022؛ محمد، 2022؛ عبد الحليم وآخرون، 2022؛ القليطي، 2022؛ السواح، 2023؛ فودة، 2023؛ أبو النيل، 2023؛ Biswas et al., 2022; Fang et al., 2022; Wu & Xue, 2023; Afzali, 2024) أن القابلية للمقارنة تشير إلى أن المعلومات المحاسبية للشركة يجب أن تُعد وفق قواعد ومبادئ تُسهّل مقارنتها بمعلومات الشركات المماثلة، مما يُمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأحداث الاقتصادية بشكل أكثر دقة. بينما أكد (De Franco et al. 2011)

أن القابلية للمقارنة تعني الخاصية التي تساعد المستخدمين على فهم أوجه التشابه والاختلاف، ونقل من تكلفة الحصول على المعلومات ومعالجتها، مما يزيد من جودة المعلومات المتاحة.

كما أشار كل من Yip and Yound (2012) إلى أن القابلية للمقارنة تتضمن بُعدين هما، بُعد التشابه الذي يشير إلى ما إذا كانت الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية المتشابهة تفصح عن أرقام محاسبية متقاربة، وبُعد الاختلاف الذي يشير إلى ما إذا كانت الشركات ذات الأنشطة الاقتصادية المختلفة تفصح عن أرقام محاسبية متميزة. بينما أشار Zeff (2007) إلى أن القابلية للمقارنة تتحقق عندما تظهر العناصر المتشابهة كمتشابهة، والعناصر المختلفة كمتباينة.

وقد تم تعريف القابلية للمقارنة في دراسة Francis et al. (2014) على أنها تشابه الأرباح والمستحققات المفصح عنها لأزواج الشركات في نفس القطاع، وبالتالي التعرض لنفس الصدمات الاقتصادية العامة، مع ثبات العوامل الأخرى بسبب الاتساق في القواعد التي يتم تنفيذها بين الشركات. وبطريقة أخرى، من المتوقع أن يكون لأزواج الشركات هذه استحقاقات وهيكل أرباح متماثل.

وأشارت دراسة Kim et al. (2016) إلى أن المقارنة قائمة على فكرة ضمنية مفادها أن القابلية للمقارنة تُمكن المستخدمين من استخلاص استنتاجات أكثر وضوحاً حول أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية بين الشركات المماثلة حتى يتمكن المستثمرون من فهم وتقييم أداء الشركة بشكل أفضل. كما أشار إبراهيم (2017) إلى أن الهدف من تحقيق مستويات عالية من القابلية للمقارنة هو توفير المعلومات اللازمة لتقييم الخيارات البديلة بشكل صحيح، وأن مقارنة الأرقام المحاسبية يجب أن تؤدي إلى استنتاجات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات سليمة.

وأشارت دراسة Chen and Gong (2019) إلى أن القابلية للمقارنة تُمكن المستخدمين من تحديد الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، وكذلك مقارنة أداء المنشأة نفسها عبر فترات زمنية مختلفة. وأوضحت دراسة Chircop et al. (2020) أن القابلية للمقارنة تعني التقارب بين النظم المحاسبية للشركات المماثلة، مما يجعل هذه الشركات تنتج معلومات محاسبية متشابهة بفضل الاتساق في القواعد المحاسبية المطبقة.

كما عرّفت دراسة Khuong et al. (2022) القابلية للمقارنة بأنها معالجة الأحداث الاقتصادية المتشابهة (أو المختلفة) باستخدام ممارسات محاسبية متشابهة (أو مختلفة)، وأكدت على أن القابلية للمقارنة لا تتحقق إذا تم استخدام نفس المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية المختلفة. كما أشارت دراسة محمد (2022) إلى أن القابلية للمقارنة تتطلب استخدام أساليب متشابهة في القياس والإفصاح، مع الإفصاح الكامل عن أي تغييرات في الأساليب المستخدمة والآثار المترتبة عليها.

وأوضحت دراسة عبد الحليم وآخرون (2022) أن القابلية للمقارنة تُعتبر واحدة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، إلى جانب خصائص مثل القابلية للتحقق والتوقيت والقابلية للفهم. وتُمكن القابلية للمقارنة مستخدمي المعلومات من تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر في التقارير المالية، مما يسهل عليهم مقارنة نتائج الوحدة الاقتصادية مع الوحدات المماثلة في نقطة زمنية معينة (المنظور الطولي)، وكذلك مقارنة نتائج نفس الوحدة عبر فترات زمنية مختلفة (المنظور العرضي)، وهو أمر هام بالنسبة للمحللين الماليين والمستثمرين.

6-1-1-2 قابلية القوائم المالية للمقارنة وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

لاحظ الباحثان أن هناك بعض الخلط بين مفهوم القابلية للمقارنة وبعض المفاهيم الأخرى الأمر الذي يثير جدلاً في بعض الأحيان، ولعل أكثر المفاهيم تشابكاً مع مفهوم القابلية للمقارنة هو مفهوم الثبات (الاتساق)، ومفهوم التوحيد، ولوضع حدوداً فاصلة بين هذان المفهومين والمقصود بالقابلية للمقارنة، تتناول الدراسة هذه المفاهيم وعلاقتها بمفهوم القابلية للمقارنة على النحو التالي:

أ- قابلية القوائم المالية للمقارنة والثبات (الاتساق)

لطالما كان يُنظر إلى الثبات في تطبيق طرق المحاسبة على مدى فترة من الزمن على أنه جودة مهمة تجعل الأرقام المحاسبية أكثر فائدة. حيث ينص الشكل المعياري لتقرير مراجع الحسابات على أن القوائم المالية قد تم إعدادها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمطبقة بشكل ثابت. وعلى ذلك فقد ذكر مجلس مبادئ المحاسبة (APB) في الرأي رقم (20) بشأن التغيرات المحاسبية أنه عند إعداد القوائم المالية فإن هناك افتراض بأن مبدأ المحاسبة بمجرد اعتماده لا ينبغي تغييره في المحاسبة عن الأحداث والمعاملات من نفس النوع، حيث إن الاستخدام الثابت لمبادئ المحاسبة من فترة محاسبية لأخرى يعزز من فائدة القوائم المالية للمستخدمين من خلال تسهيل تحليل وفهم بيانات المحاسبة موضع المقارنة (FASB, SFAC No.2, 1980).

وذكر كلا من الـ (FASB) والـ (IASB) أنه بالرغم من أن الثبات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقابلية للمقارنة، إلا أنهما مختلفان. فالثبات يشير إلى استخدام الطرق نفسها لنفس البنود، إما من فترة لأخرى داخل المنشأة المعدة للتقرير، أو الفترة الواحدة عبر المنشآت المختلفة. لذا، فالقابلية للمقارنة هي الهدف، والثبات هو الوسيلة لتحقيق غاية تساعد في تحقيق هذا الهدف (FASB, SFAC No.8, 2010).

إن تطبيق الثبات في استخدام السياسات والإجراءات المحاسبية يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين، وكذلك يوفر الثبات إمكانية تطبيق الطرق الإحصائية لتحديد اتجاهات التطور في أنشطة المنشأة في الفترات السابقة والتنبؤ بتطورها في الفترة التالية مع مراعاة الظروف الخارجية

الخاصة بالمنشأة، بحيث يصبح التنبؤ أقرب إلى الواقع قدر الإمكان، لأن استخدم طرق وإجراءات مختلفة من فترة لأخرى يجعل من الصعب الفصل بين تغيير البيانات نتيجة تعديل الطرق والإجراءات - أي نتيجة عدم تطبيق الثبات - وتغييرها نتيجة العوامل الاقتصادية داخل وخارج المنشأة. فلو غيرت المنشأة طرق إهلاك الأصول الثابتة من فترة إلى أخرى، فإن هذه التعديلات من فترة لأخرى تؤدي إلى تشويه بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي، وليس من المستبعد أن تعتمد الإدارة إلى التعديل بهدف التلاعب في النتائج وعدم إظهار الوضع الحقيقي للمنشأة (لطفي، 2005؛ حماد، 2008؛ إجديع، 2014؛ عبد النبي، 2020). والثبات لا يعني الثبات المطلق في تطبيق نفس السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية، بل يقصد به الثبات النسبي الذي يسمح بإدخال التغييرات أو التعديلات إذا ما دعت الظروف لذلك (لطفي، 2005؛ محمد، 2022).

ب- قابلية القوائم المالية للمقارنة والتوحيد المحاسبي

يهدف التنظيم المحاسبي إلى تحديد الأسس الرئيسية التي يجب على المنشآت مراعاتها عند تحديد سياساتها المحاسبية، ويُعتبر هذا التنظيم شكلاً من أشكال التدخل الخارجي في التطبيقات العملية للإدارة، بهدف ضمان الحد الأدنى من التوحيد في الممارسات المحاسبية المعتمدة من قبل المنشآت المختلفة، حيث يهدف هذا التوحيد إلى تعزيز فائدة المعلومات المحاسبية في مختلف المجالات التطبيقية (الشيرازي، 1990؛ عبد الرحمن، 2016؛ إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022).

يُعرف (Sunder (2010 نظام المحاسبة الموحد، وفقاً لما ورد في قاموس Kohler للمحاسبين (1983)، بأنه "نظام يتضمن مجموعة موحدة من الحسابات بين المنظمات المماثلة". كما يُعرف التوحيد المحاسبي بأنه اعتماد نفس الإجراءات المحاسبية من قبل جميع المنشآت المماثلة، بهدف تسهيل مقارنة القوائم المالية من خلال تقليل التنوع في الأساليب والإجراءات المستخدمة. ويمكن أيضاً تعريف التوحيد المحاسبي على أنه قدرة المنشآت المختلفة على إعداد القوائم المالية باستخدام نفس القواعد والإجراءات المحاسبية، ومفاهيم القياس والتقييم النوعي، وأساليب الإيضاح، وطرق عرض القوائم المالية (الليثي، 2010؛ إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022؛ Liang, 2022; Bowrin, 2007).

هذا، وقد أشار كل من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الإطار الفكري المشترك الصادر عنهما في عام 2008 إلى أنه لا يجب الخلط بين مفهوم القابلية للمقارنة ومفهوم التوحيد، فلكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة، يجب أن تكون العناصر المتشابهة متشابهة، والعناصر المختلفة يجب أن تكون مختلفة. وقد يؤدي التركيز الزائد على التوحيد إلى تقليل القابلية للمقارنة من خلال جعل العناصر غير المتشابهة تبدو متشابهة. وبالتالي، فإن قابلية مقارنة

المعلومات المحاسبية لا تتحقق من خلال جعل الأشياء غير المتشابهة تبدو متشابهة، أكثر من تحقيقها من خلال جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة (FASB, 2008).

وقد أكد المجلسان في الإطار الفكري الأخير الصادر عن كل منهما أن القابلية للمقارنة ليست مرادفة للتوحيد. وأكد المجلسان أيضاً أنه لكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة، يجب أن تبدو العناصر المتماثلة متشابهة والعناصر المختلفة تبدو مختلفة، ولا يتم تحسين القابلية للمقارنة بين المعلومات المحاسبية من خلال جعل العناصر غير المتماثلة تبدو متماثلة، كما لا يتحقق ذلك من خلال جعل العناصر المتماثلة تبدو مختلفة. وبالتالي، فإن القابلية للمقارنة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتوحيد، حيث تُعتبر القابلية للمقارنة الهدف، بينما التوحيد هو الوسيلة التي تساعد في تحقيق هذا الهدف (FASB, 2010, SFAC No.8; IASB, 2018).

ومن خلال العرض السابق لمفهوم القابلية للمقارنة والمفاهيم ذات الصلة يخلص الباحثان إلى النقاط التالية:

- استقر الفكر المحاسبي مؤخراً على أن القابلية للمقارنة تُمَثِّل إحدى الخصائص النوعية التعزيزية، وهي تُعرَّف بأنها: الخاصية النوعية التي تُمكن المستخدمين من تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر المحاسبية.
- اعتمد عديد من الباحثين على التعريف الوارد بالأطر الفكرية للمحاسبة المالية كتعريف مناسب للقابلية للمقارنة فقد أشارت دراسة (Barth (2013 إلى أن ذلك التعريف يُعتبر تعريفاً دقيقاً للقابلية للمقارنة.
- أن تعريفات الباحثين البعض منها ركز على كيفية تحقيق القابلية للمقارنة، والبعض الآخر ركز على الهدف من القابلية للمقارنة.
- أن هناك بُعدين للقابلية للمقارنة على نفس القدر من الأهمية وهما بُعد التشابه وبُعد الاختلاف.
- أن القابلية للمقارنة لها جوانب متعددة، ويمكن أن تتعلق بالقابلية للمقارنة بين المنشآت، والقابلية للمقارنة بين الفترات. ويمكن أن تشير القابلية للمقارنة بين المنشآت إلى "الأقران" الذين ينتمون إلى نشاط، أو بلد، أو منطقة، أو مؤشر معين أو تشير إلى مجموعة من المنشآت التي تشترك في خصائص استثمارية مماثلة باستخدام معايير مثل سيولة السوق أو عائدات الأرباح أو النمو المتوقع.
- أن القابلية للمقارنة كخاصية للمعلومات المحاسبية تختلف عن الخصائص الأخرى في كونها خاصية تصف العلاقة بين بندين أو أكثر وليست خاصية تصف بدأ واحداً مثل باقي الخصائص.
- أن الثبات (الاتساق)، والتوحيد وسيلتان لتحقيق غاية تساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

6-1-2 أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة

تكمن أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة في فعاليتها من حيث التكلفة وتبسيط المقارنات بين الشركات (الصاوي، 2019؛ فودة، 2023؛ ابو النيل، 2024؛ Sohn, 2016). وإدراكاً لأهمية القابلية للمقارنة تسعى هيئات وضع معايير المحاسبة إلى قابلية مقارنة أكبر في التقارير المالية وهذا يعكس أهمية القابلية للمقارنة، إضافة إلى بعض المزايا التي يمكن أن تحققها، والتي يمكن الاستناد إليها في توضيح أهميتها، ومن ثم فإنه يمكن توضيح أهمية القابلية للمقارنة بالنسبة للمستثمرين، وبالنسبة للمحللين الماليين، وبالنسبة لمراجعي الحسابات، وبالنسبة لإدارة المنشأة، وبالنسبة لسوق الأوراق المالية. وذلك على النحو التالي:

6-1-2-1 بالنسبة للمستثمرين

تُعتبر القابلية للمقارنة في القوائم المالية من العوامل الحيوية التي تساهم في تعزيز قدرة المستثمرين على فهم وتقييم قيمة الشركات. إذ تُمكنهم من مقارنة أداء الشركات بشكل مباشر وفعال، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة. وفقاً لدراسة (Core et al. (2003، تُسهّم القابلية للمقارنة في تسهيل تعلم المستثمرين حول قيمة الشركات من خلال مقارنة الأداء بين الشركات المختلفة، مما يحفز المديرين على بذل جهود إضافية للتميز عن أقرانهم.

كما يشير (Povel et al. (2007 إلى أن توفر المعلومات القابلة للمقارنة يؤثر بشكل كبير على درجة الرقابة التي يمكن أن يمارسها المستثمرون على إدارة الشركات. فعندما تكون المعلومات متاحة وبشكل قابل للمقارنة، يصبح من الأسهل للمستثمرين مراقبة أداء الشركات واتخاذ قرارات استثمارية قائمة على بيانات دقيقة.

علاوة على ذلك، يعزز وجود معلومات قابلة للمقارنة بين الشركات النظيرة من قدرة المستثمرين على تقييم ومراقبة المشاريع الاستثمارية بشكل أكثر فعالية (Alhadi et al., 2021)، حيث يمكن للمستثمرين استخدام هذه المعلومات للتخفيف من حالة عدم التأكد بشأن ظروف السوق والتميز بين المشاريع الاستثمارية الجيدة والأقل جودة. وبالتالي، يمكن أن تساعد المعلومات عن الشركات النظيرة في تقليل مشاكل الاختيار السلبي وتجنب نقص الاستثمار (Myers & Majluf, 1984; Barth et al., 2023). إضافة إلى ذلك، تُعزز المعلومات القابلة للمقارنة من قدرة المستثمرين على مراقبة أداء المديرين ومنعهم من اتخاذ قرارات استثمارية لا تخدم مصالح المساهمين (Povel et al., 2007; Alhadi A. et al., 2021).

وقد تناولت دراسة أخرى لـ (Bordeman et al., 2014; Martens et al., 2020) العلاقة بين

القابلية للمقارنة وتقييم عروض الأسهم الموسمية (SEO)، حيث توصلت الدراسة إلى أن القابلية العالية للمقارنة في المحاسبة تُسهم في تحسين تقييم الشركات التي تصدر حقوق ملكية ثانوية. فكلما زادت درجة التشابه المحاسبي مع الشركات النظيرة، أصبح من الأسهل تحديد الشركات التي تكون حقوق ملكيتها مبالغ فيها.

من جهة أخرى، توفر القوائم المالية القابلة للمقارنة بيانات قيّمة للمستثمرين تساعد في الحصول على فهم أفضل للأداء المالي للشركات المماثلة (Barth et al., 2013). إن الوصول إلى هذه المعلومات لا يُمكن المستثمرين فقط من تحسين تصورهم لأداء الشركة، بل يساعدهم أيضاً على اكتشاف المعلومات السلبية التي قد يحاول المديرون إخفاءها، مما يقلل من مخاطر انهيار أسعار الأسهم. وبناءً على ذلك، أشار Kim et al. (2016) إلى أن القابلية للمقارنة في القوائم المالية ترتبط بشكل سلبي مع مخاطر أسعار أسهم الشركات.

فإذا تم تزويد المستثمرين بمعلومات أرباح أكثر دقة، فقد يتمكنون من تحسين تسعير الأسهم بشكل أفضل. ومع ذلك، كما أشار (Perotti & Wagenhofer, 2014; Chen & Gong, 2019)، فإن زيادة جودة التقارير المالية قد تقلل من الأخطاء في التسعير، لكنها قد لا تمنع التخفيض أو المبالغة المنتظمة في التسعير. لذلك، يُعزز ارتفاع القابلية للمقارنة من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعلومات المحاسبية ومعالجتها، مما يقلل من المبالغة في تسعير المستحقات (الصاوي، 2019؛ Sloan, 1996; Xie, 2001; Dimitropoulos & Asteriou, 2009).

وتشير الأبحاث إلى أن بيئة المعلومات المحسنة من خلال زيادة القابلية للمقارنة تُساهم في تقليل عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية، مما يساعد المستثمرين على تحسين كفاءة تسعير الاستحقاقات وتعزيز دقة التنبؤ بالأرباح المستقبلية (إبراهيم، 2017؛ رضوان، 2017؛ محمدين، 2022؛ De Franco et al., 2011). وبالتالي، عندما تكون المعلومات أكثر قابلية للمقارنة، يتمكن المستثمرون من فهم البيئة الاقتصادية والنظام المحاسبي بشكل أفضل، مما يزيد من جودة القرارات الاستثمارية.

بالإضافة إلى ذلك، تُساعد القوائم المالية القابلة للمقارنة على تقليل الجهد المطلوب لفهم الأرقام المحاسبية للشركة، وبالتالي تقليل تكلفة معالجة المعلومات، وهذا يُمكن المستثمرين من جمع المعلومات ذات الصلة بشركتهم من القوائم المالية للشركات المماثلة، مما يعزز من دقة التقييم المالي (Zhang et al., 2020; Ning et al., 2022). وتُظهر الدراسات أن القوائم المالية القابلة للمقارنة تقلل من تكاليف الحصول على المعلومات وتحسن جودتها، مما يؤدي إلى تقليل تكاليف المراقبة وتحسين جودة الحوكمة في الشركات (الحواشي، 2020؛ Kim et al., 2013; Zhang et al., 2020).

كما أظهرت الأبحاث أن القوائم المالية الأكثر قابلية للمقارنة تجعل أسعار الأسهم أكثر دقة وإفادة، لأنها تسمح للمستثمرين بمعالجة المعلومات بتكلفة أقل. فعندما تكون الشركة أكثر قابلية للمقارنة مع أقرانها في الصناعة، يمكن للمستثمرين تقييم مزاياها التنافسية بشكل أفضل، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً ودقة (أمين، 2022؛ محمد، 2022؛ أبو النيل، 2024؛ Ozkan et al., 2012; 2019). (Young & Zeng, 2015; Choi et al., 2019).

وتأسيساً لما سبق، تعتبر قابلية مقارنة القوائم المالية من العوامل الأساسية التي تُعزز قدرة المستثمرين على تقييم الشركات واتخاذ قرارات استثمارية مدروسة، أيضاً توفر المعلومات القابلة للمقارنة للمستثمرين فرصة لمقارنة الأداء بين الشركات بشكل مباشر، مما يساعدهم على تقييم المشاريع الاستثمارية وتخفيف عدم التأكد المحيط بها، كما أن القوائم المالية القابلة للمقارنة تقلل من مخاطر تضخم أسعار الأسهم وتُحسن دقة التسعير، مما يعزز من جودة القرارات الاستثمارية، وتسهم القابلية للمقارنة أيضاً في تقليل الجهد وتكاليف معالجة المعلومات، مما يعزز من فعالية المراقبة وحوكمة الشركات.

6-1-2-2 بالنسبة لإدارة المنشأة

تلعب قابلية القوائم المالية للمقارنة دوراً حاسماً في دعم الإدارة بقدرتها على اتخاذ قرارات إستراتيجية مستنيرة، حيث تسمح للمديرين بتحديد فرص الاستثمار وتحسين كفاءة الشركة. وفقاً لما يوضحه (Bushman and Smith (2001)، يمكن للمديرين استغلال هوامش الربح التي تُبلغ عنها الشركات المنافسة لتحديد فرص استثمار جديدة، مما يعزز من فاعلية استراتيجيات الاستثمار. ولكن في حال كانت المعلومات غير قابلة للمقارنة، قد يتعرض المديرون لفقدان تلك الفرص، أو مواجهة تحديات في تقييم المشاريع الاستثمارية الجديدة، مما يؤدي إلى ضياع مشاريع ذات قيمة حالية صافية إيجابية.

إضافة إلى ذلك، يشير (Sidak (2003 إلى أن نقص القابلية للمقارنة قد يعكس ممارسات إدارية غير فعالة أو ضعف في هيكل الحوكمة داخل الصناعة. كما أن الفشل في توفير معلومات مالية قابلة للمقارنة يمكن أن يؤدي إلى قرارات استثمارية سيئة، كما حدث مع شركة WorldCom التي قُدمت معلومات مالية مضللة، مما شجّع الشركات المنافسة على الاستثمار المفرط بناءً على معلومات غير دقيقة.

من ناحية أخرى، قدّم (Durnev and Mangen (2009 أدلة على أن قرارات المديرين الاستثمارية تتأثر بالتقارير المالية للمنافسين في الصناعة، حيث يمكن استخدام هذه المعلومات لتقليل حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالتكاليف والطلب على المنتجات. توفر المعلومات القابلة للمقارنة للمديرين الأدوات اللازمة لتقليل المخاطر المحيطة بالقرارات الإستراتيجية، مما يساهم في تحسين الأداء العام للشركة.

كما أظهرت دراسة (Chen et al. (2013 أن القابلية للمقارنة تسهم في تحسين كفاءة الاستثمار،

حيث يعتمد المديرون على مقاييس أداء الشركات النظرية لتعديل استراتيجياتهم الاستثمارية. هذا التوجه يعزز من قدرة الشركات على البقاء في صدارة المنافسة من خلال تحسين قراراتها بناءً على معايير الصناعة.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن القابلية للمقارنة تسهم في تحسين جودة ودقة التوقعات الإدارية. وفقاً لدراسات متعددة (إبراهيم، 2017؛ الصاوي، 2019؛ القليطي، 2022؛ عبد الحليم وآخرون، 2022؛ محمد، 2022؛ Libby & Luft, 1993; Maiga & Jacobs, 2006; Chen & Gong, 2019)، فإن المعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تساعد المديرين في تحليل أداء منافسيهم، مما يعزز من قدرتهم على التنبؤ بالتغيرات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي بشكل أفضل.

بالإضافة إلى ذلك، تُعد القابلية للمقارنة أمراً حيوياً في تقييم الأداء الإداري وصياغة عقود التعويض. كما يشير (Albuquerque (2009 إلى أن تقييم أداء الشركات بناءً على مقارنة مع أداء الشركات النظرية، وهو ما يشكل أساساً لتحديد تعويضات الإدارة يعزز من الشفافية ويضمن أن تكون التعويضات مبنية على أداء حقيقي وموضوعي.

وفي السياق ذاته، تعتبر القابلية للمقارنة أداة فعالة للتحكم في التلاعب بالأرباح، حيث تُستخدم كمقياس للشفافية والحوكمة الجيدة. حيث يشير (Horton et al. (2013 إلى أن الطلب المتزايد على جودة المعلومات المحاسبية يعزز من أهمية القابلية للمقارنة، مما يؤدي إلى تحليلات بيانات أكثر دقة وتنبؤات أكثر موثوقية، وهو ما يساهم في تحسين الإدارة والحوكمة داخل الشركات.

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن القابلية للمقارنة ليست مجرد خاصية إضافية لجودة التقارير المالية، بل هي جوهرية في تحسين القرارات الإدارية، وتعزيز الشفافية، وتحقيق الأداء الأمثل للشركات.

6-1-2-3 بالنسبة لسوق الأوراق المالية

تعتمد قابلية القوائم المالية للمقارنة على عدد من العوامل التي تساهم بشكل كبير في تعزيز الفوائد التي تجنيها أسواق رأس المال. من بين هذه الفوائد، يؤدي اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تعزيز سيولة السوق، تحسين تقييم الأسهم، وتقليل التكاليف الضمنية لرأس مال حقوق الملكية، خاصة عندما تكون الشركات ذات قابلية عالية للمقارنة (إبراهيم، 2017؛ إسماعيل، 2024؛ أبو النيل، 2024؛ Brochet et al., 2013; Kim et al., 2013; Chen et al., 2018).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر قابلية مقارنة القوائم المالية بشكل مباشر على تكلفة رأس مال الشركات. فوفقاً لدراسات مثل (Lambert et al. (2007، يمكن للمعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية لشركة معينة أن تقدم معلومات ضمنية حول التدفقات النقدية لشركات أخرى، مما يقلل من

مخاطر التقدير عند إعادة تقييم التدفقات النقدية بناءً على معلومات جديدة. هذه البيئة المعلوماتية المحسنة، الناتجة عن زيادة قابلية مقارنة القوائم المالية، قد تسهم في تعزيز سيولة الأسهم (عبد الحليم وآخرون، 2022؛ De Franco et al., 2011) مما يؤدي بالتالي إلى خفض تكلفة رأس المال (الحواشي، 2020؛ Amihud & Mendelson, 1986; Kim et al., 2018).

كما تؤكد الأبحاث على ضرورة توفر نظام معلومات متكامل في أسواق رأس المال، مما يتيح للمتعاملين في السوق القدرة على تقييم الأداء المالي للمنشآت واختيار أفضل البدائل الاستثمارية المتاحة بالسعر المناسب (خليل، 2005؛ هلال، 2011؛ محمد، 2022؛ أبو النيل، 2024). وعليه، تصبح هذه المعلومات ذات فائدة أكبر للمستثمرين في سوق الأوراق المالية عندما تكون قابلة للمقارنة مع المعلومات المماثلة التي أفصحت عنها شركات أخرى في نفس الفترة أو مع المعلومات التي أفصحت عنها نفس الشركة في فترات سابقة (FASB, 2010, SFAC No.8; IASB, 2018).

وتلعب قابلية القوائم المالية للمقارنة دوراً حيوياً في تحسين بيئة المعلومات المتاحة للمستثمرين في الأسواق المالية. من خلال زيادة دقة وشفافية المعلومات، تحسين كمية ونوعية المعلومات المتاحة، وتقليل تكلفة الحصول عليها، بالإضافة إلى الحد من إدارة الأرباح، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين تقييم أداء الشركات وتعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية (الصاوي، 2019؛ إسماعيل، 2024؛ Kim et al., 2018). فمع توفر معلومات قابلة للمقارنة، يصبح لدى المستثمرين والمحللين الماليين القدرة على إجراء تقييم دقيق لأداء المنشآت ومقارنة الأداء النسبي بين الشركات، مما يزيد من رغبتهم في الاستثمار (عبد الحليم وآخرون، 2022؛ إسماعيل، 2024؛ Cao et al., 2020; Catuogno & Allini, 2011).

وتدعم دراسة Drake (2010) هذه النقطة، حيث تشير إلى أن التبنّي الإجباري لمعايير المحاسبة الدولية يزيد من سيولة سوق رأس المال من خلال تحسين القابلية للمقارنة وزيادة جودة وشفافية القوائم المالية، وتقليل عدم تماثل المعلومات. وأظهرت الدراسة أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة كانت السبب الرئيسي لتحسن السيولة، متفوقة على تأثير جودة المعلومات نفسها، مما يدل على الأهمية الكبرى للقابلية للمقارنة في هذا السياق.

ومما سبق يخلص الباحثان إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تُعزز فعالية أسواق رأس المال من خلال زيادة سيولة السوق وتحسين تقييم الأسهم وتقليل تكاليف رأس المال. كما أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يساهم في تحسين هذه القابلية، مما يتيح بيئة معلوماتية أفضل ويقلل من المخاطر في التقييمات. توفر المعلومات القابلة للمقارنة يحسن دقة وشفافية المعلومات، ويزيد من رغبة المستثمرين في الاستثمار، ويعزز كفاءة السوق.

6-1-2-4 بالنسبة للمحللين الماليين

تعتبر القابلية للمقارنة من السمات الجوهرية للتقارير المالية التي تسهم في تعزيز قدرة المحللين على تقييم الأداء الاقتصادي للشركات بدقة. وتسلط الدراسات السابقة الضوء على تأثير القابلية للمقارنة على دقة توقعات المحللين وتشتت توقعاتهم. وتشمل الدراسات التي سنناقشها تأثير القابلية للمقارنة على تحسين فهم المحللين للأداء الاقتصادي وتحسين دقة التنبؤات، كما سنستعرض تأثيراتها على تشتت التوقعات وتوقيت التنبؤات. وذلك على النحو التالي:

- **تحسين دقة التنبؤات:** أظهرت دراسة (De Franco et al., 2011) أن القابلية للمقارنة تزيد من متابعة المحللين الماليين وتحسن دقة تنبؤاتهم وتقلل من تشتت توقعاتهم. وهذا يشير إلى أن المحللين يجدون أنه من الأسهل فهم وتحليل الأداء الاقتصادي للشركات عندما تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة، مما يؤدي إلى توقعات أكثر دقة. ويدعم هذا الاستنتاج ما أشارت إليه بعض الدراسات (على سبيل المثال: إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022؛ Lee & Lee, 2022؛ Bradshaw et al., 2001) من أن المعلومات التي لا تُدمج بشكل كامل في التنبؤات يمكن أن تؤدي إلى أخطاء في التوقعات، خاصةً في الشركات ذات الاستحقاقات المرتفعة.
- **تقليل تشتت التوقعات:** القابلية للمقارنة يمكن أن تؤثر أيضاً على تشتت توقعات المحللين. وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن نقص المقارنة في القوائم المالية يرتبط بزيادة تشتت التوقعات (إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022؛ Henry et al., 2023؛ Irani & Karamanou, 2003) وعندما تكون القوائم المالية للشركات قابلة للمقارنة، فإن المحللين يميلون إلى الاعتماد أكثر على المعلومات العامة بدلاً من المعلومات الخاصة، مما يقلل من تشتت التوقعات. ومع ذلك، هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن تحسين جودة المعلومات العامة قد يؤدي أحياناً إلى زيادة تشتت التوقعات إذا شجعت المحللين على تطوير المزيد من المعلومات الخاصة (De Franco et al., 2011).
- **زيادة تغطية المحللين:** تُعد القابلية للمقارنة عاملاً حاسماً في تقليل تكاليف معالجة المعلومات للمحللين. أشار كل من (Lang and Lundholm (1996) أشاروا إلى أن انخفاض تكاليف المعالجة وارتفاع جودة البيانات من العوامل الأساسية التي تؤثر على اختيار المحللين لتغطية (متابعة) شركات معينة. الدراسات الحديثة تدعم هذا الرأي من خلال إظهار أن زيادة القابلية للمقارنة بين البنود المالية تسهم في تحسين جودة المعلومات وزيادة فعالية التحليل المالي (إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022؛ Young & Zhang, 2015؛ Kim et al., 2018؛ Henry et al., 2023).
- **تحسين توقيت التنبؤات:** تؤثر القابلية للمقارنة أيضاً على توقيت التنبؤات. تشير الأبحاث إلى أن المحللين يمكنهم تحقيق توقعات أكثر دقة عندما يكون لديهم وقت كافٍ لتحليل البيانات، ولكن يتعين عليهم تحقيق توازن بين الدقة والتوقيت. وأشارت دراسة (Schipper (1991 إلى أن القوائم المالية

القابلة للمقارنة تُسهم في تقليل العبء المعرفي وتقليل الوقت الذي يحتاجونه لمعالجة المعلومات. وهذا يعني أن تحسين القابلية للمقارنة يمكن أن يساهم في تحسين كفاءة جمع المعلومات وجودتها، مما يؤدي إلى تحسين توقيت التنبؤات (إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022؛ Henry et al., 2023).

■ **زيادة فهم وتحليل القوائم المالية:** تشير دراسة (De Franco et al. (2011 أن المقارنة تسمح بالمقارنة ذات المغزى بين الشركات بحيث لا يستطيع المحللون استخلاص استنتاجات أكثر وضوحاً حول أوجه التشابه والاختلاف الاقتصادية بين الشركات المماثلة فحسب، بل وأيضاً فهم أفضل لكيفية ترجمة الأحداث الاقتصادية إلى أداء الشركة. وعلاوة على ذلك، نظراً لأن الشركات المماثلة تشكل معايير جيدة لبعضها البعض، فإن نقل المعلومات بينها يمكن أن يقلل من مقدار الجهد الذي يبذله المحللون في فهم وتحليل القوائم المالية الخاصة بهم. أيضاً أشار (Kim et al. (2013 أن المقارنة الأعلى تسهل حسابات أكثر توحيداً أو أقل حكماً للمعلومات المحاسبية للمستخدمين، وخاصة للشركات التي لديها أقران مماثلون.

بناءً على الأدلة المقدمة، يمكننا أن نستنتج أن تحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة له تأثيرات إيجابية على دقة التنبؤات وتقليل تشتت التوقعات وتحسين تغطية المحللين. كما أن القابلية للمقارنة تساعد في تقليل تكاليف معالجة المعلومات وتحسين توقيت تنبؤات المحللين الماليين. من خلال تعزيز القابلية للمقارنة، يمكن للمحللين تحقيق نتائج أكثر دقة وفعالية في تحليلهم المالي.

6-1-2-5 بالنسبة لمراجعي الحسابات

في سياق تغير ظروف العمل وتطور عمليات المراجعة، أصبح من الضروري للمراجعين تكثيف اعتبارهم لمخاطر الأعمال أثناء تقييمهم للعوامل التي تؤثر على كفاءة ودقة المراجعة (Zhang, 2012). كما يشير (Peecher et al. (2007، فإن تطوير فهم شامل وعميق لعمليات الأعمال التي تؤثر على الأداء المالي يعزز فعالية المراجعين. تتطلب إجراءات تقييم ودمج مخاطر الأعمال في خطة المراجعة تغييراً في هيكل المهام الذي يعتمد عليه المراجعين في التعرف على عمليات العمل وتقييم المخاطر المرتبطة بالمراجعة.

في هذا الصدد، تعتبر المعلومات المحاسبية المقارنة أداة حيوية للمراجعين لفهم أوجه التشابه والاختلاف والاتجاهات عبر فترات زمنية وأعمال العملاء المختلفة. تساعد القابلية للمقارنة المراجعين في تفسير كيفية ترجمة الأحداث الاقتصادية إلى نتائج محاسبية للعمل، مما يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات وتدعيم الدقة في المراجعة (السواح، 2023؛ Zhang, 2003؛ Whisenant et al., 1984؛ Simunic, 2012). بالإضافة إلى ذلك، توفر القابلية للمقارنة على مستوى الصناعة الكفاءات والمعرفة التي تعزز من قدرة المراجعين على تقييم الوضع المالي بدقة.

عندما يمتلك العميل أساسيات اقتصادية مماثلة على مر الزمن، يسهم ذلك في تحسين تخطيط المراجعة. تُمكن المعلومات المقارنة المراجعين من تطوير منظور شامل لعمليات العملاء قبل بدء المراجعة، مما يعزز قدرة المراجعين على التخطيط والتعامل مع المخاطر بفاعلية (Peecher et al., 2007). هذه الميزة تعزز من قدرة المراجعين على كشف التباينات والمشكلات المحتملة التي قد تؤثر على استمرارية العمل.

من وجهة نظر مستخدم القوائم المالية، يُنظر غالباً إلى حالات الإفلاس غير المبلغ عنها مسبقاً على أنها إخفاقات في تقارير المراجعين (السواح، 2023؛ Behn et al., 1991; McKeown et al., 2012; Geiger & Rama, 2003; Zhang, 2012). القابلية للمقارنة تساهم في تحسين دقة تقارير المراجعين من خلال الكشف عن الخداع المحتمل والظروف الاقتصادية الحقيقية للعميل. بمعنى آخر، تساهم القابلية للمقارنة في تقليل مخاطر الأعمال المنهجية، وبالتالي تقلل من احتمالية إصدار رأي سلبي بشأن الاستمرارية.

تتيح القابلية للمقارنة للمراجعين إجراء تحليل شامل لأعمال العميل، مما يقلل من احتمالية الأخطاء في تقارير المراجعة ويعزز من قدرتهم على التعرف على مشاكل الاستمرارية. إذ تُعتبر القابلية للمقارنة ذات صلة بجودة المراجعة نظراً لأنها تساهم في تحسين تقييم المخاطر المتعلقة باستمرار العملية. تعكس جودة المراجعة مدى التزام المراجعين بمعايير المراجعة المقبولة عموماً، مما يساهم في تقديم آراء دقيقة وموثوقة (Zhang, 2012).

علاوة على ذلك، تمكن القابلية للمقارنة المراجعين من تقييم الوضع المالي النسبي للعميل والأداء مقارنة بالعملاء الآخرين. كما أنها ضرورية لتحديد التحريفات في التقارير المالية والامتثال المالي. باستخدام المعلومات القابلة للمقارنة، يمكن للمراجعين اكتشاف المخالفات والأخطاء في ممارسات التسجيل المالي للشركة، مما يعزز الشفافية وصراحة المديرين خلال عملية المراجعة (Roodman, 2009).

أيضاً يمكن للمراجعين تقييم الوضع المالي والأداء للعميل، وتحديد المخالفات، والحد من تأخيرات المراجعة من خلال الاستفادة من التقارير المالية القابلة للمقارنة (Ramadan et al., 2024). ترتبط القابلية للمقارنة أيضاً بدقة رأي تقارير المراجعة، مما يعزز آراء استمرارية الشركة ويقلل من خطر الإفلاس، كما أنها تساعد المراجعين على تحديد الاحتيال في الوضع الاقتصادي الحقيقي للعملاء وتقييم حالتهم المستمرة. تؤثر القابلية للمقارنة بشكل إيجابي على جودة المراجعة، حيث تساعد المراجعين على فهم كيفية تحويل المعاملات الاقتصادية إلى أرقام محاسبية، مما يعزز جودة المراجعة. كما أنها تسهل تقييم مخاطر الأعمال المتأصلة للعميل، وتحسين إنتاجية المراجعة من خلال فهم أفضل لعملائهم الحاليين (Zhang, 2018).

وبالتالي، تعتبر القابلية للمقارنة أداة أساسية لتحسين جودة المراجعة وزيادة دقة المعلومات المالية. وتعتبر المعلومات المحاسبية المقارنة أداة حيوية للمراجعين لفهم الاتجاهات والاختلافات عبر فترات زمنية وأعمال العملاء المختلفة، مما يحسن اتخاذ القرارات ويزيد من دقة المراجعة. كما تساعد القابلية للمقارنة المراجعين على كشف التباينات والمشكلات المحتملة في استمرارية العمل، مما يقلل من احتمالية إصدار آراء سلبية بشأن الاستمرارية ويعزز جودة التقارير. تُمكن القابلية للمقارنة أيضاً من إجراء تحليل شامل لأعمال العملاء، مما يعزز الشفافية ويزيد من قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والمخالفات. وعلى ذلك، فإن القابلية للمقارنة تعزز جودة المعلومات المحاسبية وتزيد من دقة التنبؤات، مما يحسن السيولة وحجم التداول ويقلل من مخاطر الأسهم، مما يجعلها أداة أساسية لتحسين جودة المراجعة وزيادة دقة المعلومات المالية.

6-2-1-6 بالنسبة للمنشأة

تلعب قابلية القوائم المالية للمقارنة دوراً كبيراً في تعزيز الإنتاجية وتحسين عمليات اتخاذ القرارات وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على قيمة الشركة ككل. حيث تتيح القابلية للمقارنة للشركات فرصة مراقبة وتحديد وفهم الأنشطة التي تعزز الإنتاجية لدى الشركات النظرية، مما يساهم في تحسين أدائها الخاص، وبتعكس أهمية القابلية للمقارنة بالنسبة للشركة في جوانب متعددة لعل من أهمها:

■ **تعزيز الإنتاجية بشكل غير مباشر:** لحدوث الآثار غير المباشرة على الإنتاجية، يجب أن تكون الشركة قادرة على مراقبة وتحديد وفهم الأنشطة التي تُعزز الإنتاجية لدى الشركات النظرية. وكما اقترح De Franco et al. (2011) فإن قابلية القوائم المالية للمقارنة يمكن أن تقلل من تكاليف الحصول على المعلومات وتزيد من كمية ونوعية المعلومات المتاحة، مما يسهل على الشركات التعلم من نظيراتها. ومن الجدير بالذكر أن القابلية للمقارنة لا تُسهل فقط التعلم من القوائم المالية المجملية للشركات النظرية، بل تشمل أيضاً المعلومات التي تكشفها الشركة على مدار العام (أمين، 2022؛ إبراهيم، 2017؛ أمين، 2022؛ فودة، 2023؛ إسماعيل، 2024؛ Chircop et al., 2020). وتؤكد دراسة (Chircop 2024) أنه في حال كانت الخيارات المحاسبية للشركات المعنية مماثلة لتلك التي تعتمد عليها الشركات النظرية، ستكون الشركة المعنية أكثر قدرة على تحديد وفهم ممارسات الإدارة التي تعزز الإنتاجية لدى الشركات النظرية، مما يُمكنها من تحسين إنتاجيتها في نهاية المطاف.

وتُعد إحدى القنوات التي من خلالها تُسهم القابلية للمقارنة مع الشركات النظرية في تحسين إنتاجية الشركة هي تعزيز فهم الشركة لممارسات إدارة المخزون لدى الشركات النظرية. لقد اعتُبرت تقنيات التصنيع الخالية من الفاقد، مثل أنظمة المخزون في الوقت المناسب (Just-In-Time) أو (JIT)

المستخدمة في اليابان، تقنيات تم تبنيها لاحقاً من قبل الشركات الأمريكية (Bloom & Van Reenen, 2007). وتُعتبر الإدارة الفعّالة للمخزون عنصراً حاسماً في الحفاظ على الإنتاجية؛ فبينما يجب توفر المدخلات الإنتاجية عند الحاجة، يُعتبر الاحتفاظ بالمخزون مكلفاً من حيث استهلاك المساحة وربط رأس المال، ويمكن أن يؤدي إلى الركود مما يقلل من إنتاجية الشركة (Chen et al., 2005).

لذا يُتيح التعرف على ممارسات إدارة المخزون من خلال المعلومات المتعلقة بالمخزون، مثل كميات المواد الخام، والعمل الجاري، والسلع النهائية المتاحة في القوائم المالية للشركات النظرية، للشركات تحسين ممارسات إدارة المخزون الخاصة بها. ويؤكد Chircop على أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة مع الشركات النظرية، وخاصة تلك التي تتبنى ممارسات JIT، تُسهّل على الشركة التعلم من هذه الممارسات لتحسين إنتاجيتها (Chircop, 2024).

■ **تحسين اتخاذ قرارات الاستثمار وزيادة كفاءتها:** تشير الأدبيات السابقة إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تُساهم في تحسين عملية اتخاذ قرارات الاستثمار داخل الشركات. فقد وجدت دراسة Chen et al. (2018) أن القابلية للمقارنة تساعد في تحسين قرارات الاندماج والاستحواذ لدى الشركات المستحوذة. بالإضافة إلى ذلك، خلصت دراسة Chircop et al. (2020) إلى أن القابلية للمقارنة تُعزز من كفاءة استثمارات البحث والتطوير.

وفي نفس السياق، تشير دراسة Chircop إلى أن توفر المعلومات المقارنة يتيح للإدارة إمكانية مقارنة أدائها بأداء الشركات النظرية في نفس الصناعة، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الأداء وكفاءة الاستثمارات وتعزيز الابتكارات داخل الشركة، ويحدث ذلك من خلال اتخاذ الإدارة للقرارات المناسبة مع مراعاة الوضع التنافسي للشركات النظرية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين القابلية للمقارنة وكفاءة الابتكارات في الشركة، كما تزداد قوة هذه العلاقة في حالة نجاح ابتكارات الشركات المناظرة، وفي الصناعات ذات المنتجات المتماثلة، وكذلك في الأسواق ذات الطابع التنافسي (Chircop et al., 2020).

بناءً على ما سبق، فإن قابلية القوائم المالية للمقارنة تلعب دوراً حيوياً في تحسين الإنتاجية من خلال تسهيل التعلم من الشركات النظرية، وتحسين اتخاذ قرارات الاستثمار، وتعزيز فهم ممارسات الإدارة الفعّالة مثل إدارة المخزون. ومن خلال زيادة القابلية للمقارنة مع الشركات النظرية، يمكن للشركات تحسين ممارساتها الخاصة وزيادة قدرتها التنافسية.

3-1-6 محددات القابلية للمقارنة

هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في قابلية القوائم المالية للمقارنة تشمل تمرس المستثمرين، ونظام الرقابة الداخلية، وثقافة الشركات، وخصائص مجلس الإدارة، والتقارير الرقمية، وكفاية الإفصاح، وأسس وضع معايير المحاسبة، ويمكن توضيح تأثير هذه المحددات على القابلية للمقارنة على النحو التالي:

1-3-1-6 تمرس المستثمرين

يؤثر مستوى تمرس المستثمرين بشكل كبير على القابلية للمقارنة، فالمستثمرون الأكثر خبرة، مثل المستثمرين المؤسسيين، يميلون إلى المطالبة بإفصاحات مالية عالية الجودة من الشركات التي يستثمرون فيها، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات ويعزز تكافؤ الفرص بين المستثمرين (Bird & Karolyi, 2016; Boone & White, 2015). هؤلاء المستثمرون لديهم القدرة على الوصول إلى وسطاء المعلومات والخدمات الإخبارية الإلكترونية التي تُسهّل نشر المعلومات بشكل أكثر كفاءة، مما يجعل تحليل القوائم المالية للشركات أكثر شفافية ويساعد في تحسين السيولة في السوق (Drake et al., 2014). أيضاً فإن المستثمرون ذوي الخبرة الذين يملكون معلومات أفضل أو قدرة أعلى على تحليل الإفصاحات العامة يتمتعون بميزة مؤقتة على المستثمرين الأقل خبرة (Kim & Verrecchia, 1994). هذا يؤدي إلى أن القابلية للمقارنة تلعب دوراً تكميلياً حيث تسهم في تحسين دقة التنبؤات المالية للمستثمرين ذوي الخبرة وتقليل تشتت توقعاتهم (Lang & Lundholm, 1996; Boone & White, 2015; Kim et al., 2018).

2-3-1-6 نظام الرقابة الداخلية

تُسهم الرقابة الداخلية الفعالة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها الشركات. وفقاً لدراسة قام بها Doyle et al. (2007)، فإن الشركات التي لديها أنظمة رقابة داخلية قوية تتمكن من تقليل عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي القوائم المالية، مثل المستثمرين والمحليين. فعندما تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية، تصبح هذه المعلومات أكثر قابلية للمقارنة بين الشركات المختلفة، مما يسهل على المستثمرين اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على بيانات موثوقة. أيضاً تساعد الرقابة الداخلية الجيدة في تقليل الأخطاء والانحرافات في التقارير المالية، فعندما تكون هناك رقابة داخلية فعالة، يتم الكشف عن الأخطاء وتصحيحها قبل نشر التقارير المالية، وهذا يقلل من احتمالية وجود بيانات غير دقيقة أو مضللة في القوائم المالية، مما يعزز القابلية للمقارنة بين الشركات. في المقابل، فإن ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى تقليل جودة الأرباح وزيادة عدم الشفافية، مما يقلل من قابلية القوائم المالية للمقارنة (Kang et al., 2015; Ramadan et al., 2024).

3-3-1-6 ثقافة الشركات

تلعب ثقافة الشركة دوراً محورياً في تشكيل سلوكيات المديرين وقراراتهم، بما في ذلك كيفية إعداد التقارير المالية وتنفيذ المعايير المحاسبية (Januarsi, 2022). بحسب دراسة (Francis et al., 2014) فإن الشركات التي تواجه مخاطر اقتصادية مشابهة غالباً ما تظهر استحقاقات وهيكل أرباح متقاربة. ومع ذلك، فإن التفاوت في تفسير وتنفيذ المعايير المحاسبية بناءً على تقديرات المديرين الشخصية يمكن أن يؤدي إلى احتكاكات تقلل من القابلية للمقارنة. هذا التفاوت ينشأ غالباً من اختلاف ثقافة الشركات، حيث تلعب قوة أو ضعف الثقافة المؤسسية دوراً كبيراً في توجيه سلوكيات المديرين.

تشير الدراسات إلى أن الشركات ذات الثقافة التنظيمية القوية تكون أقل عرضة للتصرفات الانتهازية التي قد تؤدي إلى تآكل الثقة التنظيمية أو انهيار القواعد المؤسسية (Guiso et al., 2015). في ظل غياب مشاكل الوكالة، يميل المديرين في هذه الشركات إلى اتخاذ قرارات متجانسة في إعداد التقارير المالية، مما يؤدي إلى زيادة القابلية للمقارنة، حيث إنه في الشركات ذات الثقافة القوية تقل احتمالية إدارة أرباحها باستخدام الاستحقاقات التقديرية، مما يعزز من شفافية ودقة القوائم المالية (Li et al., 2021). وعلى الجانب الآخر، تواجه الشركات ذات الثقافة المؤسسية الضعيفة تحديات أكبر فيما يتعلق بالشفافية والمصادقية في إعداد التقارير المالية، هذه الشركات غالباً ما تكون أكثر غموضاً وتحمل تكاليف أعلى للحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية، وتتعاكس نقاط الضعف في ثقافة الشركة في تقارير وتتنبأت أقل دقة وأقل إفادة للمحللين الماليين، مما يزيد من احتمالية وقوع حالات الاحتيال المحاسبي (Biggerstaff et al., 2015; Davidson et al., 2015; Liu, 2016; Pacelli, 2019; Afzali, 2023). كما أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات التقديرية ترتبط سلباً بقابلية مقارنة القوائم المالية، مما يقلل من موثوقيتها (Sohn, 2016).

يؤكد ما سبق ما أشارت إليه دراسة (Afzali (2023 بأن وجود ثقافة مؤسسية قوية يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على قابلية مقارنة القوائم المالية من خلال قناتين متميزتين:

- **الأولى**، تقدم ثقافة الشركة القوية وضوحاً حول أهداف الشركة وممارساتها (Sørensen, 2002). فعندما تواجه الشركات أحداثاً غير متوقعة، فإن مثل هذا الوضوح بشأن الأهداف والممارسات يمكن أن يقلل من عدم التأكد. هذا الجانب من ثقافة الشركة القوية له صلة خاصة بالقوائم المالية لأن المحاسبين والمديرين كثيراً ما يواجهون أحداثاً غير متوقعة ويتعين عليهم اتخاذ خيارات تؤثر على الأرقام المحاسبية. ومن ثم، فإنه عندما يكون لدى الشركات ثقافة مؤسسية قوية، فإنها تمكنها من اتخاذ تلك القرارات بتوحيد أكبر في ظل نفس مجموعة الأحداث الاقتصادية غير المتوقعة، وهذا يمكن أن يعزز القابلية للمقارنة بين الشركات.

- **الثانية**، يمكن لثقافة الشركات القوية أن تعزز القابلية للمقارنة من خلال تقليل الحوافز للمشاركة في إعداد تقارير مالية غير نزيهة، وذلك قد يرجع الى أنه في الشركات ذات الثقافة القوية، من غير المرجح أن يتصرف المديرون التنفيذيون بطرق انتهازية تتطوي على مخاطر أكبر لخرق الثقة التنظيمية أو انهيار قواعد الشركة (Guiso et al., 2015). وبالتالي، فإنه يمكن القول إن الشركات التي لا توجد فيها مشاكل وكالة، يتخذ المديرون التنفيذيون في الشركات قرارات متجانسة لإعداد التقارير المالية عند مواجهة أحداث اقتصادية مماثلة، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى قابلية مقارنة القوائم المالية بشكل أكبر (Francis et al., 2014).

6-1-3-4 خصائص مجلس الإدارة

تؤثر خصائص مجلس الإدارة، مثل التنوع في الجنس، والعمر، والخبرة، والتعليم، على القابلية للمقارنة. تشير الدراسات السابقة في هذا المضمار إلى أن التنوع الأكبر بين أعضاء مجلس الإدارة يمكن أن يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية وزيادة قابليتها للمقارنة (Harjoto et al., 2018; Jebran et al., 2020). حيث يُمكن للتنوع بين الأعضاء أن يُحسن من أداء مجلس الإدارة من خلال تعزيز الشفافية وتقليل النزاعات، تشير الأدبيات السابقة أيضاً إلى أن التنوع الأكبر بين الجنسين يؤدي إلى إشراف إداري أفضل وتقليل الانتهازية، مما يؤدي إلى إفصاح مالي أكثر جودة (Carter et al., 2003; Abad et al., 2017; Ning et al., 2022). بالإضافة إلى ذلك، يرتبط عمر أعضاء مجلس الإدارة بشكل كبير بجودة التقارير المالية وانخفاض احتمالية الاحتيال (Troy et al., 2011; Huang et al., 2012). بناءً على ذلك، يُفترض أن التنوع الشامل في مجلس الإدارة يُحسّن من الموارد التنظيمية، والقدرات المعرفية، وقدرات المراقبة، وسمعة الشركة، مما يُقلل من حوافز غموض المعلومات وعدم تماثلها، وبالتالي يُحسن من قابلية القوائم المالية للمقارنة.

6-1-3-5 التقارير الرقمية

يمكن أن تتنوع التقارير الرقمية بين تنسيقات متعددة مثل ملفات PDF، وتقارير HTML المستندة إلى الويب، أو التقارير المنظمة بلغة XBRL رغم أن التنسيق المادي للقوائم المالية قد لا يؤثر مباشرة على قابلية المقارنة، إلا أن الإفصاح الإلكتروني يُسهل الوصول إلى المعلومات ويخفض تكاليف الحصول عليها، مما يُمكن المستخدمين من تحديد أوجه الاختلاف والتشابه في البيانات بسهولة أكبر. تعتمد هذه الفوائد على ميزات التقرير الرقمي مثل البحث السهل، ومقارنة المستندات، أو التنظيم الهيكلي للمعلومات. لذا، يمكن أن تؤثر تكاليف الحصول على المعلومات والتنسيق المادي لها على تفضيلات المستخدمين بشأن توحيد القوائم المالية، أو مرونتها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (FASB, 2015).

وقد أشارت دراسة Yang (2016) إلى أن بنية القوائم المالية تعتمد على مجموعة من المفاهيم المحاسبية والعلاقات الدلالية التي تُعرض في تصنيفات. ومع ذلك، فإن تنوع صيغ التقارير والتصنيفات

المسموح بها بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عاماً في الولايات المتحدة يؤدي إلى هياكل تقارير غير متسقة، مما يؤثر على قابلية المقارنة. كما أن تعقيد هياكل البيانات وتنوع تفضيلات التقارير والاختيارات المحاسبية يُضعف القابلية للمقارنة. وللتغلب على مشكلة المقارنة، يُشجع واضعو معايير المحاسبة والجهات التنظيمية على تبني لغة XBRL لتعزيز الشفافية والكفاءة في المعلومات (Hodge et al. 2004). هذا، وتعتبر لغة XBRL تقنية تسهل البحث وتستخدم علامات لتحديد كل جزء من القوائم المالية بشكل فريد، مما يُمكن من معالجتها بواسطة برامج متعددة. لذلك، يُتوقع أن تسهل XBRL عملية إنشاء، وتبادل، ومقارنة المعلومات، مما يحسن من جودة التقارير المالية بشكل عام، ويحسن القابلية للمقارنة بشكل خاص (Engel et al. 2004; De Franco et al. 2011; Yang et al., 2018).

6-3-1-6 كفاية الإفصاح

يعتقد البعض أن تنوع المعلومات وطريقة عرضها أو الإفصاح عنها قد لا يؤثر بالضرورة على مدى القابلية للمقارنة في القوائم المالية. ومع ذلك، يرون أن هذه القابلية تتأثر بشكل واضح عندما يكون الإفصاح غير كافٍ، مما يصعب على المستخدمين تحديد وتقييم ما إذا كانت المعلومات قابلة للمقارنة بسهولة دون تكبد تكاليف أو جهد غير مبرر. وهذا يعني أن نقص الإفصاح، مثل عدم تفكيك البنود أو تقديم تفسيرات إضافية، قد يجعل من الصعب أو حتى المستحيل معرفة ما إذا كانت الأمور التي تبدو متشابهة (على سبيل المثال، لها نفس التسمية) هي بالفعل متطابقة، أو إذا كانت الأمور التي تبدو مختلفة ليست في الواقع متباعدة. على سبيل المثال، عند تطوير عناصر الممارسة المشتركة لتصنيف المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لاحظ الموظفون أن مصطلح "أصول البرمجة" يظهر عادة كبنود في قائمة المركز المالي للمنشآت العاملة في الأنشطة الإعلامية. ومع ذلك، يمكن أن تُعرّف "أصول البرمجة" بطرق مختلفة، فقد تشمل أو تستثني المخزون، لكن لم تقدم المنشآت دائماً تفسيرات كافية للسياسات المحاسبية المرتبطة بهذه الأصول، مما يجعل من الصعب على الموظفين فهم ما إذا كانت هذه الأصول متضمنة في القوائم المالية أم لا (FASB, 2015).

ويرى بعض المستخدمين أن ضعف القابلية للمقارنة يعود إلى عدم كفاية الإفصاحات أو عدم وضوحها، مما يعيق فهمهم لما إذا كان التنوع (أو التشابه) الملحوظ في القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية قابلاً للمقارنة أم لا، ويرتبط هذا التنوع بشكل أساسي بالطريقة التي تتبعها المنشآت في تفكيك بنود معينة في الإيضاحات المتممة واستخدام المصطلحات الخاصة بالمنشأة. لذلك، فإن تجميع وتصنيف وتلخيص المعلومات في القوائم المالية وفقاً لهذه المعايير يتطلب قدرًا من التقدير، مما قد يؤدي إلى اختلافات بين المنشآت. وبالتالي، فإن الإفصاح الكافي عن تفكيك البنود في الإيضاحات المتممة يمكن أن يساعد المستخدمين على فهم هذه الاختلافات (Leuz & Wysocki, 2016).

كما أن استخدام المصطلحات قد يعوق المقارنة بين المنشآت، فعندما يتم استخدام مصطلحات بديلة غير معروفة للعناصر ذات المعنى الاقتصادي المتشابه ("مرونة غير مبررة")، أو تُستخدم مصطلحات مشابهة، ولكن غير معروفة جيداً للعناصر التي لها معنى اقتصادي مختلف ("توحيد غير مبرر")، فإن عدم تقديم تفسيرات واضحة لتوضيح هذه النقاط للمستخدمين يمكن أن يزيد من هذه صعوبات القابلية للمقارنة. لذلك، يمكن أن تساعد التفسيرات الواضحة في تعويض المرونة في استخدام مثل هذه المصطلحات (FASB, 2015).

وأخيراً، قد تقوم المنشأة بتغيير طوعي في سياساتها المحاسبية، بما في ذلك طريقة العرض، لتحسين القابلية للمقارنة، وقد يكون هذا القرار نتيجة لرغبة المنشأة في تقديم معلومات أكثر ملاءمة لمستخدميها، وتشمل الأدلة التي قد تأخذها المنشآت في الاعتبار عند اتخاذ هذا القرار، الأحداث الاقتصادية الخارجية، وتحليل حصص السوق الحالية والمحتملة، ومراجعة ممارسات الصناعة العالمية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Leuz & Wysocki, 2016).

6-1-3-7 أسس وضع المعايير

تتمثل أسس وضع المعايير في أساسين هما أساس القواعد، وأساس المبادئ، وتعتبر معايير القواعد إطاراً لتطوير معايير محاسبية دقيقة وتفصيلية، حيث تركز بشكل أساسي على النواحي الإجرائية والفنية لتطبيق هذه المعايير، مثال على ذلك هو المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) في الولايات المتحدة، التي تُعتبر نموذجاً يعتمد على أساس القواعد (SEC, 2003). في المقابل، تُعرف معايير المبادئ بأنها توجيهات عامة لا تفرض إجراءات محاسبية محددة، بل تترك الحرية لمعدي القوائم المالية والمراجعين لممارسة أحكامهم المهنية لتحديد مدى توافق المعالجة المحاسبية مع المبادئ العامة (ICAS, 2006).

وفيما يخص القابلية للمقارنة في التقارير المالية، يشير البعض إلى أن تطبيق معايير المبادئ قد يؤدي إلى تقليل هذه القابلية، نظراً لاعتمادها الكبير على الأحكام المهنية التي قد تختلف من منشأة إلى أخرى، بناءً على خبرة المحاسب وظروف الحالة (Harding & Xu, 2011; Chen et al., 2020). بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الإرشادات التي يقدمها النهج القائم على المبادئ غير كافية لجعل المعيار قابلاً للتطبيق بشكل موثوق، مما يؤدي إلى فقدان القابلية للمقارنة بين التقارير المالية لمنشآت مختلفة (رياض، 2020؛ محمد، 2022؛ Beest et al., 2009; Wüstemann, 2010).

على الجانب الآخر، يُعتقد أن معايير القواعد يمكن أن تحسن من القابلية للمقارنة، نظراً لتوفيرها إرشادات محددة وواضحة تقلل من تأثير الاختلافات في الأحكام المهنية بين المحاسبين، مما يساهم في تعزيز الاتساق في المعالجات المحاسبية (Schipper, 2003; Ross et al., 2020). يُساهم هذا الاتساق في تعزيز القابلية للمقارنة من خلال إتباع معايير القواعد التي تشدد على الثبات في الإجراءات

المحاسبية، مثل استخدام طريقة موحدة لإهلاك الأصول طويلة الأجل (كطريقة القسط الثابت) أو الاعتماد على القيمة العادلة كمقياس أساسي للأدوات المالية (FASB, 2010)، حيث يعزز هذا الثبات من القابلية للمقارنة في التقارير المالية المختلفة (هلالي، 2011؛ إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022).

بالإضافة إلى ذلك، توفر الأمثلة التطبيقية الكثيرة لمعايير القواعد قاعدة معرفية قوية لمعدي القوائم المالية والمراجعين، هذه الأمثلة تُسهم في تقديم مجموعة متنوعة من الافتراضات التي تحد من التباينات في القياس المحاسبي، مما يعزز من الاتساق في المعالجات المحاسبية ويزيد من القابلية للمقارنة بين التقارير المالية (Shortridge & Mark, 2004; Hong, 2008).

في المقابل، تواجه معايير المبادئ تحديات في تحقيق القابلية للمقارنة نظراً لعدم الاتساق في تطبيق المعالجات المحاسبية للأحداث المالية المتشابهة، نتيجة لحرية الاختيار المحاسبي (هلالي، 2011؛ محمد، 2022؛ Bratton, 2004). فالقابلية للمقارنة تتطلب إرشادات دقيقة ومحددة تعمل على توحيد القياس والعرض في القوائم المالية، وهو ما تفتقر إليه معايير المبادئ، مما يجعلها أقل فاعلية في تحقيق القابلية للمقارنة بين التقارير المالية لمختلف المنشآت (Benston et al., 2006).

تشير دراسة Gordon and Gallery (2008) إلى أن المعايير المبنية على المبادئ قد تؤدي إلى تراجع في درجة القابلية للمقارنة، نظراً لعدم وجود إرشادات كافية تحقق استقرار واتساق المعالجات المحاسبية بين المنشآت المختلفة. على سبيل المثال، قد تؤدي التفسيرات المحاسبية المختلفة للالتزامات المحتملة إلى تفاوت في المعالجات المحاسبية، مما يجعل المقارنة بين التقارير المالية أمراً صعباً (Shortridge & Myring, 2004).

ومع ذلك، يجادل بعض الباحثين بأن استخدام النهج القائم على المبادئ، رغم الاختلافات المحتملة في الأحكام المهنية، يمكن أن يعزز القابلية للمقارنة إذا كانت هناك شفافية في التطبيق، بحيث تعكس المعالجات المحاسبية الجوهر الاقتصادي الحقيقي للأحداث المالية، مما يوفر قابلية للمقارنة تستند إلى الظروف الاقتصادية الحقيقية (رياض، 2020؛ محمد، 2022؛ Sundvik, 2019). في المقابل، قد تؤدي الإرشادات الصارمة أحياناً إلى تحقيق قابلية للمقارنة سطحية أو مضللة، إذا تم التعامل مع أحداث اقتصادية مختلفة بنفس الطريقة المحاسبية (Folson et al., 2017).

6-2 الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية

ينص مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة مفاهيم المحاسبة رقم (1) الصادرة عام 1978م على أن أحد الأهداف الأساسية للتقارير المالية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في تقييم مبالغ وتوقيت وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية (FASB, SFAC No.1).

ومن بين الاستنتاجات المهمة التي يمكن استخلاصها من هذه القائمة أن أحد الأهداف الأساسية للتقارير المحاسبية هو مساعدة المستخدمين في تقييم "قيمة" الشركة نظراً لأن قيمة الشركة مقبولة على نطاق واسع على أنها انعكاس إلى حد كبير للمعلومات المحاسبية. وعلى ذلك، تُلَقَّى البحث المحاسبي القائم على السوق قدراً كبيراً من الاهتمام على مدى العقود الثلاثة الماضية، حيث يركز على موضوع مركزي في هذا المجال من البحث وهو الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، والذي يركز على العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيمة السوقية للشركة. لذا، سيتم تناول الإطار النظري للملاءمة القيمية من خلال النقاط التالية:

6-2-1 تعريف الملاءمة القيمية

تُعتبر الملاءمة القيمية مفهوماً محورياً في الأدبيات المحاسبية، حيث تُعرَّف على أنها الارتباط بين المبالغ المحاسبية وقيم سوق الأوراق المالية. يتناول هذا المفهوم مدى أهمية المعلومات المحاسبية في تقديم قيمة يمكن أن تؤثر على قرارات المستثمرين في الأسواق المالية. ويعود البحث في هذه الارتباطات إلى ما لا يقل عن 55 عاماً تقريباً، بدءاً من دراسة (Miller and Modigliani, 1966).

فقد نشأ مفهوم الملاءمة القيمية للقوائم المالية من دراسة (Ball & Brown, 1968, Bruns, 1968). ومع ذلك، فإن أول استخدام معروف لمصطلح "الملاءمة القيمية" كان في دراسة (Amir, et al. 1993). منذ ذلك الحين، أصبحت الملاءمة القيمية موضوعاً رئيسياً في الدراسات المحاسبية، وقدمت أبحاث مثل (Ohlson, 1995; Beaver, 1998; Barth, 2000) تعريفات رسمية تعزز هذا المفهوم، حيث يُعتبر المبلغ المحاسبي ذو ملاءمة قيمية إذا كان له ارتباط كبير بقيمة سوق الأوراق المالية. ومن خلال دراسة الملاءمة القيمية للمعلومات المالية، يمكن ملاحظة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والأسواق المالية، وكذلك قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في أسعار الأسهم وقرارات الاستثمار (Robu et al. 2014). وتُحدد الملاءمة القيمية بقدرة القوائم المالية على عكس قيمة المنشأة (Bin Khidmat et al. 2018).

وفي نفس السياق، فإن الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية في الأسواق المالية تشير إلى مدى ارتباط المقاييس المالية، مثل ربحية السهم (EPS)، والقيمة الدفترية للسهم (BVS)، والتدفق النقدي للسهم (CFS)، وإلى مدى تأثيرها على تصور المستثمرين لقيمة الشركة وأسعار أسهمها (Rawashdeh et al. 2024). حيث تُعتبر هذه المقاييس ذات ملاءمة قيمية إذا ارتبطت التغيرات في هذه المؤشرات المالية بتغيرات مقابلة في أسعار الأسهم، مما يعكس أهميتها في التقييم السوقي.

وبعبارة أخرى، فإن الملاءمة القيمة تُشير في جوهرها إلى مدى تلبية المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين (Robu et al. 2014)، وتتميز بقدرتها على التأثير بشكل كبير في عمليات اتخاذ القرار الاستثماري (Istrate, 2016). وبالرغم من أن الدور الرئيسي للمعلومات المحاسبية عالية الجودة هو التأثير بشكل جوهري على القرارات المتخذة من قبل المستخدمين، فإنه في حالات عدم الملاءمة قد لا تُعتبر المعلومات ذات جودة منخفضة، لكنها تكون غير كافية لتلبية متطلبات المستخدمين (Burlacu et al., 2024).

واستطراداً لمفهوم الملاءمة القيمة فقد وصف Francis and Schipper (1999) الملاءمة القيمة بأنها قدرة المعلومات الموجودة في القوائم المالية على النقاط أو تلخيص المعلومات التي تؤثر على قيم الأسهم. في المقابل، يصف Lam et al. (2013) الملاءمة القيمة بأنها "المعلوماتية التي تقدمها القوائم المالية"، مما يعني أنه كلما زادت الملاءمة القيمة، زادت موثوقية القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار، وزادت الصلة بين البنود المحاسبية وأسعار أسهم الشركة (Francis & Schipper, 1999; Sami & Zhou 2004). ويتمشى هذا مع ما ذكره Dahmash et al. (2009)، الذين يرون أن الملاءمة القيمة تعكس قدرة القوائم المالية على "تأكيد أو تغيير توقعات المستثمرين بشأن قيمة الشركة".

ومن ثم فإن البنود المحاسبية تكون ذات ملاءمة قيمة عندما يكون هناك ارتباط إحصائي بين الأرقام المحاسبية والقيم السوقية للأسهم، حيث أكد Beisland (2009) أنه كلما زاد الارتباط بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم، كان البند المحاسبي أكثر قدرة على تفسير التغيرات في قيمة الشركة، وبالتالي، يُعتبر أكثر ملاءمة للقيمة.

وتهدف دراسات الملاءمة القيمة إلى فهم مدى ملاءمة وموثوقية الأرقام المحاسبية التي تتعكس في قيم الأسهم (Naimah, 2012). وكما ذكر Barth et al. (2001)، فإن هذه الدراسات تهدف إلى تقييم ما إذا كانت أرقام المحاسبة المحددة تعكس المعلومات التي يستخدمها المستثمرون في تقييم أسهم الشركات.

أما Francis and Schipper (1999)، فقدموا أربعة أبعاد للملاءمة القيمة في دراستهما، وهي: البُعد التحليلي، والبُعد التنبؤي، والبُعد المعلوماتي، وبُعد القياس. بالنسبة للبُعد الأول وهو البُعد التحليلي، فإن الملاءمة القيمة تشير إلى مدى قدرة المعلومات المحاسبية على التحليل والمساهمة في تقدير القيمة السوقية للأسهم. أما البُعد الثاني والذي يشير إلى البُعد التنبؤي، فإنه يركز على أن المعلومات المحاسبية يجب أن تحتوي على متغيرات تُستخدم في نماذج التقدير أو تساعد في التنبؤ، بحيث تكون ملائمة للقيمة. على سبيل المثال، يمكن قياس ارتباط الأرباح بالقيمة باستخدام نماذج مثل نموذج تقييم الأرباح المخصص، أو نموذج تقييم التدفقات النقدية المخصومة، أو نموذج تقييم الدخل المتبقي المخصص. كما يبحث البُعد

الثالث والمرتبط بالبُعد الإعلامي، في كيفية استخدام المستثمرين للمعلومات المحاسبية خلال فترة قصيرة من الزمن، فإذا كانت المعلومات المحاسبية تؤثر على مجموعة المعلومات المتاحة للمستثمرين وتؤدي إلى تغييرات في توقعاتهم، فإن ذلك يعكس الملاءمة القيمية. وأخيراً، البُعد الرابع وهو بُعد القياس، حيث يركز على فحص الارتباط الإحصائي بين المعلومات المحاسبية وقيم الأسهم عبر فترة طويلة من الزمن، بدلاً من فترة قصيرة كما هو الحال في البُعد الإعلامي. ويشير (Easton (1999 إلى أن الدراسات الحديثة تفضل استخدام وجهة نظر القياس، بدلاً من وجهة نظر المعلومات، وهذا ينطبق على الأبحاث الأكثر حداثة في هذا المجال.

ووفقاً للأبعاد التي تم عرضها في دراسة (Francis and Schipper (1999 فإن هناك أربعة شروط لتصنيف المعلومات على أنها ذات ملاءمة قيمية، وهي قدرتها على التأثير في أسعار الأسهم، واحتوائها على مقاييس مفيدة في التقييم، وقدرتها على إرسال إشارات مهمة للمستثمرين لتعديل توقعاتهم، وقدرتها على تلخيص المعلومات الأخرى التي قد تؤثر في أسعار الأسهم (Nelwan et al. 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن الميزة المشتركة في تعريفات الملاءمة القيمية هي أن المعلومات المحاسبية تعتبر ذات ملاءمة قيمية إذا كانت لها علاقة ملائمة مع القيمة السوقية للأوراق المالية. لذا يتم استخدام الأرباح والقيمة الدفترية بشكل شائع كأساس لتقييم الشركات (Oyerinde, 2011).

وأضافت دراسة (Al-Shattarat (2021 أنه يمكن تقييم الملاءمة القيمية من منظورين رئيسيين: منظور القياس، ومنظور الإشارة، حيث يقيم منظور القياس العلاقة الدقيقة بين المقاييس المحاسبية ومؤشرات السوق لقيمة الشركة، أما منظور الإشارة فيبحث في الاستجابة المحتملة لتقديم المعلومات المحاسبية. وهذا يُدعم بشكل جزئي ما أشارت إليه دراسة (Francis and Schipper (1999.

وتشير دراسة سمعان (2019) إلى أن الملاءمة القيمية كأحد مداخل الفكر المحاسبي، تمثل عملية تقييم نسبي لوزن بنود محاسبية معينة في ضوء مدى استجابة سوق الأوراق المالية لها، والتي من خلالها يمكن الحكم على مدى ملاءمة المعايير التي في ضوئها يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. وهو ما يستخلص معه أنه يمكن الحكم من خلال مدخل الملاءمة القيمية على منفعة العديد من البنود المحاسبية في ضوء رد فعل سوق الأوراق المالية للإفصاح عنها، والتي يمكن قياسها بدلالة قيمة معامل الارتباط الإحصائي بين تلك الإفصاحات المحاسبية وأسعار، و- أو عوائد الأسهم، وتحقق الملاءمة بمقدار مصداقية توصيل المعلومات المحاسبية للمستثمرين، بهدف ترشيد قراراتهم في ظل التقييم السليم للشركة.

ومن خلال العرض السابق لمفهوم الملاءمة القيمية والأدب المحاسبي المرتبط بها، يمكن للباحثان استخلاص نقاط أساسية بالنسبة للملاءمة القيمية تتمثل في الآتي:

- الملاءمة القيمية في المحاسبة تُعرّف بأنها العلاقة بين الأرقام المحاسبية وقيم سوق الأوراق المالية، يُعتبر البند المحاسبي ذو ملاءمة قيمية إذا كان له ارتباط كبير بقيم السوق. وهذا المفهوم يعكس قدرة المعلومات المحاسبية على تمثيل قيمة الشركة بشكل صحيح ويؤثر على استجابة الأسواق لهذه المعلومات.
- تُعد الملاءمة القيمية مقياساً لجودة التقارير المالية، حيث تعكس مدى ارتباط الأرقام المحاسبية بالاقتصاد الفعلي للشركة، حيث إن الأبحاث في هذا المجال تهدف إلى فهم العلاقة بين الأرقام المحاسبية وأسعار الأسهم، وتساهم في تقييم ملاءمة هذه المعلومات للمستثمرين.
- تُستخدم أربعة أبعاد رئيسية لفهم الملاءمة القيمية وهي: البعد التحليلي، البعد التنبؤي، البعد المعلوماتي، بُعد القياس. وكل منها يقدم طرقاً مختلفة لقياس مدى تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار وقيم الأسهم. ولكن يغلب على دراسات الملاءمة القيمية استخدام بُعد القياس لقياس مدى تأثير المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار وقيم الأسهم.

6-2-2 جودة المعلومات المحاسبية والملاءمة القيمية

ترتبط نظرية الملاءمة القيمية بمفهوم فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية (2018)، تعتبر المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات إذا كانت ملائمة ومُثملة بصدق. فالمعلومات المحاسبية الملائمة تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، وذلك من خلال إظهار قيمتها التنبؤية أو قيمتها التأكيدية، أو كليهما. حيث تشير القيمة التنبؤية إلى إمكانية استخدام المعلومات كمُدخلات للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، بينما تشير القيمة التأكيدية إلى مدى قدرة المعلومات على تقديم ملاحظات حول التقييمات السابقة (IASB, 2018).

ولكي يتم عرض المعلومات المحاسبية بصدق، يجب أن تكون كاملة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء. ويحدد الإطار أيضاً أربعة خصائص نوعية معززة تجعل المعلومات المحاسبية أكثر فائدة، وهي: القابلية للمقارنة، وقابلية التحقق، والتوقيت، والقابلية للفهم. فالمعلومات تكون أكثر فائدة إذا كانت قابلة للمقارنة بمعلومات مماثلة من فترات سابقة لنفس المنشأة، أو من منشآت مختلفة لنفس الفترة. كما أن قابلية التحقق تتيح للمستخدمين التحقق من دقة المعلومات، في حين أن التوقيت يشير إلى أهمية تقديم المعلومات في الوقت المناسب لتؤثر على عملية صنع القرار. وأخيراً، ترتبط قابلية الفهم بقدرة المستخدمين على استيعاب المعلومات المحاسبية المقدمة بوضوح وإيجاز، مما يتطلب معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أن الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية يحدد كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، فإن الأدبيات الأكاديمية تتناول مفهوم الملاءمة القيمية بطريقة مختلفة. حيث

يُعرف المبلغ المحاسبي بأنه ذو ملاءمة قيمية إذا كان له ارتباط متوقع بقيم سوق الأسهم (Barth et al., 2001). بمعنى آخر، يُحدد الباحثون الملاءمة القيمية بناءً على العلاقة بين المبلغ المحاسبي والقيمة السوقية للأسهم. هذا التعريف لا يُعتبر معياراً محدداً في الإطار، ولكنه يُعدّ منهجاً لتفعيل معايير الملاءمة والتمثيل الصادق، وهذا يشير إلى أن المعلومات المحاسبية يمكن أن تكون ملائمة من منظور "القيمة" وفقاً لاختبارات الارتباط، ولكنها قد لا تكون مفيدة لاتخاذ القرار إذا حلت محلها معلومات أكثر ملاءمة.

وفقاً لدراسة Francis et al. (2008) فإن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بالدقة، ولكن في سياق سوق رأس المال فإن الدقة تقتصر على بعض جوانب الإطار المفاهيمي، وخاصةً الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما أن جودة المعلومات هي مفهوم متعدد الأبعاد، حيث يرتبط بعضها بتصور المستثمرين، مما يعني أن الأبحاث التي تدرس ملاءمة الأرقام المحاسبية تفترض أن سعر السوق أو عائد السهم يعكس تقييم المستثمرين.

وتشير الدراسات حول العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وسوق رأس المال، كما في دراسة Ball and Brown (1968)، إلى أن أسعار الأسهم تتكيف مع الربح المحاسبي، مما يبرز أهمية المعلومات المحاسبية في توفير المحتوى والقيمة الاقتصادية. أيضاً، تُدعم دراسة Beaver (1968) نتائج Ball and Brown (1968) من خلال مقارنة تباين العوائد غير الطبيعية في فترات الإعلان مقارنة بالفترات الأخرى، مشيرة إلى وجود محتوى معلوماتي.

أيضاً، يُفهم مفهوم الملاءمة القيمية على أنه تأثير بعض المعلومات المحاسبية على سعر سهم الشركة، ويُعتبر السؤال الرئيسي للدراسات هو معرفة ما إذا كانت القوائم المالية مفيدة للمستثمرين في قراراتهم أم لا. كما يشير الباحثون إلى أن المعلومات المحاسبية تساهم في تقليل عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين الداخليين والخارجيين، مما يجعلها أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات (Ramosa & Lustosa, 2013).

ومن ناحية أخرى، تُعد الملاءمة القيمية، وفقاً للأوساط الأكاديمية، تحقيقاً في العلاقة التجريبية بين رد فعل سوق رأس المال والمعلومات المحاسبية، بهدف التحقق من كفايتها واعتبارها معياراً لاحقاً (Holthausen & Watts, 2001). ويعتبر Barth et al. (2001) أن المعلومات تكون ملائمة للقيمة إذا كانت مرتبطة بالقيم السوقية للشركة.

الدراسات حول جودة المعلومات المحاسبية، مثل تلك التي قام بها Francis et al. (2004) تصنّف سبع خصائص لجودة المعلومات المحاسبية وتعتبر الملاءمة القيمية واحدة من أهم هذه الخصائص، حيث تفوق في أهميتها التحفظ، والتوقيت. هذه النتائج تُدعم وجهة نظر Barth et al. (2001) بأن أبحاث

الملاءمة القيمة ليست مفيدة فقط للأكاديميين، بل أيضاً لواقعي المعايير والمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن القول بأن الملاءمة القيمة تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يساهم في توفير رؤى حول مدى ملاءمة ومصادقية القوائم المالية، وهما معايير أساسية لمجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية، عند الاختيار بين البدائل المحاسبية. لذلك، تبقى الملاءمة القيمة والتمثيل الصادق محور اهتمام الباحثين وواقعي المعايير في تقييم جودة المعلومات المالية.

6-2-3 محددات الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية

تعتمد الملاءمة القيمة على عوامل عديدة تؤثر على كيفية تقييم المستخدمين للأرقام المحاسبية واستفادتهم منها، ومن بين هذه العوامل:

6-2-3-1 جودة الرقابة الداخلية

تشير الأبحاث الحالية إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف في الرقابة الداخلية تواجه مخاطر أكبر تتعلق بالأخطاء في القياس المحاسبي، ومخاطر المعلومات، ومخاطر التشغيل، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية وقوع الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة في عملية إعداد التقارير المالية. هذه المخاطر تزيد من عدم التأكد بشأن دقة المعلومات المحاسبية، مما يقلل من مصداقيتها، وملاءمتها القيمة للمستثمرين (Ge & McVay, 2005; Ashbaugh-Skaife et al., 2009).

في المقابل، فإن الرقابة الداخلية السليمة على التقارير المالية تُعزز من عملية المراجعة والانضباط داخل سوق رأس المال، وتقلل من احتمالات الاستغلال الإداري لموارد الشركة. هذه الرقابة القوية توفر ثقة أكبر للمستثمرين في المعلومات المحاسبية المتاحة، مما يُسهم في تحسين الملاءمة القيمة لهذه المعلومات (Qi et al., 2017).

من ناحية أخرى، تدفع أوجه القصور في الرقابة الداخلية المستثمرين إلى إعادة تقييم جودة ودقة المعلومات المحاسبية المتاحة، مما يؤدي إلى ردود فعل سلبية عند الإفصاح عن هذا القصور. وقد أثبتت الدراسات أن المستثمرين يميلون إلى التفاعل بشكل سلبي مع الإفصاحات التي تكشف عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية (De Franco et al., 2005)، وأن رد فعل السوق يكون سلبياً بشكل أكبر عندما تكون إفصاحات الرقابة الداخلية غير واضحة أو غامضة (Hammersley et al., 2008). علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر نقاط الضعف في الرقابة الداخلية على دقة توقعات المحللين لأرباح الشركات، حيث تعتمد هذه التوقعات على المعلومات المحاسبية الحالية. ووفقاً للدراسات السابقة، فإن دقة توقعات المحللين

والنتشت في هذه التوقعات يرتبطان بشكل وثيق بجودة آليات الرقابة الداخلية (Bhat et al., 2006; Kim et al., 2009).

بناءً على ما سبق، يمكن القول بأن فعالية الرقابة الداخلية لها تأثير كبير على ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية المنشورة، فإذا كانت الرقابة الداخلية غير فعالة، فإن ذلك يقلل من فوائد وجود قوائم مالية قابلة للمقارنة، حيث تصبح المعلومات المحاسبية أقل مصداقية وأقل قيمة بالنسبة للمستثمرين الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.

6-2-3-2 التخصص الصناعي لمراجعات الحسابات

يُعَدُّ التخصص الصناعي لمراجعات الحسابات مؤشراً مهماً لجودة عملية المراجعة، حيث يمكن للمراجعين اكتساب خبرة صناعية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والموارد البشرية المتخصصة في تلك الصناعة. تُظهر الدراسات السابقة أن هذه المعرفة والخبرة المتراكمة تُحسِّن من جودة المراجعة (Hammersley, 2006). على سبيل المثال، أظهرت الأبحاث أن مراجعي الحسابات المتخصصين يقدمون عمليات مراجعة ذات جودة أعلى يُقدِّرها ويعترف بها المستثمرون (Knechel et al., 2007; Krishnan et al., 2013). في هذا السياق، وجد (Reichelt and Wang, 2010) أن مراجعي الحسابات المتخصصين في الصناعة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، يُقدِّمون عمليات مراجعة عالية الجودة. هذه النتائج تتماشى مع الفكرة التي تقول بأن مراجعي الحسابات المتخصصين في الصناعة لديهم القدرة والحافز الأكبر لضمان مصداقية القوائم المالية مقارنةً بالمراجعين غير المتخصصين.

بناءً على هذا الأساس، فإن تعيين مراجع حسابات متخصص في الصناعة يُعزز من الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية لعدة أسباب. أولاً، يمتلك المراجعون المتخصصون في الصناعة خبرة أكبر في خدمة عملاء مختلفين داخل نفس الصناعة، مما يُمكنهم من المساعدة في تطبيق أفضل الممارسات عبر الشركات النظرية (Gul et al., 2009). ثانياً، يُسهم المراجعون ذوي الخبرة الصناعية في تقليل الأخطاء المرتكبة من قبل العميل (Francis, et al., 2013). هذا لا يزيد فقط من الشفافية والمصداقية لمقاييس الأداء المُفصح عنها، بل يُمكن المستثمرين أيضاً من تقييم الشركة بشكل أكثر دقة مقارنةً بالشركات النظرية في نفس الصناعة (Chen et al., 2019).

وبالتالي، نخلص إلى أن وجود قوائم مالية تم مراجعتها من قبل مراجعي الحسابات المتخصصين في الصناعة يُعزز من الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة، سواء بالنسبة للأرباح أو للقيمة الدفترية.

3-3-2-6 إدارة الأرباح

تُعد إدارة الأرباح من القضايا المحورية في مجال المحاسبة، حيث تؤثر بشكل مباشر على الملاءمة القيمية للأرباح وتقييم الأسهم، وقد أشارت الدراسات التجريبية التي تمت في هذا الشأن إلى أن التلاعب الاستراتيجي بالتقارير المالية يمكن أن يؤدي إلى تشويه دلالة الأرباح كمؤشر على القيمة، مما ينعكس سلباً على قرارات المستثمرين. في هذا السياق، أوضح (Garel (2017 أن قصر نظر الإدارة، الناجم عن الضغوط السوقية قصيرة الأجل، يؤدي إلى تشوهات في التسعير السوقي، حيث تصبح أسعار الأسهم أكثر ارتباطاً بالأرباح المعدلة قصيرة الأجل بدلاً من القيمة الجوهرية طويلة الأجل. ونتيجة لذلك، تزداد احتمالية التصحيحات المفاجئة في السوق، مما يؤثر سلباً على ثقة المستثمرين في جودة التقارير المالية.

من جهة أخرى، وجدت (Chai et al. (2023 أن الضغوط الخارجية على تحقيق الأرباح، إلى جانب نبرة الإدارة في التقارير المالية، تؤدي إلى زيادة مخاطر انهيار أسعار الأسهم في الأسواق الصينية عند الكشف عن الوضع المالي الحقيقي، وتشير هذه النتائج إلى أن الممارسات الانتهازية في إدارة الأرباح ترفع من درجة تقلبات السوق وتفاقم مستوى المخاطر. أيضاً، كشف (Rawashdeh et al. (2024 أن إدارة الأرباح في الأردن تؤدي إلى تآكل الملاءمة القيمية للأرباح، مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين ورفع أسعار الأسهم بشكل غير مبرر. ويعكس هذا النمط اعتماد المستثمرين على أرباح معدلة حسابياً، مما يسهم في تسعير غير دقيق للأوراق المالية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن إدارة الأرباح تؤثر بشكل كبير على الملاءمة القيمية للأرباح، حيث تحد من قدرة المستثمرين على تقييم الشركات بدقة، مما يزيد من مخاطر سوء التسعير في الأسواق المالية، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه دراسة (Burlacu et al. (2024 بأن الأرباح تؤثر بشكل كبير على أسعار الأسهم، مما يؤكد أهميتها في سوق الأوراق المالية. ومع ذلك، فإن ممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى تقليل الملاءمة القيمية للأرباح، حيث إنها تقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية.

4-3-2-6 القدرة الإدارية

تُعد "القدرة" مفهوماً متعدد الأبعاد، حيث طُرحت له العديد من التعريفات والأوصاف المختلفة، ولكن تدور أغلبها حول كفاءة الإدارة. حيث يُشير المدير الكفاء إلى المدير الذي يتمتع بمستوى عالٍ من الذكاء والتعليم والخبرة، مما يؤهله لاتخاذ القرارات الصحيحة التي تُساهم في إضافة قيمة للشركة. وحيث إن كل قرار يُتخذ من قبل المدير يؤثر بشكل مباشر على الشركة، لذا فإن القرارات الفعالة تُعد دليلاً على كفاءة المدير، وترتبط كفاءة المديرين بقدرتهم على اتخاذ قرارات إستراتيجية تُعزز القيمة المضافة للشركة (عبد العال، 2021؛ Afwian & Imam 2016؛ Choi et al., 2015).

وعند مقارنة المديرين ضمن نفس القطاع، يُلاحظ أن المديرين ذوي الكفاءة العالية يتمتعون بمستويات أداء أفضل (Demerjian et al., 2012)، ودقة أكبر في تقدير الأرباح المستقبلية (Baik et al., 2012; Lee et al., 2011). علاوة على ذلك، ترتبط زيادة قدرة المديرين بتحقيق عوائد أعلى للمساهمين (Mishra, 2014)، وتقليل ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية (Huang & Sun, 2017). وتُعتبر إدارة المنشأة الجهة الرئيسية المسؤولة عن اتخاذ القرارات في الشركة، بدءاً من القرارات التشغيلية اليومية وصولاً إلى التخطيط الاستراتيجي للمستقبل. هذه القرارات تحدد الاتجاه الذي تسير فيه الشركة وتؤثر بشكل كبير على مدى نجاحها في تحقيق أهدافها النهائية. بالإضافة إلى ذلك، تُعد الإدارة محل ثقة المساهمين الذين يعتمدون عليها لإدارة الشركة وتطويرها، وبالتالي تعزيز قيمة استثماراتهم (Afwian & Imam 2016).

وبناءً على ذلك يخلص الباحثان إلى أن القدرة الإدارية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الملاءمة القيمية للشركة، حيث إن المدير الكفء لا يُساهم فقط في اتخاذ قرارات تؤدي إلى تحسين الأداء المالي، بل يُعزز أيضاً ثقة المساهمين والمستثمرين في الشركة. ويستند الباحثان في ذلك إلى ما شارته إليه دراسة سمعان (2019) بأن تأثير القدرة الإدارية على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية تتم من خلال متغيرين وسيطين الأول، هو عدم التماثل المعلوماتي، حيث يمكن للقدرة الإدارية أن تحد من درجه عدم تماثل المعلومات في أسواق المال وتعزز من البيئة المعلوماتية للشركة من خلال زيادة تدفق المعلومات المتاحة لدى المديرين الأفضل سمعه عن الشركة إلى السوق، وهو ما يؤدي إلى انخفاض درجه عدم تماثل المعلومات ومن ثم زيادة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. والثاني هو مصداقية شفافية الإفصاح، حيث تعمل القدرة الإدارية العالية إلى خلق قدر أكبر من شفافية الإفصاح، من خلال سعي الإدارة ذات القدرة العالية لإيصال قدراتها إلى السوق، وتحسين قابلية قراء التقارير المالية، وزيادة جوده الإفصاح، وهو وما ينعكس بشكل ايجابي على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

6-2-3-5 الحوافز الإدارية وتقديرات الإدارة

على الرغم من أن تقاضيات الإدارة وحوافزها لا تعتبر جزءاً من قوائم المفاهيم الرسمية لمجلس معايير المحاسبة المالية، إلا أن الباحثين في مجال الملاءمة القيمية يدركون أن هذه الحوافز يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المبالغ المحاسبية، وبالتالي على العلاقة بين تلك المبالغ وأسعار الأسهم. وقد أظهرت الأبحاث أن القيم العادلة التي تعتمد بشكل كبير على تقديرات الإدارة تكون عادة أقل ملاءمة. ومع ذلك، لا يعني هذا أن التقديرات الذاتية للإدارة تلغي تماماً الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (Barth et al., 1999; Beaver & Venkatachalam, 2001; Barth et al., 1996). كذلك، لوحظت تأثيرات مماثلة في إعادة تقييم الأصول (Cotter, 1992; Whittred & Chan, 1992; Brown et al., 1992).

(Muller, 1999; Lin & Peasnell, 1997; Aboody et al., 1999)، والعلامات التجارية (Muller, 1999). ومن ثم يمكن القول بأن الحوافز الإدارية والتقديرات الإدارية لبعض البنود المحاسبية يمكن أن تحد بشكل نسبي من الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.

6-3-2-6 تنوع الممارسات المحاسبية بين البلدان

يُعد تنوع الممارسات المحاسبية بين البلدان عاملاً مهماً يؤثر على الملاءمة القيمية للأرقام المحاسبية، فالممارسات المحاسبية المختلفة تزيد من صعوبة فهم المعنى الحقيقي للمؤشرات المالية في كل بلد. لذلك، فإن توحيد المعايير المحاسبية يمكن أن يساعد في تقليل هذه العقبات، مما يعزز من جودة المعلومات المحاسبية ويزيد من ملاءمته (Graham & King, 1998; Pereira Da Silva, 2019). في هذا السياق، أدى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (Devalle et al., 2010). كذلك، أظهرت الدراسات أن المعايير الدولية توفر ملاءمة قيمية أفضل للتقارير المالية مقارنة بالمعايير المحلية، بشرط توافر هيكل قانوني وسوقي متشابه (Narktabtee & Patpanichchot, 2011).

6-3 علاقة القابلية للمقارنة بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية

توفر القوائم المالية للمشاركين في السوق معلومات ملائمة لقرارات التقييم الخاصة بهم (Chen et al., 2020)، وتعكس هذه القوائم الأحداث الاقتصادية الأساسية التي تم تسجيلها والمحاسبة عنها (Chen & Gong, 2019). وتوثق الأبحاث السابقة أن كلاً من الأرباح، والقيمة الدفترية يرتبطان بتقييم الأسهم (على سبيل المثال: Francis & Schipper, 1997; Collins et al., 1995; Feltham & Ohlson, 1999). كما تناولت الدراسات تحليل خصائص الشركات التي تؤثر على تقييم المستثمرين للأرباح، والقيمة الدفترية للأسهم، حيث أظهرت الدراسات أن الملاءمة القيمية في القوائم المالية تعتمد بشكل كبير على ربحية الشركة، وصحتها المالية (Basu, 1997; Hayn, 1995; Elliott & Hanna, 1996; Barth et al., 1998; Collins et al., 1999). والاستثمار في الأصول غير الملموسة (Collins et al., 1999; Marquardt & Wiedman, 1997; Srivastava, 2014)، وآليات الرقابة الداخلية والخارجية (Dang et al., 2011; Bartov et al., 2005; Ddamulira & Mckibbin, 2017).

وبالاعتماد على الأدبيات السابقة، نفترض أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تشكل عاملاً حاسماً آخر يؤثر على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، ويُقاس ذلك من خلال الملاءمة القيمية للأرباح، والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وكما أُشير سابقاً عند تناول الخلفية النظرية للقابلية

للمقارنة، فإن القابلية للمقارنة تُعد سمة نوعية مهمة للمعلومات المحاسبية. وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية في قائمة المفاهيم رقم (2) إلى أن القابلية للمقارنة هي السبب الرئيسي لتطوير معايير المحاسبة (FASB, 1980, SFAC No.2)، حيث تعمل المعايير على توحيد اختيار وتطبيق أساليب المحاسبة بين المنشآت المتشابهة اقتصادياً، وتحد من التنوع في القواعد المطبقة في الصناعة لتعزيز القابلية للمقارنة. ونظراً لأن تطوير واعتماد المعايير يعتمد إلى حد كبير على عوامل خارجية بالنسبة لأي منشأة، فإن أنظمة محاسبة المنشآت ومدى قابليتها للمقارنة تُحدد بشكل رئيسي من خلال أوجه التشابه الاقتصادية بين المنشآت، مثل نماذج الأعمال ووظائف الإنتاج والعمليات (Chen & Gong, 2019).

وفي سياق تركيز الأدبيات الحديثة على آثار القابلية للمقارنة، أشارت دراسة De Franco et al. (2011) إلى أن زيادة القابلية للمقارنة ترتبط بزيادة عدد المتابعين من المحللين، وزيادة دقة توقعات المحللين، وتقليل تشتت التنبؤات، واقترحت الدراسة أن القابلية للمقارنة تُحسن من كمية ونوعية المعلومات المحاسبية التي يستخدمها مستخدمي القوائم المالية. أيضاً تُظهر الأدبيات أن زيادة القابلية للمقارنة تقلل من تكلفة رأس المال التي يطلبها المستثمرون (Kim & Imhof et al., 2017; Peterson et al., 2015; Lim, 2017)، وتُسهّل اكتشاف السعر الحقيقي للسهم (Choi et al., 2019)، وتُعزز من كفاءة قرارات الاستحواذ (Chen et al., 2018). بالإضافة إلى ذلك، تميل المنشآت التي تتمتع بمستويات أعلى من القابلية للمقارنة إلى إدارة الأرباح بشكل أقل، سواء من خلال التلاعب بالمستحقات أو الأنشطة الحقيقية (Sohn, 2016). وبشكل عام، تشير النتائج التجريبية في أدبيات القابلية للمقارنة إلى فوائد اقتصادية متعددة نتيجة تقليل تكاليف الحصول على المعلومات ومعالجتها (Liem, 2021). وتشير هذه الدراسات بشكل عام إلى أن زيادة القابلية للمقارنة ترتبط ببيئة معلوماتية أكثر ثراءً (Chen et al., 2019).

وطبقاً لنظرية الوكالة، توجد علاقة بين الأصيل (أصحاب المنشأة)، والوكلاء (الإدارة)، وهناك ثمة سيناريوهان إشكاليان قد يبرزان في سياق هذه العلاقة. الأول يتمثل في تضارب الأهداف بين الأصيل والوكيل، والثاني هو صعوبة التحقق من تصرفات الوكيل من قبل الأصيل (Eisenhardt, 1989; Bosse & Phillips, 2016). في هذا السياق، تُعد القابلية للمقارنة أداة مهمة لتقليل عدم تكافؤ المعلومات بين الأطراف. فعندما تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين الشركات المختلفة، يمكن لأصحاب المصالح مثل المستثمرين والمقرضين تقييم أداء الإدارة بشكل أفضل، واتخاذ قرارات استثمارية مبنية على معلومات موثوقة وملائمة، وهذا يُدعم الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية.

على صعيد آخر، استخدم بعض الأكاديميين (مثل: Certo, 2003; Connelly et al., 2010) نظرية الإشارة لتوضيح كيفية قيام الشركات عالية الجودة بإرسال إشارات حول جودتها للمستثمرين. وبالمثل، يُتوقع أن تستجيب الأسواق بسرعة للمعلومات الجديدة إذا كانت تمثل تأكيداً إيجابياً للأداء المالي

(Fathi, 2013). فعند إصدار المعلومات، يقوم جميع المشاركين في السوق بتحليلها لالتقاط الإشارات الإيجابية، ويزداد حجم تداول الأسهم إذا كانت هذه المعلومات مفيدة للمشاركين، ومن الملاحظ أن الإشارات المرتبطة بالمعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تختلف عن تلك المتعلقة بالجودة المنخفضة. لذلك، ووفقاً لنظرية الإشارة، يُعتقد أن هذه الإشارات تكون أكثر فعالية عندما تكون قابلة للمقارنة مع شركات أخرى في نفس القطاع، مما يساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة، وهذا يُعزز الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، لأنها تقدم مؤشرات أوضح عن جودة الإدارة وأداء الشركة.

وتقدم نتائج الدراسات السابقة المحدودة في هذا السياق الدعم لصدق نظريتي الوكالة والإشارة، حول علاقة القابلية للمقارنة بالملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة. فوفقاً لـ (Chen et al. (2020، ينبغي أن تؤثر القابلية للمقارنة بشكل إيجابي على تقييم المستثمرين لمقاييس القوائم المالية الرئيسية. لذلك، اختبروا هذه الفرضية من خلال دراسة الدور المُعدّل للقابلية للمقارنة على الملاءمة القيمية للأرباح والقيمة الدفترية، وقد أظهرت نتائجهم أن القابلية للمقارنة تزيد من الملاءمة القيمية للأرباح، ولكنها لم تؤثر بنفس القوة على القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

أيضاً فقد تناولت دراسة (Ojaghi et al. (2021 التحقق من أثر القابلية للمقارنة في الملاءمة القيمية للربح، والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للشركات المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية، وقد أظهرت نتائج اختبار الفرضيات أن الملاءمة القيمية للربح والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية تزداد مع قابلية القوائم المالية للمقارنة.

وفي ذات السياق، قامت دراسة (Bourveau et al. (2023 بفحص ما إذا كانت القابلية للمقارنة الأعلى بين الشركات العامة والخاصة تؤدي إلى زيادة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات الخاصة. وقد أشارت النتائج إلى أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات الخاصة لها ملاءمة قيمية أعلى عندما تكون لديها قابلية للمقارنة أعلى مع تلك الخاصة بالشركات العامة. وعلاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن تأثير القابلية للمقارنة يكون أقوى عندما تكون المعلومات العامة أكثر دقة. وتتفق النتائج مع أن القابلية للمقارنة الأعلى تسهل انتشار معلومات التقييم من الأسواق العامة إلى الأسواق الخاصة، مما يؤدي إلى ملاءمة قيمية أكبر للمعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركات الخاصة.

كما هدفت دراسة أبو النيل (2024) إلى دراسة أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية والأرباح في ظل الدور المُعدّل لغموض التقارير المالية، وقد توصلت الدراسة إلى هناك علاقة إيجابية معنوية بين المتغير التفاعلي قابلية القوائم المالية للمقارنة وغموض التقارير المالية والملاءمة

القيمة للقيمة الدفترية، والأرباح.

واستناداً لما سبق، يمكن القول بأن القابلية للمقارنة يمكن أن تؤثر على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية من خلال انعكاس تلك المعلومات على أسعار الأسهم، وذلك من خلال تأثيرها على الأطراف الخارجية (على سبيل المثال: المستثمرين، والمحللين الماليين)، والأطراف الداخلية (الإدارة، والموظفين) وهو ما ينعكس في نهاية المطاف على تسعير المستثمرين لأسهم المنشأة. ووفقاً للدراسات السابقة، فإن الباحثان يمكنهم استنتاج أن هناك ثلاثة أدوار للقابلية للمقارنة يمكن من خلالها التأثير على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية: (1) دور رقابي (Zhang et al. 2020; Kim et al., 2021)؛ (2) دور تعليمي (Chircop et al., 2020; Chircop, 2024)؛ (3) دور إعلامي (Choi et al., 2019; Chen et al., 2019; Kuang, 2023). ويمكن توضيح آلية عمل القابلية للمقارنة ومدى تأثيرها على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية من خلال هذه الأدوار على النحو التالي:

1-3-6 الدور الرقابي

تلعب القابلية للمقارنة دوراً رقابياً أساسياً في الحوكمة، حيث تُسهم في مراقبة سلوكيات المديرين والحد من تصرفاتهم الانتهازية من خلال تقليل تكاليف المعلومات وتعزيز شفافيتها (De Franco et al., 2011). كما تُسهم في تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية، مما يُمكن المستثمرين من اكتشاف إساءة استخدام الموارد ومتابعة قرارات الاستثمار وتخصيصها بكفاءة (Ahn et al., 2020).

علاوةً على ذلك، تُعزز القابلية للمقارنة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، مما يساعد في تقييم أداء الشركات بشكل أدق وتقليل مخاطر الانهيار المالي من خلال الحد من محاولات المديرين لإخفاء الأخبار السلبية (Kim et al., 2016). كما تُسهم في تحسين قرارات الاستحواذ عن طريق تمكين مجالس الإدارة من اتخاذ قرارات أكثر وعياً (Chen et al., 2018).

أيضاً تساعد القابلية للمقارنة في الحد من إدارة الأرباح من خلال توحيد المعايير المحاسبية، مما يقلل من التلاعب بالأرباح ويحسن دقة المعلومات (Januarsi, 2022). كما تزيد من شفافية التقارير المالية، مما يعزز فعالية الرقابة الخارجية ويجعل الشركات أكثر جاذبية للمستثمرين (DeFond et al., 2011; Wang et al., 2024).

إضافةً لما سبق، تُمكن القابلية للمقارنة المستثمرين من تحليل أداء الشركات ومقارنة إفصاحاتها المالية، مما يقلل من تكلفة المعلومات ويعزز دقة القرارات الاستثمارية (Kim et al., 2013). كما تُسهم في تحسين الانضباط الداخلي عبر كشف إساءة استخدام الموارد وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع ذات قيمة إيجابية (Kim et al., 2016).

بشكل عام، تقلل القابلية للمقارنة من عدم التماثل المعلوماتي بين المديرين والمستثمرين، مما يُمكنهم من اتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة، ويعزز كفاءة استثمار الموارد والعمالة، مما يقلل القرارات الانتهازية ويرفع جودة المعلومات المحاسبية (Zhang et al., 2020; Kim et al., 2021).

ومن ثم، فإن القابلية للمقارنة لا تقتصر على كونها أداة لتحسين الإفصاحات المالية، بل تُعد أيضاً آلية رقابية تعزز الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية من خلال تحسين شفافيتها، ودقتها، وموثوقيتها، مما يُسهم في بناء بيئة مالية أكثر انضباطاً وكفاءة.

3-2- الدور المعرفي: تؤدي القابلية للمقارنة دوراً معرفياً محورياً في تحسين قرارات الشركات، حيث تُمكن المديرين من الاستفادة من تجارب الشركات المماثلة لتقليل الغموض وتعزيز دقة التقديرات المالية (Bikhchandani et al., 1998; Chircop et al., 2020). فمن خلال الاطلاع على تقارير الشركات الرائدة، يمكن للمديرين محاكاة الاستراتيجيات الناجحة وتحسين عملياتهم الإدارية (Durnev & Mangen, 2009).

إضافةً إلى ذلك، تُسهم القابلية للمقارنة في تحسين قدرة المديرين على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مما يعزز ثقة المستثمرين ويزيد من الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ Choi et al., 2019). كما تقلل من عدم التأكد في القرارات المالية، مما يُمكن الشركات من تصحيح مسارها بسرعة وزيادة فعالية استراتيجياتها (Chircop et al., 2020).

وعلى مستوى أعمق، تساعد القابلية للمقارنة المديرين على تحسين بيئة المعلومات الداخلية من خلال نقل المعرفة من أقرانهم، خاصة في الأسواق التي تعتمد على البيانات المشتركة مثل اليابان (Yamaguchi, 2022). فمن خلال مقارنة الأداء والتوقعات الاقتصادية، يتمكن المديرون من تعزيز استراتيجياتهم واتخاذ قرارات أكثر استنارة (Chen & Gong, 2019).

بذلك، تُسهم القابلية للمقارنة بشكل مباشر في تعزيز المعرفة المؤسسية، مما يؤدي إلى تحسين الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، ودقة القرارات الإدارية، وفعالية الأداء المالي للشركات.

3-3- الدور الإعلامي: تلعب قابلية القوائم المالية للمقارنة دوراً إعلامياً جوهرياً في تحسين جودة وكفاءة المعلومات المحاسبية المتاحة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، مما يُعزز الملاءمة القيمية لهذه المعلومات. واستناداً لما أشارت إليه بعض الدراسات (على سبيل المثال: عبيد الله، 2015؛ Doinea, O., 2009) إلى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية للدور الإعلامي للمعلومات المحاسبية يجب أن تتوفر سواء لمعدي القوائم المالية أو لمستخدميها، وهي:

- **البُعد التفسيري:** يختص هذا البعد بتفسير الجوانب الخاصة بالممارسات المحاسبية التي تم استخدامها عند إعداد القوائم المالية، ومن ثم تفسير الأداء المالي للشركة. وتتمثل أهمية هذا البعد فيما يلي:
 - على المستوى الداخلي للشركة: إفادة الإدارة بشأن تخصيص الموارد الاقتصادية للشركة، والرقابة على خطط التنمية المستهدفة.
 - على المستوى الخارجي للشركة: إفادة مختلف فئات المستخدمين الخارجيين في اتخاذ قرارات بشأن علاقتهم بالشركة.
- ولتحقيق ذلك البُعد من الدور الإعلامي يجب أن تتصف المعلومات المحاسبية بالدقة، والاتساق، والقابلية للمقارنة لكي يتم الاستفادة منها.
- **البُعد التقييمي:** وهو يسمح للمستخدمين الخارجيين بتقييم المعلومات المحاسبية، وتقييم القيمة السوقية لأسعار أسهم الشركة وعوائدها لتحديد اتجاه قراراتهم الاقتصادية بشأن الشركة. هذا بالإضافة إلى تقييم أداء الإدارة وقياس مدى قدرتها على تخصيص موارد الشركة وتحقيق أرباح.
- **البُعد التنبؤي:** وهو يسمح للإدارة والمستخدمين الخارجيين بالتنبؤ بالمكاسب المستقبلية للشركة من خلال إجراء بعض التحليلات المالية للمعلومات المحاسبية، واستنتاج بعض المؤشرات المالية بشأن القدرة الكسبية للشركة في الفترات المستقبلية.
- واستناداً إلى ما سبق، يفترض الباحثان أن القابلية للمقارنة الأكبر ترتبط إيجابياً بالملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية وذلك من خلال الدور الإعلامي للقابلية للمقارنة، والحجة في ذلك أن القابلية للمقارنة تحقيق الأبعاد الثلاثة للدور الإعلامي سائلة الذكر، ويستند الباحثان في ذلك إلى المنطق التالي:
- أ- **تُساعد القابلية للمقارنة في تحقيق البعد التفسيري للدور الإعلامي:** حيث تمكن المستخدمين من فهم تأثير عمليات المنشأة في الوقت المناسب، مما يعزز ملاءمة ومصداقية الإفصاحات المالية (Wang et al., 2024). وأوضحت دراسة (De Franco et al., 2011) أن القابلية للمقارنة تُحسّن مخرجات المعلومات، مما يزيد من كفاءة الإفصاحات ويساعد المستثمرين على تقييم توقعاتهم وتحسين أسعار الأوراق المالية بناءً على ردود فعل السوق.
- أيضاً تقلل القوائم المالية القابلة للمقارنة من عدم التماثل المعلوماتي بين الإدارة والمستثمرين، مما يُعزز الشفافية ويسمح للمستثمرين باكتشاف المخاطر واتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً (Kim et al., 2013; Ahn et al., 2020). كما أنها تخفض تكلفة جمع ومعالجة المعلومات، مما يجعل الشركة أكثر جاذبية للمستثمرين الملتزمين على المدى الطويل؛ محمدان 2022؛ Wang et al., 2024) إبراهيم، 2017).

ووفقاً لـ Choi et al. (2019)، تساعد القابلية للمقارنة المستثمرين على فهم المعلومات المالية بسهولة من خلال مقارنة أداء الشركات النظرية. كما أن المحللين الماليين يستفيدون منها في تحسين دقة توقعاتهم وتقليل التباين في تحليلاتهم (De Franco et al., 2011).

ب- تُعزز القابلية للمقارنة البُعد التقييمي للدور الإعلامي: حيث تُحسِّن جودة المعلومات المحاسبية وتُقلِّل التقديرات غير الدقيقة، مما يزيد من دقة توقعات المحللين والإدارة (فودة، 2023، Chen et al., 2019). وقد وجدت دراسة (De Franco et al., 2011) أن القوائم المالية القابلة للمقارنة ترتبط بزيادة تغطية المحللين وتحسين دقة تنبؤاتهم المالية.

كما توفر القابلية للمقارنة معلومات أوضح للمستثمرين في التقييم، مما يعزز قراراتهم الاستثمارية (فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ Fang et al., 2022). وتساعد في تقييم صفقات الاستحواذ بفعالية، حيث تتيح مقارنة الشركات المستهدفة بشركات مماثلة (Chen et al., 2018). وبالمثل في أسواق الديون، تقلل القابلية للمقارنة من عدم التماثل المعلوماتي، مما يحد من التباين في تصنيفات الائتمان ويزيد ثقة المستثمرين (الحواشي، 2020؛ Kim et al., 2013)، كما تساعد المستثمرين في تقييم الأداء النسبي للشركات، مما يُحسِّن جودة المعلومات حول أسعار الأسهم ويخفض تكاليف التقييم (إبراهيم، 2017؛ Ozkan et al., 2012; Young & Zeng, 2015).

ج- تُعزز القابلية للمقارنة البُعد التنبؤي للدور الإعلامي: حيث تُحسِّن متابعة المحللين الماليين، وزيادة دقة تنبؤاتهم، وتقليل تباينها، مما يحسن الملاءمة القيمة للمعلومات ويزيد قدرة المستثمرين على التنبؤ بأداء الشركة المستقبلي (إبراهيم، 2017؛ محمد، 2022؛ De Franco et al., 2011). كما وجد Choi et al. (2019) أن القوائم المالية القابلة للمقارنة تزيد من كمية المعلومات المدمجة في أسعار الأسهم، مما يعزز دقة التنبؤات.

وتوفر القابلية للمقارنة معايير للمستثمرين لفهم تأثير الأحداث الاقتصادية على الأداء المالي، مثل تقييم إيرادات منتج جديد عبر مقارنة شركات مماثلة (Choi et al., 2019). كما تُسهِّل معالجة المعلومات المحاسبية بفعالية، مما يساعد المستثمرين على استنتاج أوجه التشابه والاختلاف بين الشركات، وتحليل تأثير المعاملات المالية على الأداء المستقبلي (عبد الحليم وآخرون، 2022؛ أمين، 2022؛ أبو النيل، 2024؛ Chen et al., 2019).

وبشكلٍ عام، يخلص الباحثان إلى أنه توجد أدلة متسقة حول التأثير الإيجابي للقابلية للمقارنة في تعزيز الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية من خلال الدور الرقابي والمعرفي والإعلامي للقوائم المالية القابلة للمقارنة.

بناءً على الحجج السابقة، يتوقع الباحثان أن زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة تعمل على زيادة كمية ونوعية المعلومات لدى المستثمرين، وتُحسِّن جودة المعلومات، وخفض تكاليف جمع ومعالجة المعلومات. وهذا يُمكن المستثمرين من التنبؤ بشكل أفضل بالأرباح المستقبلية، والقيمة السوقية للشركات التي تتمتع بارتفاع درجة قابلية القوائم المالية للمقارنة، وأن هذه التوقعات تنعكس في أسعار الأسهم الحالية.

وتأسيساً على المنطق النظري الآنف ذكره، ونتائج الدراسات السابقة السالف عرضها، يمكن صياغة فرضي الدراسة (الأول، والثاني) في الشكل البديل، على النحو التالي:

▪ H1: يوجد تأثير إيجابي معنوي للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمة لربحية أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

▪ H2: يوجد تأثير إيجابي معنوي للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمة للقيمة الدفترية لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4-5 إدارة الأرباح

على الرغم من أن الربح المحاسبي المُعد طبقاً لأساس الاستحقاق يُعتبر من أفضل المقاييس لأداء المنشأة، بل يُعتبر من أهم المتغيرات التي يعتمد عليها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وأحد المؤشرات الهامة لتحديد سعر سهم المنشأة في السوق، لأنه يعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام وحماية الموارد المتاحة، إلا أن الإدارة قد تُسئ استخدام الحرية الممنوحة لها في استخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية، والتي توفر لها أدوات للتأثير على رقم الربح المنشور، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التعبير عن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، ويُعرف ذلك في الفكر المحاسبي بإدارة الأرباح (أبو الخير، 1999؛ حامد، 2004؛ فودة، 2017؛ الصاوي، 2019؛ عبد النبي، 2021).

إدارة الأرباح هي إحدى الممارسات الشائعة التي تؤثر بشكل كبير على جودة التقارير المالية للمنشآت، حيث يتم التلاعب بالممارسات المحاسبية لتقديم معلومات مواتية عن الأداء المالي، مما يؤدي إلى عدم دقة تصوير الأداء الحقيقي للشركة (الصاوي، 2019؛ Talab et al., 2017). أشارت دراسة (Beneish, 1999) إلى زيادة اهتمام المحللين الماليين والباحثين والهيئات التنظيمية بمدى التلاعب في النتائج المالية، مما يبرز أهمية هذا الموضوع في الأدبيات المحاسبية.

ومن بين الرواد في محاولة تعريف مفهوم إدارة الأرباح كان (Schipper 1989)، الذي وصفها بأنها عملية متعددة تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية من خلال إعداد التقارير المالية. وقدم Healy & Wahlen 1999 تفسيراً أكثر تفصيلاً، موضحين أن إدارة الأرباح تحدث عندما يقوم المديرون بتغيير التقارير المالية لخداع أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي (Chen et al., 2019).

وكشفت تعريفات ادارة الارباح أن الهدف الأساسي هو تضليل أصحاب المصالح من خلال تعديل الأرباح المعلنة (Gaa, 2007). كما أشار (Rahman et al., 2013) إلى أن إدارة الأرباح يمكن أن تتخذ شكل قرارات إدارية قانونية تهدف إلى تحقيق نتائج مالية مستقرة، بينما أوضح Ahadiat and Hefzi (2012) أن التلاعب المتعمد بالقوائم المالية يمكن أن يتم لتحقيق حوافز السوق والحوافز التعاقدية والتنظيمية.

وقد بات مستقراً في الفكر المحاسبي أن الإدارة لديها من الأساليب المحاسبية ما يُمكنها من التأثير في الأرباح (أبو الخير، 1999؛ إسماعيل، 2024)، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير على جوانب عدة منها جودة الأرباح، حيث تترك إدارة الأرباح تأثيراً سلبياً على خاصية الجودة لما يلي: (حامد، 2004؛ عبد النبي، 2020).

أ- أن رقم الربح المحاسبي المقرر عنه إما متحيزاً لأعلى وإما متحيزاً لأسفل، وهذا بدون شك يؤثر على جودته حيث لا يعبر عن الأداء الحقيقي للمنشأة، بالإضافة إلى افتقاده لخاصية الاستمرار.

ب- أن رقم الربح المقرر عنه يفتقد إلى خاصية العرض العادل لأنه لا يعكس الأداء الحقيقي للمنشأة وهذا يؤثر أيضاً على جودته.

وتكشف أدبيات إدارة الأرباح عن أن هناك مدخلين لإدارة الأرباح، الأول وهو إدارة الأرباح من خلال أساليب حقيقية والتي تنصب على التحكم في توقيت بعض الأحداث والعمليات تقديمياً وتأخيراً، وإدارة بعض المصروفات الاختيارية (حامد، 2004؛ الرشدي، 2010؛ Roychowdhury, 2006; Hong, Y., & Andersen, M., 2011). والثاني هو إدارة الأرباح من خلال أساليب محاسبية، حيث يعتمد على استغلال الإدارة للمرونة الممنوحة لها، واستخدام التقديرات المحاسبية، والتغيرات المحاسبية الاختيارية، والاستحقاقات الاختيارية، وإدارة الإفصاح المحاسبي (حامد، 2004؛ الرشدي، 2010؛ Roychowdhury, 2006; Walker, M., 2013).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك منظورين أساسيين لإدارة الأرباح في الأدب المحاسبي (حامد، 2004؛ الرشدي، 2010؛ الصاوي، 2019؛ إسماعيل، 2024)، الأول يطلق عليه إدارة الأرباح من منظور إعلامي، حيث يقوم المديرون بإدارة الأرباح لنقل معلوماتهم الشخصية وتوقعاتهم حول الآفاق المستقبلية للمنشأة إلى مستخدمي القوائم المالية (Lin, F. et al., 2018)، والثاني يطلق عليه إدارة الأرباح من منظور انتهازي، حيث يستخدم المديرون أحكامهم في إعداد التقارير المالية، وفي هيكلة العمليات، إما لتضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي للمنشأة، أو للتأثير على نتائج التعاقدات التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المفصح عنها (Healy P. & Wahlen, J., 1999).

وبالرغم من ذلك، فقد أشار (Levitt) إلى أنه في معظم الحالات التي تم اكتشافها في المنشآت التي تمارس سلوك إدارة الأرباح، وجد أن الأرباح التي تم الإفصاح عنها تعكس رغبة الإدارة في تحقيق مكاسب شخصية وليست تعبيراً حقيقياً عن الأداء المالي للمنشأة، أي قيام الإدارة بممارسة سلوك انتهازي من خلال رقم الربح المنشور (Levitt, A., 1998). ومن ثم فإن إدارة الأرباح تؤدي إلى تشويه الأداء المالي الحقيقي للشركة، مما يقوض ثقة المستثمرين ويشوه كفاءة السوق (Klein, 2002; Angahar & Agbo, 2019).

6-5 علاقة إدارة الأرباح بالملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية

استناداً لطبيعة إدارة الأرباح والملاءمة القيمة للمعلومات يمكن توقع وجود علاقة ترابط سالبة بين المتغيرين. وينبغي الباحثان هذا التوقع على أساس نظريتين هما: نظرية الوكالة (Salno & Baridwan, 2000; Jiraporn et al., 2008; Callao & Jarne, 2010; Angahar & Agbo, 2019; Prihatni et al., 2023; Liu & Sun, 2022; Burlacu et al., 2024; Gomes & costa, 2024)، ونظرية التعويضات (Guttman et al., 2004; Angahar & Agbo, 2019).

حيث تنص نظرية الوكالة (Agency theory) على أن ممارسات الإدارة تتأثر بتضارب المصالح بين الإدارة (الوكيل) والملاك (الأصيل)، والذي ينشأ عندما يسعى كل طرف لتحقيق والحفاظ على مستوى معين من الازدهار (Sheehy & Madrid, 2022; Gwala & Mashau, 2022; Zejnullahu, 2021; Noviana & Yuyyeta, 2011; Prihatni et al., 2023). وبذلك يكون الوكيل على دراية أكبر بوضع الشركة من الأصيل، مما يمنحه فرصاً أكبر لتحسين المعلومات المحاسبية من خلال استغلال المعلومات التي يعرفها. ويمنح هذا التقوق المعلوماتي الإدارة القدرة على الانخراط في سلوك تمييزي لتحقيق مصالحهم الشخصية، وهو ما يؤدي إلى إدارة الأرباح بشكل انتهازي. وقد أكد (Rath and Sun (2008 على أن صراعات الوكالة بين المديرين والمساهمين، والمديرين وحاملي الديون، قد تدفع المديرين إلى الانخراط في إدارة أرباح انتهازية.

واستناداً لنظرية التعويضات (Compensation theory) فإنه نظراً لأن تعويض المديرين يعتمد على سعر السهم، فإن المديرين يميلون إلى التلاعب بالأرباح المعلنة. وتُعرف هذه النظرية أيضاً بفرضية مخطط المكافآت، والتي تنص على أن المديرين مدفوعون لإدارة الأرباح من أجل تحسين مكافآتهم (Angahar & Agbo, 2019). ويُقال إن المكافآت والحوافز الأكبر من الملاك للمديرين ترتبط بإدارة أرباح أقل والعكس صحيح. افترض (Healy (1985 أن المديرين سيبحثون عن الفرص لإدارة صافي الدخل في محاولة لتعظيم مكافآتهم وفقاً لمخططات التعويضات الخاصة بالشركة، ووصف مخطط المكافآت

بأنه عقد بين الشركة ومديريها يشكل أساس التعويض الإداري، حيث يتم حساب المكافأة بناءً على علاقة خطية بصافي الدخل المعلن حالياً، ومن ثم فإنه كلما زاد صافي الدخل المعلن، زادت المكافأة، والعكس صحيح.

وفي ضوء النظريات سالفة الذكر تُعد موثوقية الأرباح مسألة مثيرة للجدل بسبب الدافع لإدارة الأرباح، حيث من المتوقع أن تقل موثوقية الأرباح عندما تكون الشركة متورطة في إدارة الأرباح، حيث لا يعكس رقم الأرباح الأداء العادل والصحيح للشركة.

وتقدم نتائج الدراسات السابقة الأدلة التجريبية على صدق تنبؤات نظرية الوكالة، ونظرية التعويضات، حول العلاقة بين إدارة الأرباح والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. وتُظهر الدراسات أن إدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض في الموثوقية والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، مما يؤثر سلباً على قدرة المستثمرين على استخدام هذه المعلومات لتقييم الأداء الحقيقي للشركات (Al-Shattarat, 2021; Barth et al., 2001).

وتوضح الأدبيات أن إدارة الأرباح، خاصة عندما تُستخدم لتحقيق مكاسب إدارية قصيرة الأجل، تقلل من مصداقية الأرباح وبالتالي من قيمتها الملائمة (Healy & Wahlen, 1999; Dechow & Skinner, 2000). وبحسب Jones, 1991; DeFond & Jiambalvo, 1994; Dechow et al., 1995; Teoh et al., 1998; Bartov et al., 2000; Al-Shattarat, 2021 فإن الاستحقاقات التقديرية تُستخدم بشكل انتهازى لإخفاء الأداء الضعيف، مما يؤدي إلى انخفاض الملاءمة القيمية للأرباح.

أيضاً تظهر الدراسات (مثل: Subekti, 2010; Shan, 2015) أن الشركات التي تمارس إدارة الأرباح تقلل من الملاءمة القيمية للأرباح والقيمة الدفترية، مما يؤثر على أسعار الأسهم. ووجدت دراسات (Warfield et al., 1995; Christensen et al., 1999; Feltham & Pae, 2000; Marquardt & Wiedman, 2004) أن هذه الممارسات تجعل تقارير الأرباح أقل إفادة وتضعف قدرتها على تمثيل الأداء الحقيقي للشركة.

بالمثل، تشير دراسات (Habib, 2004; Mostafa, 2017; Rawashdeh et al., 2024) إلى أن إدارة الأرباح الانتهازية تؤدي إلى انخفاض الملاءمة القيمية للأرباح، خاصة في الشركات ذات الأداء التشغيلي المنخفض. كما أن إدارة الأرباح سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل تؤثر سلباً على الملاءمة القيمية للأرباح (Whelan & McNamara, 2004; Ratnaningrum et al., 2021).

كما تدعم الأدبيات الحديثة (Angahar & Agbo, 2019; Prihatni et al., 2023; Burlacu et al., 2024; Gomes & Costa, 2024) فكرة أن إدارة الأرباح تقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية

وتضعف قدرتها على التأثير الإيجابي في تقييم الشركات، مما يؤدي إلى ضعف تأثيرها على أسعار الأسهم. وفي نفس السياق أشارت دراسة حماد (2022) إلى أن ممارسات إدارة الربح قد تحمل في طياتها إخفاء لبعض الأمور عن السوق لئيم استغلالها في تعظيم ثروة الداخلين، على حساب الخارجيين، وبالتالي تدنية مستوى التمثالية المعلوماتية، ومن ثم تدنية الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، لعدم المقدرة على التعبير عن الأوضاع الحقيقية للشركة، وتدني مصداقية القيمة الدفترية للأسهم.

وتأسيساً على المنطق النظري الآنف ذكره، ونتائج الدراسات السابقة المذكورة أعلاه، يمكن صياغة فرضي الدراسة (الثالث، والرابع) في الشكل البديل، على النحو التالي:

- H3: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح في الملاءمة القيمة لربحية أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- H4: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح في الملاءمة القيمة للقيمة الدفترية لأسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

6-6 الدور المُعدّل لإدارة الأرباح في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية

كشفت الأدبيات السابقة -كما سبق الإشارة- التي تناولت العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية عن نتائج متسقة وهي أن القابلية للمقارنة تُسهم في تحسين الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية وتدعمها من خلال الأدوار الثلاثة للقابلية للمقارنة (الدور الإعلامي، والدور الرقابي، والدور التقييمي). وبالرغم من ذلك، يتوقع الباحثان بأن وجود ممارسات إدارة الأرباح قد يضعف من التأثير الإيجابي للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، ويبني الباحثان توقعهما على منطق أن إدارة الأرباح قد تؤدي إلى تقليل الشفافية وتشويه التقارير المالية، مما يؤدي إلى إضعاف القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للمعلومات. ويستند الباحثان في هذا المنطق على افتراضات نظريتي الوكالة والسوق الكفاء ونتائج الأدبيات السابقة في هذا الشأن.

ففي ضوء افتراضات نظرية الوكالة -كما سبق الإشارة- تعتبر إدارة الأرباح هي إحدى النتائج المحتملة لمشكلة الوكالة، حيث قد يتلاعب المديرون بالتقارير المالية لتحقيق أهدافهم الشخصية مثل تعزيز مكافآتهم أو تحسين صورتهم أمام المساهمين والأسواق المالية. وعادةً ما يتم التلاعب بالأرباح من خلال تقديم صورة أفضل عن أداء الشركة المالي بشكل لا يعكس الواقع، مما يضلل المستثمرين. ومن ثم فإن إدارة الأرباح يمكن أن تؤدي إلى تشويه القوائم المالية، مما يجعل القابلية للمقارنة صعبة بين الشركات أو عبر الفترات

الزمنية. هذا التشويه يقلل أيضاً من الملاءمة القيمية للمعلومات، حيث لا تصبح المعلومات المحاسبية المتاحة أداة فعالة لتقييم الأداء المالي أو اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

أيضاً في إطار نظرية السوق الكفاء التي تفترض بأن أسعار الأوراق المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة بشكل كامل وفوري، فمن المفترض أن السوق تكون قادرة على الاستجابة بشكل فعال لأي معلومات جديدة (Alkali et al., 2022). فإذا كانت المعلومات مشوهة بسبب إدارة الأرباح، فإن قدرة السوق على تسعير الأوراق المالية بكفاءة تقل، وهذا يدعم الافتراض بأن إدارة الأرباح تضعف من العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية.

استناداً إلى نتائج الأدبيات السابقة حول تأثير إدارة الأرباح على القابلية للمقارنة، تشير دراسة Foda (2024) إلى أنه على الرغم من الدور الرقابي الذي يمكن أن تلعبه القابلية للمقارنة، فإن البلدان ذات البيئات التنظيمية والمعلوماتية الضعيفة تواجه مستويات منخفضة من الرقابة أو الانضباط أثناء إعداد التقارير المالية. يؤدي هذا النقص في الرقابة إلى حماية ضعيفة للمستثمرين، مما يمنح المديرين حافزاً أكبر لممارسة إدارة الأرباح بهدف تقديم أرباح أعلى مقارنة بمنافسيهم، وهو ما يؤثر سلباً على قابلية مقارنة القوائم المالية.

في هذا السياق، أكدت دراسة Seifzadeh et al. (2022) على التأثير السلبي لإدارة الأرباح على قابلية القوائم المالية للمقارنة. كما أشارت دراسة Liu (2018) إلى أن القابلية للمقارنة للأرباح تتأثر بمكونات الاستحقاق للشركات، حيث تُعد ممارسات إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق من العوامل الأساسية التي تحدد القابلية للمقارنة للأرباح المحاسبية بين الشركات ذات الأحداث الاقتصادية المتشابهة. هذا التداخل بين ممارسات إدارة الأرباح والقابلية للمقارنة يعكس تأثيراً عميقاً على دقة المعلومات المالية.

وبالمثل، سلطت دراسة Liang et al. (2022) الضوء على كيفية قيام المديرين المستقلين داخل نفس الصناعة بتعزيز القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية من خلال تقليل ممارسات إدارة الأرباح. فكلما زاد التلاعب بالأرباح، انخفضت قابلية القوائم المالية للمقارنة، لأن إدارة الأرباح تؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية بطرق مختلفة، مما يضعف قابليتها للمقارنة.

وبناءً على ذلك، يمكن للباحثان استخلاص استنتاج أساسي مفاده أن إدارة الأرباح قد تؤثر سلباً على القابلية للمقارنة. يدعم هذا الاستنتاج الأدبيات السابقة على سبيل المثال: (Liu, 2018; Gil, 2020; Seifzadeh et al., 2022; Imhof et al., 2022; Liang et al., 2022) والتي تؤكد جميعها أن ممارسات إدارة الأرباح تقع ضمن السلطة التقديرية للمديرين عند إعداد التقارير المالية، مما يؤثر بشكل واضح على قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية.

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن إدارة الأرباح قد تؤثر سلبياً على القابلية للمقارنة، وقد تقلل من الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، الأمر الذي يدعم توقع الباحثان بأن إدارة الأرباح تُضعف العلاقة الموجبة المتوقعة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية. ويدعم ذلك أيضاً ما تقدمه نتائج الدراسات السابقة المحدودة التي أجريت في هذا الصدد، فقد تبين من دراسة Minatto and Borba (2022) أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات لها تأثير سلبي على العلاقة بين الملاءمة القيمة للقيمة الدفترية للسهم وقابلية القابلية للمقارنة، ولكن ليس لها تأثير على الملاءمة القيمة لربحية السهم وقابلية القابلية للمقارنة.

وبناءً على ما سبق، ومن خلال المنطق النظري، ونتائج الدراسات السابقة المطروحة عالياً، يمكن صياغة فرضي الدراسة (الخامس، والسادس) في الشكل البديل، على النحو التالي:

- H5: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح كمتغير مُعدّل في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة لربحية أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- H6: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح كمتغير مُعدّل في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للقيمة الدفترية لأسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

7- منهجية الدراسة التطبيقية

7-1 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

تتطوي فروض الدراسة على ثلاثة أنواع من المتغيرات هي: المتغير المستقل الممثل في القابلية للمقارنة، والمتغير التابع المتجسد في الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، والمتغير المُعدّل المحدد في إدارة الأرباح. وفيما يلي التعريفات الإجرائية لهذه المتغيرات وكيفية قياسها.

7-1-1 المتغير المستقل

ويتمثل في القابلية للمقارنة والتي تعرف بأنها: إحدى الخصائص النوعية التعزيزية التي تُنتج للمستخدمين تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين العناصر (FASB, 2010, SFAC No.8; IASB, 2018). وتماشياً مع العديد من الدراسات السابقة (مثل: أمين، 2022؛ السواح، 2023؛ فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ القليطي، 2024؛ Yip et al., 2011؛ De Franco et al., 2010؛ Sunder, 2012؛ Ribeiro et al., 2016؛ Sohn, 2016؛ Kim et al., 2016؛ Gross & Perotti, 2017؛ Hamzi, 2018؛ Kim et al., 2018؛ Yang et al., 2018؛ Chen & Gong, 2019؛ Choi et al., 2019؛ Chen et al., 2020؛ Chircop et al., 2020؛ Martens et al., 2020؛

Ross et al., 2020; Alhadi et al., 2021; Do, 2021; Gerayli, 2021; Kim et al., 2021; Li et al., 2021; Ojaghi et al., 2021; Thanh Liem, 2021; Biswas et al., 2022; Daryaei et al., 2022; Fang et al., 2022; Henry et al., 2022; Januarsi, 2022; Liang et al., 2022; Majeed & Yan, 2022; Minatto & Borba, 2022; Ning et al., 2022; Afzali, 2023; Bourveau et al., 2023; Kuang, 2023; Wu & Xue, 2023; Foda, 2024; Lee et al., 2024; Ramadan et al., 2024; Wang et al., 2024.

نستخدم نموذج (De Franco et al. 2011) والذي يعتمد على مخرجات النظام المحاسبي والذي يعمل كوسيلة لترجمة الأحداث في القوائم المالية. وفقاً لهذا النموذج، تُعرّف قابلية المقارنة على أنها مدى تقارب النظام المحاسبي بين شركتين. حيث تكون الأنظمة المحاسبية للشركتين قابلة للمقارنة إذا كانت تعرض أرقاماً محاسبية متشابهة للأحداث الاقتصادية المماثلة. وفقاً لهذا البحث، يتم استخدام عوائد الأسهم كملخص للأحداث الاقتصادية، ويتم استخدام الأرباح المحاسبية كممثل للقوائم المالية للشركة. تتضمن الأرباح المحاسبية ليس فقط إجراءات الشركة المحاسبية، ولكن أيضاً كيفية تنفيذ هذه الإجراءات على مستوى الشركة..

وتتمثل خطوات قياس القابلية للمقارنة وفقاً لنموذج (De Franco et al. 2011) في الآتي:

الخطوة رقم (1): تقدير معاملات النظام المحاسبي الخاص بكل شركة في عينة الدراسة:

يتم تقدير معاملات النظام المحاسبي للشركة (i) على مدار سلسلة زمنية مقدارها 5 سنوات، وذلك باستخدام النموذج التالي:

$$\text{Earnings}_{it} = \alpha_i + \beta_i \text{Return}_{it} + \quad (1)$$

حيث إن:

Earnings_{it} : صافي الربح للشركة (i) في نهاية الفترة (t) قبل الضريبة نسبة الى القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة (i) في بداية الفترة (t).

Return_{it} : عائد السهم الخاص بالشركة (i) في نهاية الفترة (t)، ويتم حساب عائد السهم عن

الفترة t من خلال المعادلة التالية: (سعر السهم في نهاية الفترة (t) - سعر السهم في

بداية الفترة t + التوزيعات للسهم خلال الفترة t) ÷ سعر السهم في بداية الفترة

α_i, β_i معاملات النظام المحاسبي للشركة (i).

حيث يتم تشغيل معادلة الانحدار رقم (1) على كافة الشركات المنتمية لنفس الصناعة (القطاع)،

للحصول على المعاملات المقدرة المعبرة عن النظام المحاسبي لكل شركة على حدة.

الخطوة رقم (2): تقدير معاملات النظام المحاسبي الخاص بكل شركة في عينة الدراسة:
يتم استخدام المعاملات المقدرة (α, β) للنظام المحاسبي الخاص بكل شركة من الشركات المنتمية لنفس الصناعة (القطاع) لتقدير أرباحها، مع ضرورة تثبيت رقم الحدث الاقتصادي (عائد السهم) لإحداها، عند دراسة مدى قابلية قوائمها للمقارنة مع باقي الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة (القطاع).
بناءً على المعادلات التالية، يتم إدخال عائد السهم للشركة (i) على مدى 5 سنوات (فترة الدراسة)، كتمثيل للأحداث الاقتصادية المماثلة، في الأنظمة المحاسبية للشركتين (i) و (j). ثم يتم توقع أرباحهما على مدى 5 سنوات كما يلي:

$$E(\text{Earnings})_{iit} = \hat{\alpha}_i + \hat{\beta}_i \text{Return}_{it} \quad (2)$$

$$E(\text{Earnings})_{ijt} = \hat{\alpha}_j + \hat{\beta}_j \text{Return}_{it} \quad (3)$$

حيث إن:

$E(\text{Earnings})_{iit}$: الأرباح المقدرة للشركة (i) عن الفترة (t) باستخدام النظام المحاسبي للشركة (i) وعائد السهم (Return_{it}) للشركة (i) عن الفترة (t)
 $E(\text{Earnings})_{ijt}$: الأرباح المقدرة للشركة (j) عن الفترة (t) باستخدام النظام المحاسبي للشركة (j) وعائد السهم (Return_{jt}) للشركة (i) عن الفترة (t)
 $\hat{\alpha}_i, \hat{\beta}_i$: معاملات النظام المحاسبي للشركة (i).
 $\hat{\alpha}_j, \hat{\beta}_j$: معاملات النظام المحاسبي للشركة (j).

الخطوة رقم (3): حساب القابلية للمقارنة بين الشركة والشركات الأخرى في نفس الصناعة (القطاع):
يتم تحديد القابلية للمقارنة لكل زوج من الشركات (i, j) في نفس الصناعة (القطاع)، وذلك من خلال إيجاد متوسط القيم المطلقة للفروق بين الأرباح المقدرة باستخدام النظام المحاسبي لكلا الشركتين خلال الفترات المستخدمة في تقدير معاملات النظام المحاسبي الخاص بكل منهما (البيانات السنوية على مدار خمس سنوات)، وذلك كما يلي:

$$\text{COMP}_{ijt} = -\frac{1}{5} \times \sum_{t=4}^t |E(\text{Earnings})_{iit} - E(\text{Earnings})_{ijt}| \quad (4)$$

وفي ضوء المعادلة رقم (4)، فإن انخفاض متوسط القيمة المطلقة للفروق بين الأرباح المقدرة للشركتين (i, j) خلال فترة التقدير، يعكس ارتفاع قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركتين. لذا، تم ضرب مقياس القابلية للمقارنة في (-1). وبالتالي، فإن القيم الأكبر (الأقل سالبيه) لـ (COMP_{ijt}) ، تعكس ارتفاع مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الشركتين (i, j).

الخطوة رقم (4): يتم تطبيق الخطوتين الثانية والثالثة على جميع الشركات في نفس الصناعة.

7-1-2 المتغير التابع

يتجسد المتغير التابع في الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، وتجدر الإشارة إلى أن نموذج الملاءمة القيمة يقيس جودة معلومات التقارير المالية بواسطة التركيز على الارتباط بين الأرقام المحاسبية وردود أفعال أسواق الأسهم، ويفترض أن سعر السهم يعكس القيمة السوقية للشركة، بينما الأرقام المحاسبية تعكس قيمة الشركة بالاعتماد على الإجراءات المحاسبية، وتنطوي قوة ارتباط التغيرات في المعلومات المحاسبية مع التغيرات في القيمة السوقية للشركة على أن معلومات الدخل والمركز المالي هي معلومات ملائمة ويمكن الاعتماد عليها (Barth et al., 2001).

هذا وقد استندت معظم الأدبيات السابقة (مثل، قايد وآخرون، 2018؛ سمعان، 2019؛ حسن، 2023؛ فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ Lo, 2012; Chen et al., 2019; Suwardi, 2020; Osazevaru, 2020; Ojaghi et al., 2021; Kaaya, 2022; Minatto & Borba, 2022) عند قياس الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية على النموذج الذي قدمه Ohlson في عام 1995 حيث يعد هذا النموذج كما أشارت إليه بعض الدراسات (مثل: قايد وآخرون، 2018؛ فودة، 2023) من أهم النماذج التي تمخضت عنها الدراسات المحاسبية في مجال أسواق المال في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين. وبالرغم من أن النموذج يمثل امتداداً لفكرة نموذج الدخل المتبقي إلا أنه يلقي قبولاً كبيراً بين الباحثين المعاصرين، وخاصة عند تقييم حقوق الملكية (المساهمين)، وذلك عند قياس مدى ملاءمة (أو قدرة) المعلومات المحاسبية المتعلقة بربحية السهم (قائمة الدخل)، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (قائمة المركز المالي) على تفسير التغيرات في أسعار الأسهم، وذلك في شكل كمي وفقاً لمنهج إحصائي متكامل. ويعتبر نموذج Ohlson أكثر ملاءمة لأنه يستخدم عادةً القيمة السوقية للأسهم لتقييم إلى أي مدى تنعكس المعلومات المحاسبية المستخدمة من قبل المستثمرين من خلال الأرقام المحاسبية المحددة. وينص (Ohlson 1995) على أنه يمكن ذكر قيمة الشركة كدالة خطية في القيمة الدفترية للسهم، وربحية السهم، وكذلك المعلومات الأخرى ذات الصلة. ويمكن توضيح نموذج Ohlson من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$price_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVPS_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث إن:

- $price_{it}$ سعر إقبال سهم الشركة (i) بعد مرور 90 يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية (t).
- EPS_{it} نصيب السهم من صافي الدخل بعد الضرائب للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).
- $BVPS_{it}$ نصيب السهم من القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).

$$\begin{aligned} \beta_0 & \text{ ثابت نموذج الانحدار} \\ \beta_1, \beta_2 & \text{ معاملات نموذج الانحدار} \\ \epsilon_{it} & \text{ الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار للشركة (i) في السنة (t)} \end{aligned}$$

ويمكن الاستدلال على مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال تحديد قيمة معامل التحديد المُعَدَّل (R^2 Adjusted)، الذي يعبر عن القوة التفسيرية للعلاقة المقدرة في نموذج القياس المذكور سابقاً. كما يمكن الاعتماد على معامل استجابة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين في تفسير أسعار الأسهم. حيث تعكس قيمة هذا المعامل المنفعة التقريرية للمعلومات المحاسبية المستخدمة، وذلك بقياس مدى تغير أسعار الأسهم نتيجة التغير بمقدار وحدة واحدة في المتغيرات المحاسبية (مثل ربحية السهم، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية). وبالتالي، فإن ارتفاع قيمة معامل الاستجابة للمتغيرات المحاسبية في نموذج القياس يشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية وقوية بين هذه المتغيرات وأسعار أسهم الشركات.

7-1-3 المتغير المُعَدَّل

يتمثل المتغير المُعَدَّل في ممارسات إدارة الأرباح وقد قامت كثير من الدراسات (على سبيل المثال: آل حسن، 2018؛ أبو النيل، 2024؛ Biddle & Hilary, 2006)، بقياس ممارسة إدارة الأرباح، بالاعتماد على قياس الاستحقاق الاختياري لتقييم جودة الاستحقاقات، حيث يمثل الاستحقاق الاختياري الجزء من الاستحقاقات الذي يستند إلى السلطة التقديرية للإدارة، والحكم الشخصي لها، وقدرة ورغبة الإدارة في الاختيار من بين البدائل المختلفة، لذلك فإن إدارة المنشأة تتدخل في تحديد ذلك الجزء بهدف التقرير عن ربح معين وبالتالي ممارسة إدارة الأرباح. لذا فإنه كلما انخفض مستوى الاستحقاق الاختياري زادت جودة الاستحقاقات، وانخفض مستوى إدارة الأرباح.

وسوف تعتمد الدراسة في قياس الاستحقاق الاختياري على نموذج Jones (1991) المُعَدَّل من قبل Dechow et al. (1995)، وذلك للأسباب التالية:

- القدرة العالية للنموذج على تفسير التغير في الاستحقاقات الكلية للشركة.
- أن غالبية الدراسات التي قامت بقياس الاستحقاق الاختياري في التقارير المالية السنوية استخدمت هذا النموذج، وذلك باعتباره أحد أهم مقاييس تقييم الاستحقاقات.

ويمكن قياس الاستحقاق الاختياري عن طريق نموذج جونز المُعَدَّل لكل شركة من شركات العينة وفقاً للخطوات التالية:

الخطوة الأولى: قياس الاستحقاقات الكلية: وذلك عن طريق حساب الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للمعادلة التالية:

$$TAcc_{it} = E_{it} - OCF_{it}$$

حيث إن:

$TAcc_{it}$: الاستحقاقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t).

E_{it} : صافي الدخل قبل البنود غير العادية للشركة (i) في الفترة (t).

OCF_{it} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t).

الخطوة الثانية: قياس الاستحقاقات غير الاختيارية: يتم قياس الاستحقاقات غير الاختيارية على خطوتين كما يلي:

أ- تقدير معاملات نموذج جونز المُعَدّل لكل قطاع من قطاعات عينة الدراسة على حده، وذلك لأن الشركات التي تنتمي إلى نفس الصناعة يكون لها سلوكاً متشابهاً فيما يتعلق بالاستحقاقات، ويتم تقدير المعاملات من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TAcc_{it}}{A_{it-1}} = \beta_0 \left(\frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_1 \left(\frac{\Delta REV_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث إن:

A_{it} : إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t-1).

ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات للشركة (i) بين الفترة (t) والفترة (t-1).

PPE_{it} : الأصول الثابتة للشركة (i) في الفترة (t).

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: القيم المقدرة لمعاملات النموذج.

ε_{it} : بواقي نموذج الانحدار

ب- تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية وفقاً للمعادلة التالية:

$$NDA_{it} = \beta_0 \left(\frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_1 \left(\frac{\Delta REV - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{PPE}{A_{it-1}} \right)$$

حيث إن:

NDA_{it} : الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t-1).

ΔAR_{it} : التغير في حسابات المدينون للشركة (i) بين الفترة (t) والفترة (t-1).

$\beta_0, \beta_1, \beta_2$: القيم المقدرة لمعاملات النموذج والتي تم الحصول عليها من معادلة الانحدار السابقة.

ويرجع مبرر القسمة على إجمالي الأصول إلى التغلب على مشكلة تأثير حجم الشركة على الاختلاف في مقدار الاستحقاقات من شركة إلى أخرى.

الخطوة الثالثة: قياس الاستحقاقات الاختيارية: وهي تمثل الفرق بين الاستحقاقات الكلية والاستحقاقات غير الاختيارية كما يلي:

$$DACC_{it} = \frac{TAcc_{it}}{A_{it-1}} - NDA_{it}$$

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستحقاق الاختياري قد تكون موجبة (تؤدي إلى زيادة الأرباح) أو قد تكون سالبة (تؤدي إلى تخفيض الأرباح)، وأن ما يعيننا هو مدى ممارسة الإدارة للاستحقاق الاختياري، والذي يدل على مدى ممارسة إدارة الأرباح، ولذلك سوف يتم استخدام القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري كمقياس لجودة الاستحقاقات، فكلما زادت القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري كلما انخفضت ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح.

7-1-4 المتغيرات الرقابية

تماشياً مع بعض الدراسات المهمة بقياس القابلية للمقارنة (ابراهيم، 2017؛ أمين، 2022؛ محمد، 2022؛ السواح، 2023؛ فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ القليطي، 2024؛ Neel, 2017; Chen et al., 2019; Ojaghi et al., 2021; Minatto & Borba, 2022) يمكن الإشارة إلى عدم وجود دليل نظري أو تطبيقي بشأن المتغيرات الرقابية المناسبة التي تفسر (درجة) القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للشركات وتأثيرها على الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية.

ولعزل تأثير قابلية القوائم المالية للمقارنة على الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية عن تأثير المتغيرات الأخرى التي أشارت الدراسات السابقة أنها قد ترتبط بالقابلية للمقارنة وبالملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، تم الاعتماد على بعض الخصائص التشغيلية للشركات كمتغيرات رقابية بحيث يتم تضمينها في نموذج الانحدار، وتتمثل في الآتي:

جدول 1: توصيف المتغيرات الرقابية وقياسها إجرائياً

القياس الإجرائي	الرمز	المتغيرات الرقابية
يتم قياسه عن طريق اللوغريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	SIZE	حجم الشركة
يتم قياسها من خلال نسبة إجمالي الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) إلى إجمالي الأصول.	LEV	الرافعة المالية
وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان صافي الدخل قبل الضرائب سالباً، والقيمة (0) فيما عدا ذلك.	LOSS	تحقيق خسائر
ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الربح بعد الضرائب والفوائد على إجمالي الأصول.	ROA	معدل العائد على الأصول

7-2 نموذج الدراسة

لاختبار الدور المُعدّل لإدارة الأرباح على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة للشركات، اعتمد الباحثان على صياغة ثلاثة نماذج للانحدار الخطي المتعدد، حيث تم صياغة النموذج الأول بهدف اختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، أما النموذج الثاني فقد تمت صياغته لاختبار أثر إدارة الأرباح المحاسبية على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية، وأخيراً اختبار تأثير التفاعل بين إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة لتقييم كيف يمكن لإدارة الأرباح أن تُعدّل اتجاه و- أو قوة العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية من خلال النموذج الثالث، ويمكن استعراض تلك النماذج تفصيلاً كما يلي:

النموذج الأول: اختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم:

يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المستخدم في اختبار أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم على النحو التالي:

$$price_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVPS_{it} + \beta_3 COMP_{it-1} + \beta_4 EPS_{it} \times COMP_{it-1} + \beta_5 BVPS_{it} \times COMP_{it-1} + \beta_6 SIZE_{it} + \beta_7 LOSS_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 LEV_{it} + Year\ FE + Industry\ FE + \epsilon_{it}$$

حيث إن:

سعر إقبال سهم الشركة (i) بعد مرور 90 يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية (t).	$price_{it}$
نصيب السهم من صافي الدخل بعد الضرائب للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).	EPS_{it}
نصيب السهم من القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t).	$BVPS_{it}$
هي متوسط درجة القابلية للمقارنة السنوية، والتي يتم حسابها اعتباراً من نهاية السنة المالية t-1.	$COMP_{it-1}$
التفاعل بين ربحية السهم وقابلية القوائم المالية للمقارنة.	$EPS_{it} \times COMP_{it-1}$
التفاعل بين القيمة الدفترية للسهم وقابلية القوائم المالية للمقارنة.	$BVPS_{it} \times COMP_{it-1}$
حجم الشركة (متغير رقابي).	SIZE

الرافعة المالية (متغير رقابي).	LEV
تحقيق خسائر (متغير رقابي).	LOSS
معدل العائد على الأصول (متغير رقابي).	ROA
ثابت معادلة الانحدار.	β_0
معاملات الانحدار.	$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$
التأثيرات الثابتة للسنة	Year FE
التأثيرات الثابتة للصناعة	Industry FE
الخطأ العشوائي لنموذج الانحدار للشركة (i) في السنة (t)	ϵ_{it}

النموذج الثاني: اختبار أثر إدارة الأرباح على الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم:

يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المستخدم في اختبار أثر إدارة الأرباح على الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم على النحو التالي:

$$price_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVPS_{it} + \beta_3 EM_{it} + \beta_4 EPS_{it} \times EM_{it} + \beta_5 BVPS_{it} \times EM_{it} + \beta_6 SIZE_{it} + \beta_7 LOSS_{it} + \beta_8 ROA_{it} + \beta_9 LEV_{it} + Year\ FE + Industry\ FE + \epsilon_{it}$$

حيث إن:

إدارة الأرباح للشركة (i) في الفترة (t).	EM_{it}
التفاعل بين ربحية السهم وإدارة الأرباح.	$EPS_{it} \times EM_{it}$
التفاعل بين القيمة الدفترية للسهم وإدارة الأرباح.	$BVPS_{it} \times EM_{it}$

النموذج الثالث: اختبار الدور المُعَدِّل لإدارة الأرباح في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للمعلومات عند تفسير أسعار الأسهم:

يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي المستخدم في اختبار الدور المُعَدِّل لإدارة الأرباح في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية عند تفسير أسعار الأسهم على النحو التالي:

$$price_{it} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{it} + \beta_2 BVPS_{it} + \beta_3 COMP_{it-1} + \beta_4 EM_{it} + \beta_5 EPS_{it} \times COMP_{it-1} + \beta_6 BVPS_{it} \times COMP_{it-1} + \beta_7 EM_{it} \times COMP_{it-1} + \beta_8 EPS_{it} \times EM_{it} + \beta_9 BVPS_{it} \times EM_{it} + \beta_{10} \beta_5 EPS_{it} \times EM_{it} \times COMP_{it-1} + \beta_{11} BVPS_{it} \times EM_{it} \times COMP_{it-1} + \beta_{12} SIZE_{it} + \beta_{13} LOSS_{it} + \beta_{14} ROA_{it} + \beta_{15} LEV_{it} + Year\ FE + Industry\ FE + \epsilon_{it}$$

حيث إن:

$$\begin{aligned} & EM_{it} \\ & \times COMP_{it-1} \\ & EPS_{it} \times EM_{it} \\ & \times COMP_{it-1} \\ & BVPS_{it} \times EM_{it} \\ & \times COMP_{it-1} \end{aligned}$$

التفاعل بين القابلية للمقارنة وإدارة الأرباح.

التفاعل بين ربحية السهم والقابلية للمقارنة وإدارة الأرباح.

التفاعل بين القيمة الدفترية للسهم والقابلية للمقارنة وإدارة الأرباح.

3-7 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية متضمنة مختلف القطاعات بما يخدم الهدف الرئيسي من هذه الدراسة. أما عينة الدراسة فقد تم اختيار الشركات محل الدراسة موزعة على القطاعات المختلفة التي يتكون منها الاقتصاد المصري، وعلى ذلك فإن عينة الدراسة تم تقسيمها إلى عدة طبقات متجانسة (قطاعات)، الأمر الذي يزيد من قابلية نتائج الدراسة للتعميم، وقد تم اختيار الشركات من داخل كل قطاع من قطاعات السوق وفقاً للشروط التالية:

- أن تكون الشركات لها أسهم متداولة في سوق الأوراق المالية المصري ومقومة بالعملة المحلية.
- أن تكون الشركات نشطة في التداول خلال فترة الدراسة المختارة.
- أن تتوفر التقارير المالية السنوية للشركات خلال فترة الدراسة.
- ألا تنتمي الشركات محل الدراسة إلى المؤسسات المالية ذات الطابع الخاص مثل: البنوك، وشركات التأمين، نظراً لخضوعها لقواعد وإجراءات خاصة تختلف عن غيرها من الشركات.
- ألا تكون الشركات محل الدراسة قد بدأت وتوقفت عن النشاط خلال فترة الدراسة.
- توافر ثلاث شركات على الأقل داخل القطاعات (الصناعات) التي تنتمي إليها الشركات محل الدراسة، وذلك حتى يسهل قياس مدى قابلية قوائمها المالية للمقارنة.

ويتطبيق المعايير السابقة، تم استبعاد القطاعات التالية: قطاع التكنولوجيا، قطاع الغاز والبترو، قطاع المرافق، لانخفاض عدد الشركات المنتمية لها عن الحد الأدنى المطلوب، بما يؤدي إلى صعوبة تطبيق مقياس القابلية للمقارنة. ومن ثم، بلغ حجم العينة النهائي (100) شركة موزعة على (7) قطاعات اقتصادية مختلفة، وذلك وفقاً للتصنيف القديم لقطاعات البورصة المصرية، نظراً لأنه تم تحديثه وفقاً لإعادة الهيكلة التي أجرتها البورصة المصرية في مطلع عام 2020م، الخارج عن نطاق الدراسة الحالية. وبلغت المشاهدات الإجمالية خلال فترة الدراسة (500) مشاهدة. ويوضح جدول رقم (2) توزيع العينة النهائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية على القطاعات الاقتصادية التي تنتمي إليها الشركات، وذلك كما يلي:

جدول 2: توزيع عينة الشركات محل الدراسة على القطاعات

م	القطاع	عدد الشركات	نسبة تمثيل القطاع
1	أغذية ومشروبات	17	17%
2	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	15	15%
3	سياحة وترفيه	17	17%
4	الاتصالات	4	4%
5	الرعاية الصحية	9	9%
6	العقارات	16	16%
7	موارد أساسية	22	22%
	الإجمالي	100	100%

4-7 فترة الدراسة

تم تحديد فترة الدراسة لتغطي سلسلة زمنية مكونة من خمس سنوات، ويرجع اختيار فترة الدراسة الحالية والتي تشمل بيانات التقارير المالية السنوية وبيانات التداول للفترة من 2015م إلى 2019م لعدة أسباب تتمثل في الآتي:

- أ- أن هذه الفترة تعتبر فترة إصلاح مالي واقتصادي، حيث أطلقت فيها الحكومة المصرية برنامجها لإصلاح الاقتصاد المصري، مما حقق استقرار مالي واقتصادي، ومعدلات نمو حقيقية.
- ب- أن هذه الفترة تعتبر فترة استقرار سياسي واجتماعي، لأنها تأتي بعد ثورة 30 يونيو 2013م، وقبل جائحة كورونا 2019م.
- ج- أن هذه الفترة شهدت جهوداً من قبل وزارة الاستثمار المصرية في مجال إصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة في يوليو 2015م، ثم إصدار تعديلات جديدة لهذه المعايير في أبريل 2019م.
- د- أن هذه الفترة شهدت جهوداً كبيرة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية، من خلال إصدار تحديثات لقواعد القيد والشطب، وإصدار الدليل المصري لحوكمة الشركات الإصدار الثالث في أغسطس 2016م.

5-7 مصادر الحصول على البيانات

سيعتمد الباحثان على بعض المصادر للحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة بالتطبيق على عينة الدراسة التي تم اختيارها، ومن أهم هذه المصادر ما يلي:

- أ- موقع البورصة المصرية: وذلك للحصول منه على قائمة بالشركات المدرجة بالبورصة، والقطاعات المختلفة التابعة لها، وتواريخ إصدار القوائم المالية لشركات العينة.
- ب- موقع معلومات مباشر: وذلك للحصول منه على التقارير المالية السنوية لشركات العينة، وبيانات حول أسعار أسهم هذه الشركات قبل وبعد نشر التقارير المالية السنوية.
- ج- المواقع الإلكترونية لشركات عينة الدراسة: وذلك للحصول منها على التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة والتي لم يوفرها موقع معلومات مباشر .

8- تحليل البيانات ونتائج فروض الدراسة

يستهدف الباحثان استعراض ما توصلوا إليه من نتائج بعد تشغيل نماذج الدراسة لاختبار فروض الدراسة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (STATA V.17)، وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

8-1 تحليل الإحصاءات الوصفية

في هذه الجزئية يعرض الباحثان لعدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة للوقوف على السمات الأساسية المميزة لتلك المتغيرات، حيث تم تخصيص الجدول رقم (3) لعرض عدد المشاهدات، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وكذلك القيم الدنيا والعليا لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول 3: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الوسط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
سعر إقبال سهم الشركة	500	20.584	40.003	0.15	994.55
ربحية السهم	500	5.243	12.338	-44.441	259.773
القيمة الدفترية للسهم	500	14.662	21.222	-50.917	769.228
قابلية القوائم المالية للمقارنة	500	-3.428	2.196	-12.841	-0.341
إدارة الأرباح	500	-0.136	0.643	-0.982	16.289
حجم الشركة	500	5.948	0.682	4.826	7.33
الرافعة المالية	500	18.378	18.193	0.13	57.84
معدل العائد على الأصول	500	0.045	0.138	-0.943	0.483
تحقق الخسائر	500	0.209	0.407	0	1

وفي ضوء الجدول السابق، وبإلقاء النظر على مقاييس الإحصاء الوصفي يتضح ما يلي:

- **بالنسبة للمتغير التابع:** يعبر المتغير التابع عن الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة معبراً عنها بسعر إقبال الأسهم بعد مرور 90 يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية للشركات محل الدراسة، وبصفة عامة يلاحظ وجود تباين كبير بين شركات العينة فيما يتعلق بأسعار الأسهم، حيث تراوحت الملاءمة القيمية بين الشركات فيما بين (0.15، 994.55)، وذلك بمتوسط قدره (20.584)، وانحراف معياري قدره (40.003).
- **بالنسبة للمتغيرات المستقلة:** يلاحظ في ضوء الإحصاءات الوصفية لقيم المتغيرات المستقلة ما يلي:
 - وجود مدى واسع من قيم القيم الدفترية للسهم، وربحية السهم فيما بين شركات عينة الدراسة، حيث بلغت أقل قيمة للقيمة الدفترية وربحية السهم (-50.917، -44.441) جنيه، بينما بلغت أقصى قيمة لهما على التوالي (769.228، 259.773) جنيه، وذلك بانحراف معياري قدره (21.222، 12.338)، ومتوسط قدره (14.662، 5.243) للقيمة الدفترية والربحية السهم على التوالي، ولعل السبب الرئيسي في القيمة السالبة لربحية السهم هو تعرض بعض الشركات لتحقيق بعض الخسائر.
 - سجلت عينة الدراسة خلال الفترة محل الدراسة، أن قوائمها المالية قابلة للمقارنة مع كافة شركات القطاع المنتمية له الشركة المقارنة خلال فترة الدراسة، وذلك بمتوسط قدره (-3.428). بينما تراوحت أعلى وأدنى قيمة للقابلية للمقارنة ما قيمته (-341.0، -12.841) على التوالي.
 - بلغ متوسط إدارة الأرباح معبراً عنها بالاستحقاقات الاختيارية ما قيمته (-0.136) وهو قيمة سالبة وهذا قد يدل على أن أغلب الشركات كانت تدير أرباحها لأسفل، كما بلغ الانحراف المعياري ما قيمته (0.643)، وأدنى قيمة بلغت (-0.982) وأعلى قيمة بلغت (16.289) وهذا يشير إلى التباين في درجات ممارسة إدارة الأرباح على مستوى شركات عينة الدراسة.
- **المتغيرات الرقابية:** يلاحظ في ضوء الإحصاءات الوصفية لقيم المتغيرات الرقابية ما يلي:
 - تقارب أحجام عينة الشركات محل الدراسة، حيث تتراوح أحجام الشركات معبراً عنها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول بين (4.826، 7.33)، وبمتوسط عام قدره (5.948) وانحراف معياري قدره (0.682)، كما حققت الرافعة المالية متوسطاً قدره (18.378) على مستوى شركات العينة، وذلك بمدى تتراوح قيمته فيما بين (0.13، 57.84) وهو ما يدل على التباين بين شركات العينة في درجات تمويل أصولها من خلال الديون.
 - بلغ متوسط العائد على الأصول على مستوى عينة الشركات خلال فترة الدراسة ما قيمته (0.045)، وذلك بانحراف معياري قدره (0.138)، كما بلغت أدنى وأقصى قيمة لمعدل العائد على الأصول خلال خطبة الدراسة ما قيمته (-0.943، 0.483) على التوالي. كذلك، بلغ متوسط تحقق الخسائر خلال

فترة الدراسة ما قيمته (0.209)، وذلك بانحراف معياري قيمته (0.407)، وبمدى تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد الصحيح.

8-2 التحقق من الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة

يقصد بالارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة والضابطة والمُعَدِّلة وجود علاقة خطية تامة أو قوية بين بعض أو كل هذه المتغيرات المدرجة في نموذج الانحدار المتعدد، فإذا كانت تلك العلاقة تامة فإن ذلك سيؤدي إلى استحالة تقدير معاملات نموذج الانحدار، أما إذا كانت العلاقة قوية جداً فإن معاملات نموذج الانحدار بالرغم من إمكانية تقديرها إلا أنها ستكون ذات أخطاء معيارية كبيرة، الأمر الذي يعني عدم إمكانية تقديرها بدرجة عالية من الدقة.

ولاختبار درجة خطورة مشكلة الارتباط الذاتي (الازدواج الخطي) بين المتغيرات المستقلة والضابطة والمُعَدِّلة بعضها البعض، فإنه توجد طريقتان شائعتان في هذا الصدد هما: (موسى عبد الجليل صابر، 2016، ص 97):

- فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة والمُعَدِّلة: حيث إنه إذا وجد معامل ارتباط بين متغيرين قيمته أكبر من 0.8، فإن ذلك يعني أن مشكلة الازدواج الخطي تتسم بالخطورة ولا يمكن إهمالها بين هذين المتغيرين.
- حساب معامل تضخم التباين (VIF): حيث إنه إذا وجد معامل قيمته أكبر من (10)، فإن ذلك يعني أيضاً أن مشكلة الازدواج الخطي تتسم بالخطورة ولا يمكن إهمالها ويجب معالجتها.

ويوضح الجدول التالي رقم (4) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات التابعة والمستقلة والضابطة والمُعَدِّلة المستخدمة في نموذج اختبار الفروض بالنسبة لعينة الدراسة:

جدول 4: مصفوفة الارتباط

المتغيرات								
LOSS	ROA	LEV	SIZE	EM	Comp	BVPS	EPS	price
								الرمز
								1.000
								price
								السعر
							1.000	0.658*
								EPS
								(0.000)
						1.000	0.613*	0.853*
								BVPS
							(0.000)	(0.000)
								القيمة الدفترية للسهم
					1.000	-0.144*	0.059	-
								Comp
								قابلية

LOSS	ROA	LEV	SIZE	EM	Comp	BVPS	EPS	price	المتغيرات	
								0.112*		القوائم المالية للمقارنة
						(0.000)	(0.097)	(0.002)		
				1.000	0.020	0.011	-0.028	-0.004	EM	إدارة الأرباح
					(0.573)	(0.756)	(0.426)	(0.718)		
			1.000	0.066	-0.085*	0.173*	0.035	0.144*	SIZE	حجم الشركة
				(0.063)	(0.017)	(0.000)	(0.319)	(0.000)		
		1.000	0.072*	-0.045	-0.271*	0.120*	0.029	0.131*	LEV	الرافعة المالية
			(0.041)	(0.201)	(0.000)	(0.001)	(0.417)	(0.000)		
	1.000	-0.311*	0.196*	0.098*	0.166*	0.024	0.052	0.035	ROA	معدل العائد على الأصول
		(0.000)	(0.000)	(0.005)	(0.000)	(0.493)	(0.143)	(0.321)		
1.000	-0.614*	0.266*	-0.180*	-0.065	-0.274*	-0.037	-0.058	-0.010	LOSS	تحقق الخسائر
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.067)	(0.000)	(0.292)	(0.101)	(0.678)		

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

ومن خلال فحص مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والضابطة والمُعَدلة المستخدمة في نموذج اختبار الفروض، يتضح للباحث أن أكبر درجة ارتباط ايجابي بين المتغيرات يوجد بين القيمة الدفترية للسهم وإدارة الأرباح، حيث تبلغ قيمته (0.756)، يليها درجة ارتباط سلبي بين متغير تحقق الخسائر ومتغير سعر السهم، حيث تبلغ قيمته (0.678)، وكلاهما لا تزيد عن 0.8، وبالتالي فإن علاقة الارتباط بين هذين المتغيرين لا تسبب مشكلة، أي لا توجد مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة. ولزيادة التأكد تم حساب معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة والضابطة المستخدمة في نموذج اختبار الفروض، ويوضح الجدول التالي رقم (5) نتائج هذا الاختبار على مستوى عينة الدراسة:

جدول 5: معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة

VIF	المتغير المستقل
1.68	EPS
1.76	BVPS
1.20	Comp
1.01	EM
1.12	SIZE
1.20	LEV
1.71	ROA
1.72	LOSS

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (5)، نجد أن جميع قيم (VIF) للمتغيرات المستقلة أقل من (10)، أي أنه لا توجد مشكلة ازواج خطي أو ارتباط ذاتي خطيرة بين المتغيرات المستقلة، وهذا يؤكد ما تم التوصل إليه من خلال فحص مصفوفة ارتباط بيرسون السابق عرضها.

8-3 نتائج تحليل نماذج الانحدار

اعتمد الباحثان على تشغيل ثلاثة نماذج للانحدار لاختبار فروض الدراسة، وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية STATA V.17 لنظام التشغيل Windows، وكانت النتائج للنماذج الثلاثة كما يلي:

جدول 6: نتائج تحليل نماذج الانحدار

Dependent = stock price						
Variables	Model (1)		Model (2)		Model (3)	
	Coefficient	P-value	Coefficient	P-value	Coefficient	P-value
EPS	0.315	0.033	0.352	0.000	0.277	0.122
BVPS	1.633	0.000	1.144	0.000	1.723	0.000
Comparability	-1.796	0.017			-2.052	0.005
EPS × Comparability	0.058	0.077			0.106	0.064
BVPS × Comparability	0.061	0.000			0.077	0.000
EM			-0.569	0.777	-6.559	0.539
EPS × EM			-5.090	0.000	6.925	0.000
BVPS × EM			2.375	0.000	-4.087	0.000
EM × Comparability					-2.481	0.129
EPS × EM × Comparability					2.349	0.000
BVPS × EM × Comparability					-0.570	0.000
SIZE	-0.482	0.796	0.095	0.958	-1.360	0.413
LEV	0.163	0.022	0.247	0.000	0.204	0.002
ROA	29.083	0.008	31.440	0.004	28.202	0.004
LOSS	7.218	0.054	9.958	0.006	8.944	0.008
Constant	-9.197	0.405	-8.543	0.427	-7.910	0.426
Observations	500		500		500	
Fiscal year fixed effects	Yes		Yes		Yes	
Industry fixed effects	Yes		Yes		Yes	
F value	9.775	0.0000	9.775	0.0000	15.769	0.0000
R-squared	0.7861		0.7954		0.8334	
Adjusted R-squared	0.7809		0.7904		0.8280	

حيث إن: (stock price): المتغير التابع والمتمثل في سعر إقبال سهم الشركة (i) بعد مرور 90 يوم من تاريخ انتهاء السنة المالية (t)، (EPS): نصيب السهم من صافي الدخل بعد الضرائب للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t)، (BVPS): نصيب السهم من القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة (i) في نهاية السنة المالية (t)، (Comparability): متوسط درجة القابلية للمقارنة السنوية، والتي يتم حسابها اعتباراً من نهاية السنة المالية t-1، (EPS × Comparability): التفاعل بين ربحية السهم وقابلية القوائم المالية للمقارنة، (BVPS × Comparability): التفاعل بين القيمة الدفترية للسهم وقابلية القوائم المالية للمقارنة، (EM): إدارة الأرباح للشركة (i) في الفترة (t)، (EPS × EM): التفاعل بين ربحية السهم وإدارة الأرباح، (BVPS × EM): التفاعل بين القيمة الدفترية للسهم وإدارة الأرباح، (EM × Comparability): التفاعل بين ربحية السهم وقابلية للمقارنة وإدارة الأرباح، (EPS × EM × Comparability): التفاعل بين ربحية السهم وقابلية للمقارنة وإدارة الأرباح، (BVPS × EM × Comparability): التفاعل بين القيمة الدفترية للسهم وقابلية للمقارنة وإدارة الأرباح، (SIZE): حجم الشركة (متغير رقابي)، (LEV): الرافعة المالية (متغير رقابي)، (ROA): معدل العائد على الأصول (متغير رقابي)، (LOSS): تحقيق خسائر (متغير رقابي)، (Constant): ثابت معامل الانحدار، (Observations): عدد المشاهدات، (Fiscal year fixed effects): التأثيرات الثابتة للسنة، (Industry fixed effects): التأثيرات الثابتة للصناعة، (F value): قيمة F لنموذج الانحدار، (R-squared): القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار، (Adjusted R-squared): القدرة التفسيرية المعدلة لنموذج الانحدار.

يوضح الجدول أعلاه رقم (6) نتائج نماذج الانحدار الثلاثة لاختبار فروض الدراسة، حيث أظهرت النتائج ما يلي:

1-3-8 بالنسبة لنموذج الانحدار الأول (Model 1)

يوضح الجدول رقم (6) نتائج نموذج الانحدار الأول الذي تم إعداده لاختبار الفرض الأول، والثاني، حيث من المتوقع أن تعمل القابلية للمقارنة على تحسين الملاءمة القيمة للأرباح، والملاءمة القيمة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية.

تكشف نتيجة التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الأول أن قيمة R^2_{adj} تظهر أن مساهمة الأرباح لكل سهم، والقيمة الدفترية للسهم والمعدلة بالقابلية للمقارنة هي 78.09%، في حين أن النسبة المتبقية البالغة 21.91% تتأثر بمتغيرات أخرى خارج نموذج الدراسة، كما بلغت قيمة F للنموذج (9.775) وبمستوى معنوية $p < 0.01$ وهذا يشير إلى دلالة النموذج إحصائياً.

تكشف النتائج المرتبطة بمتغيرات النموذج عن معاملات ارتباط ايجابية دالة إحصائياً لكل من ربحية السهم ($\beta = 0.315$, $P\text{-value} < 0.05$)، والقيمة الدفترية للسهم ($\beta = 1.633$, $P\text{-value} < 0.01$). ومن حيث الدلالة الاقتصادية، ترتبط زيادة قدرها واحد جنيه في الأرباح والقيمة الدفترية بزيادة قدرها 0.315، 1.633 في السعر على التوالي وذلك في المتوسط.

وفي ضوء الفرض الأول (H1) فإن معامل الارتباط لتفاعل القابلية للمقارنة مع ربحية السهم ($EBS \times Comparability$) يُظهر علاقة ارتباط موجبة وغير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) وهو مستوى صارم في البحوث الاجتماعية، ولكنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.1) وهو أقل صرامة ومقبول في البحوث الاجتماعية ($\beta = 0.058$, $P\text{-value} < 0.1$)، وهذا يعني أن القابلية للمقارنة تُعدل بشكل إيجابي من الملاءمة القيمة لربحية السهم. وهذا التفاعل ذو دلالة اقتصادية أيضاً، فعندما تكون القابلية للمقارنة أعلى من المتوسط بمقدار انحراف معياري واحد، تزداد الملاءمة القيمة لربحية السهم إلى $0.373 (0.058 + 0.315)$. وهذا يعني أن المستوى المرتفع من القابلية للمقارنة يزيد من الملاءمة القيمة لربحية السهم بنسبة 18.4%. وعلى النقيض من ذلك، عندما تكون القابلية للمقارنة أقل من المتوسط بمقدار انحراف معياري واحد، تنخفض الملاءمة القيمة للقيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى 0.257 (أي $0.315 - 0.058$).

أيضاً وفي ضوء الفرض الثاني (H2) فإن معامل الارتباط لتفاعل القابلية للمقارنة مع القيمة الدفترية للسهم ($EPVS \times Comparability$) يظهر بإشارة موجبة وذات دلالة إحصائية ($\beta = 0.061$, $P\text{-value} < 0.01$)، وهذا يعني أن القابلية للمقارنة تُعدل بشكل إيجابي من الملاءمة القيمة للقيمة الدفترية

لحقوق الملكية. وهذا التفاعل ذو دلالة اقتصادية أيضاً، فعندما تكون القابلية للمقارنة أعلى من المتوسط بمقدار انحراف معياري واحد، تزداد الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى 1.694 (1.633 + 0.061). وهذا يعني أن المستوى المرتفع من القابلية للمقارنة يزيد من الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية بنسبة 3.7%. وعلى النقيض من ذلك، عندما تكون القابلية للمقارنة أقل من المتوسط بمقدار انحراف معياري واحد، تنخفض الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى 1.572 (أي 1.633 - 0.061).

ومن خلال العرض السابق لنتائج نموذج الانحدار الأول، يمكن التوصل إلى نتيجتين مفادهما ما يلي:

- قبول صحة الفرض الأول والذي ينص على أنه: يوجد تأثير إيجابي معنوي للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمية لربحية أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- قبول صحة الفرض الثاني والذي ينص على أنه: يوجد تأثير إيجابي معنوي للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لأسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

8-3-2 بالنسبة لنموذج الانحدار الثاني (Model 2)

يوضح الجدول رقم (6) نتائج نموذج الانحدار الثاني الذي تم إعداده لاختبار الفرض الثالث، والرابع، حيث من المتوقع أن تعمل إدارة الأرباح على تخفيض الملاءمة القيمية للأرباح، والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية.

تكشف نتيجة التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار الثاني أن قيمة حساب R^2_{adj} تظهر أن مساهمة الأرباح لكل سهم والقيمة الدفترية لكل سهم والمعدلة بإدارة الأرباح هي 79.04%، في حين أن النسبة المتبقية البالغة 20.96% تتأثر بمتغيرات أخرى خارج نموذج الدراسة، كما بلغت قيمة F للنموذج (9.775) وبمستوى معنوية $p < 0.01$ وهذا يشير إلى دلالة النموذج إحصائياً.

تكشف النتائج المرتبطة بمتغيرات النموذج عن معاملات ارتباط إيجابية دالة إحصائياً لكل من ربحية السهم ($\beta = 0.352$, $P\text{-value} < 0.01$)، والقيمة الدفترية للسهم ($\beta = 1.144$, $P\text{-value} < 0.01$). ويتوافق هذا الكشف مع نتائج نموذج الانحدار رقم (1) بشأن الملاءمة القيمية للأرباح، والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية.

وفي ضوء الفرض الثالث (H3) فإن معامل الارتباط لتفاعل إدارة الأرباح مع ربحية السهم ($EBS \times EM$) يُظهر علاقة ارتباط سالبة ودالة إحصائياً ($\beta = -5.090$, $P\text{-value} < 0.01$)، وهذا يعني أن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي في الملاءمة القيمية للأرباح. وهذا التأثير ذو دلالة اقتصادية أيضاً، فعندما تكون إدارة الأرباح أعلى من المتوسط بمقدار انحراف معياري واحد، تقل الملاءمة القيمية للقيمة للأرباح إلى -

4.738 (أي 0.352 - 5.090). وهذا يعني أن المستوى المرتفع من إدارة الأرباح يخفض من الملاءمة القيمية للأرباح بنسبة مرتفعة جداً. وعلى النقيض من ذلك، عندما تكون إدارة الأرباح أقل من المتوسط بمقدار انحراف معياري واحد، تزداد الملاءمة القيمية للأرباح إلى 5.442 (أي 0.352 + 5.090).

وعلى النقيض من ذلك، في ضوء الفرض الرابع (H4) فإن معامل الارتباط لتفاعل إدارة الأرباح مع القيمة الدفترية للسهم ($EPVS \times EM$) يظهر بإشارة موجبة وذات دلالة إحصائية ($\beta=2.375$ ، $P < 0.01$ value)، وهذا يعني أن إدارة الأرباح لها تأثير إيجابي في الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وهذا التأثير ذو دلالة اقتصادية أيضاً، فعندما تكون إدارة الأرباح أعلى من المتوسط بمقدار انحراف معياري واحد، تزداد الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى 3.519 (أي 1.144 + 2.375). وهذا يعني أن المستوى المرتفع من إدارة الأرباح يزيد من الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية بنسبة 204.6%. وعلى النقيض من ذلك، عندما تكون إدارة الأرباح أقل من المتوسط بمقدار انحراف معياري واحد، تنخفض الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى -1.231 (أي 1.144 - 2.375).

ومن خلال العرض السابق لنتائج نموذج الانحدار الثاني، يمكن التوصل إلى نتيجتين مفادهما ما يلي:

- قبول صحة الفرض الثالث والذي ينص على أنه: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح في الملاءمة القيمية لربحية أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- رفض صحة الفرض الرابع والذي ينص على أنه: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح في الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لأسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

3-3-8 بالنسبة لنموذج الانحدار الثالث (Model 3)

تكشف النتائج مرة أخرى عن معاملات ارتباط ايجابية ذات دلالة إحصائية للقيمة الدفترية للسهم ($\beta=1.723$ ، $P < 0.01$ value)، ولكن النتائج تختلف عن نتائج النموذجين (1)، (2) بشأن ربحية السهم حيث يظهر معامل الارتباط بإشارة موجبة، ولكنها غير دالة إحصائياً ($\beta=0.277$ ، $P < 0.1$ value). والأهم من ذلك، بما يختلف مع الفرض الخامس (H5) إننا نوثق تفاعلاً إيجابياً ذو دلالة إحصائية ثلاثي الاتجاهات بين ربحية السهم، والقابلية للمقارنة، وإدارة الأرباح ($EBS \times Comparability \times EM$)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط والمعنوية لهذا التفاعل ($\beta=2.349$ ، $P < 0.01$ value)، ويشير هذا الكشف إلى أن الدور الإيجابي للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمية للأرباح يزداد عندما ترتفع درجة إدارة الأرباح.

أيضاً تُظهر النتائج أن التفاعل ثلاثي الاتجاهات بين ربحية السهم، والقابلية للمقارنة، وإدارة الأرباح ذو دلالة اقتصادية، حيث يلاحظ أن المستوى المرتفع من القابلية للمقارنة (أي عندما تتحرف القابلية للمقارنة انحرافاً معيارياً واحداً فوق المتوسط) يزيد من الملاءمة القيمية للأرباح بمقدار 0.106 في المتوسط. ومع ذلك، ترتفع الملاءمة القيمية للأرباح في ظل القابلية للمقارنة العالية إلى 2.455 ج (2.349 + 0.106) عندما تكون إدارة الأرباح مرتفعة بمقدار انحراف معياري واحد فوق المتوسط.

وفيما يتعلق بالملاءمة القيمية للقيمة الدفترية، بما يتفق مع الفرض السادس (H6)، فإن النتائج توثق تفاعلاً سلبياً ثلاثي الاتجاهات ذو دلالة إحصائية بين القيمة الدفترية للسهم، والقابلية للمقارنة، وإدارة الأرباح (EPVS × Comparability × EM)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط والمعنوية لهذا التفاعل (P-value < 0.01، $\beta = -0.570$)، ويشير هذا الاستدلال إلى أن الدور الإيجابي للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية يتضاءل عندما تكون إدارة الأرباح مرتفعة. ويلاحظ على المستوى الاقتصادي أن المستوى المرتفع من القابلية للمقارنة (أي عندما تتحرف القابلية للمقارنة انحرافاً معيارياً واحداً فوق المتوسط) يزيد من الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية بمقدار 0.077 في المتوسط. وعلى الرغم من ذلك، فإن الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية تتخفض في ظل القابلية للمقارنة العالية إلى -0.493 (0.077 - 0.570) وذلك عندما ترتفع إدارة الأرباح بمقدار انحرافاً معيارياً واحداً فوق المتوسط.

ومن خلال العرض السابق لنتائج نموذج الانحدار الثالث، يمكن التوصل إلى نتيجتين مفادهما ما يلي:

- رفض صحة الفرض الخامس والذي ينص على أنه: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح كمتغير مُعَدِّل في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية لربحية أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

- قبول صحة الفرض السادس والذي ينص على أنه: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح كمتغير مُعَدِّل في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لأسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

9- نتائج الدراسة

يتناول الباحثان في هذه الجزئية عرضاً لمناقشة وتفسير النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وبيان مدى توافقها مع الدراسات السابقة في هذا المجال، وذلك على النحو التالي:

9-1 نتائج اختبار الفرضين الأول، والثاني

ينص الفرض الأول على أنه: يوجد تأثير إيجابي معنوي للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمية لربحية أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أسفرت النتائج بصفة عامة عن وجود علاقة ترابط جوهرية موجبة بين الملاءمة القيمية لربحية السهم، والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم، وبين أسعار الأسهم.

ويمكن تفسير النتائج الخاصة بالملاءمة القيمية لربحية السهم وقيمتها الدفترية وعلاقتها بأسعار الأسهم في إطار نظرية الفائض النظيف والتي اعتمد عليها (Ohlsons (1995 لشرح الملاءمة القيمية للأرقام المحاسبية النهائية، حيث تعبر نظرية الفائض النظيف عن القيمة السوقية المجمعة لمساهمي الشركة من حيث القيمة الدفترية لحقوق الملكية، وصافي الربح بعد الضريبة كما تحدد معايير المحاسبة المطبقة (Halsey, 2001).

وتقدم النتائج السابقة الدعم لنتائج الدراسات السابقة التي كشفت عن دور معلوماتية ربحية السهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في تشكيل اتجاهات وردود أفعال السوق تجاه أسهم الشركات. يتوافق هذا الكشف مع اغلب الدراسات السابقة التي أظهرت أن الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية تظهران ملاءمة قيمية ايجابية (فودة، 2023؛ أبو النيل، 2024؛ Collins et al., 1997; Burgstahler & Dichev, 1997; Tharmila & Nimalathasan, 2013; Badu & Appiah, 2018; Chen et al., 1997; Ojaghi et al., 2021; Minatto & Borba, 2022; Bourveau et al., 2023).

كما أسفرت النتائج الخاصة باختبار الفرض الأول، أن تفاعل القابلية للمقارنة مع ربحية السهم، أسفر عن تفسير نسبة إضافية معنوية بلغت 10.6% من استجابات ردود أفعال السوق تجاه معلوماتية الملاءمة القيمية لربحية السهم في ظل القابلية للمقارنة المرتفعة، وهذه النسبة كانت جوهرية عند مستوى معنوية (0.1)، ويمكن تفسير دور القابلية للمقارنة في زيادة الملاءمة القيمية لربحية السهم في ضوء نظرية الإشارة والتي توضح كيف أن الشركات عالية الجودة تقوم بإشارات حول جودتها للمستثمرين ومن ثم تستجيب الأسواق بسرعة للمعلومات الجديدة. لذا، تكون الإشارات أكثر فعالية عندما تكون المعلومات قابلة للمقارنة مع شركة أخرى في نفس الصناعة، وهذا يعزز من الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (Certo, 2003; Connelly et al., 2010; Feng, 2021; Minatto & Borba, 2022)، ويختلف مع بعض الدراسات مثل (أبو النيل، 2024 - Chen et al., 2020; Ojaghi et al., 2021). ويمكن إعزاء هذا الاختلاف إلى عوامل أخرى مثل اختلاف بيئة التطبيق، أو اختلاف الفترة الزمنية للتطبيق، أو اختلاف شركات وقطاعات عينية الدراسة.

أيضاً أسفرت النتائج الخاصة باختبار الفرض الثاني، أن تفاعل القابلية للمقارنة مع القيمة الدفترية للسهم، أسفر عن تفسير نسبة إضافية معنوية بلغت 6.1% من استجابات ردود أفعال السوق تجاه معلوماتية الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم في ظل وجود قابلية للمقارنة مرتفعة، وهذه النسبة كانت جوهرية عند مستوى معنوية (0.01). ويمكن تفسير هذه النتيجة أيضاً في ضوء نظرية الإشارة وبما يتفق مع التفسير السابق للدور التفاعلي بين القابلية للمقارنة وربحية السهم، ولكن بدرجة معنوية أكبر وتقدم هذه النتيجة الدعم لنتائج الدراسات السابقة التي أثبتت دور القابلية للمقارنة في زيادة الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم. وهذا يتفق مع دراسة (Chen et al., 2020; Ojaghi et al., 2021)، ويختلف مع دراسة (أبو النيل، 2024؛ Minatto & Borba, 2022)، ويمكن إغناء هذا الاختلاف إلى عوامل أخرى مثل اختلاف بيئة التطبيق، أو اختلاف الفترة الزمنية للتطبيق، أو اختلاف شركات وقطاعات عينية الدراسة.

ومن الجدير بالذكر أن القابلية للمقارنة (Comparability) تدخل النموذج بمعامل ارتباط سالب وذو دلالة إحصائية ($\beta = -1.796$ ، $P\text{-value} < 0.05$)، وهذا قد يشير إلى أن المستثمرين قد لا يولون اهتمامهم بالقابلية للمقارنة بشكل منفرد عند تفهمهم لأسعار الأسهم. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Minatto & Borba, 2022)، ويختلف مع دراسة (أبو النيل، 2024؛ Chen et al., 2020).

9-2 نتائج اختبار الفرضين الثالث، والرابع

ينص الفرض الثالث على أنه: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح في الملاءمة القيمية لربحية أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أسفرت نتائج التحليل عن أن تفاعل إدارة الأرباح مع ربحية السهم في معادلة الانحدار أسفر عن تفسير نسبة جوهرية من انخفاض استجابات السوق تجاه معلوماتية ربحية السهم في ظل المستوى المرتفع من إدارة الأرباح.

ويمكن تفسير دور إدارة الأرباح في انخفاض الملاءمة القيمية لربحية السهم في ضوء نظرية الوكالة (Prihatni et al., 2023)، ونظرية التعويضات (Angahar & Agbo, 2019). فموثوقية الأرباح في ضوء هذه النظريات تُعد مشكوك فيها، حيث من المتوقع أن تقل موثوقيتها عندما تكون الشركة مشاركة في إدارة الأرباح، ومن ثم فإن إدارة الأرباح تعمل على تخفيض الملاءمة والمصادقية للمعلومات المرتبطة بالأرباح، وبالتالي انخفاض الملاءمة القيمية لربحية السهم.

ويلاحظ أن الدور الذي تلعبه إدارة الأرباح في التأثير السلبي المرتفع على الملاءمة القيمية للأرباح، قد يكون راجعاً إلى المستوى المرتفع من عدم التأكد الكامن في تقييم المستثمرين لربحية الأسهم، وهو ما يتفق

مع الدراسات التي تشير بأن إدارة الأرباح تقلل من ثقة المستثمر المحنك في المعلومات المحاسبية المنشورة. وهذا الكشف يتفق مع دراسة (Prihatni et al., 2023; Burlacu et al., 2024)، ويختلف ذلك مع دراسة (أبو النيل، 2024).

وبشأن الفرض الرابع الذي ينص على أنه: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح في الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية لأسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية. واختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أسفرت نتائج التحليل عن أن تفاعل إدارة الأرباح مع القيمة الدفترية للسهم في معادلة الانحدار أسفر عن تفسير نسبة جوهرية من ارتفاع استجابات السوق تجاه معلوماتية القيمة الدفترية للسهم في ظل المستوى المرتفع من إدارة الأرباح.

ويمكن تفسير دور إدارة الأرباح في ارتفاع الملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم في إطار ذات الأدبيات السابقة التي تناولت إدارة الأرباح والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية (Sholihah, 2013; Mostafa, 2017; Altintas et al., 2017; Prihatni et al., 2023; Burlacu et al., 2024)، فهناك العديد من الدوافع الكامنة وراء عمل إدارة الأرباح، أحدها وثيق الصلة بهذه الدراسة وهو زيادة القيمة السوقية للشركة. ونظراً لأن سوق المال يعتمد في الغالب على معلوماتية الأرباح، فقد تدير إدارة الشركات الأرباح بشكل انتهازى وفقاً لمصالحها. وبالتالي، فإن انخفاض الملاءمة القيمية للأرباح (بناءً على نتائج الفرض الثالث (H3))، قد يكون راجعاً إلى عدم اعتماد المستثمرين على الأرباح، حيث يُفترض أنها متلاعب بها ولا تعكس الحالة المالية الحقيقية للشركة. وبناءً على ذلك، فقد يتفاعل السوق مع انخفاض موثوقية الأرباح من خلال خصم رقم الأرباح خلال تقييمات السوق لأسعار الأسهم، وإجراء زيادة في الاعتماد على القيمة الدفترية للسهم كمعلومات بديلة، وهو ما يزيد من معلوماتية القيمة الدفترية للسهم ومن ثم الملاءمة القيمية في تقييم أسعار الأسهم. وهذا يختلف مع دراسة (Chen et al., 2020)، ويتفق مع دراسة (أبو النيل، 2024).

9-3 نتائج اختبار الفرضين الخامس، والسادس

ينص الفرض الخامس على أنه: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح كمتغير مُعدّل في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية لربحية أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية. واختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أسفرت نتائج التحليل أن دخول كمتغير مُعدّل في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية لربحية السهم في معادلة الانحدار يُسهم في زيادة جوهرية لرد فعل السوق تجاه معلوماتية ربحية السهم.

وتتعارض النتيجة السابقة مع نظرية الوكالة، ونظرية السوق الكفاء والتي تقتض أن إدارة الأرباح تُضعف من العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للأرباح. ويمكن إعزاء هذا التعارض إلى أن السوق قد ينظر إلى إدارة الأرباح بشكل أكثر ايجابية لصالح الشركة في ظل وجود درجة عالية من القابلية للمقارنة وهو ما قد يرجع إلى الغموض في الإفصاح المحيط بربحية السهم أو إلى نقص حنكة المستثمرين في السوق، الأمر الذي قد ينعكس بشكل ايجابي قصير المدى على الملاءمة القيمة لربحية السهم، أو إرجاع سبب ذلك إلى عوامل أخرى غير مدرجة في نموذج الانحدار.

وبشأن الفرض السادس الذي ينص على أنه: يوجد تأثير سلبي معنوي لإدارة الأرباح كمتغير مُعدّل في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للقيمة الدفترية لأسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية. ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد، وقد أسفرت نتائج التحليل أن دخول كمتغير مُعدّل في العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للقيمة الدفترية للسهم في معادلة الانحدار يُسهم في انخفاض جوهري لرد فعل السوق تجاه معلوماتية القيمة الدفترية للسهم.

ويمكن تفسير دور إدارة الأرباح في انخفاض الملاءمة القيمة للقيمة الدفترية للسهم في ضوء أن القيمة الدفترية للسهم تُعتبر أكثر وضوحاً من ربحية السهم. لذا، فإن وجود درجة عالية من القابلية للمقارنة قد يكشف بشكل واضح الممارسات الانتهازية للإدارة في إدارة أرباحها والتأثير بشكل مختلف على القيمة السوقية للشركة، الأمر الذي ينعكس في انخفاض الملاءمة القيمة للقيمة الدفترية للأسهم، ومن ثم فإن المستوى المرتفع من إدارة الأرباح يؤدي إلى تخفيض الأثر الايجابي المتوقع للقابلية للمقارنة في الملاءمة القيمة للقيمة الدفترية للسهم.

وبالنظر إلى النتائج السابقة المرتبطة باختبار الفرض الخامس (H5)، والسادس (H6)، نجد أنها تختلف مع نتائج بعض الدراسات التي تمت في هذا الشأن مثل دراسة (أبو النيل، 2024؛ Minatto & Borba, 2021; Ojaghi et al., 2020; Chen et al., 2022). وقد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف بيئة تطبيق الدراسة الحالية عن بيئة تطبيق في دراسة (Minatto & Borba, 2022; Chen et al., 2020; Ojaghi et al., 2021) والتي تمت في بيئات أجنبية، أو إلى اختلاف الفترة الزمنية للدراسة الحالية عن الفترة الزمنية لدراسة (أبو النيل، 2024) والتي تمت في البيئة المصرية.

10- الخلاصة والنتائج والتوصيات

استهدفت الدراسة اختبار أثر إدارة الأرباح على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية. وتناول الجزء النظري من الدراسة مفهوم وأهمية ومحددات قابلية القوائم المالية للمقارنة، أما الجزء التطبيقي فقد تناول منهجية الدراسة التطبيقية واختبار فروض الدراسة. وقد

أسفرت الدراسة في جانبها (النظري، والتطبيقي) على مجموعة من النتائج التي تحمل في طياتها مجموعة من الدلالات والمضامين النظرية والتطبيقية يمكن عرضها على النحو التالي:

10-1 الدلالات النظرية

أ- دلت نتائج الدراسة وبشكل قوي على وجود تأثير إيجابي جوهري لقابلية القوائم المالية للمقارنة في الملاءمة القيمة لربحية السهم وقيمه الدفترية. وبالتالي، تُعد القابلية للمقارنة أحد محددات الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية، وتُعد هذه النتيجة تأكيداً لنتائج الدراسات السابقة التي أوضحت دور القابلية للمقارنة في تشكيل اتجاهات ورد فعل السوق تجاه معلومية ربحية الأسهم، وقيمه الدفترية (Chen et al., 2020; Ojaghi et al., 2021; Bourveau et al., 2022; Minatto & Borba, 2022).

ب- دلت نتائج الدراسة وبشكل قوي على وجود تأثير سلبي جوهري لإدارة الأرباح في الملاءمة القيمة لربحية السهم، وقيمه الدفترية. وبالتالي، تُعد إدارة الأرباح أحد المحددات الهامة للملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية. وتُعد هذه النتيجة تأكيداً لنتائج الدراسات السابقة التي أوضحت دور إدارة الأرباح في تغيير اتجاهات ورد فعل السوق تجاه الملاءمة القيمة لربحية السهم، وقيمه الدفترية (Habib, 2004; Whelan & McNamara, 2004; Subekti, 2010; Shan, 2015; Mostafa, 2017; Angahar & Agbo, 2019; Ratnaningrum et al., 2021; Prihatni et al., 2023; Rawashdeh et al., 2024; Burlacu et al., 2024; Gomes & Costa, 2024).

ج- دلت نتائج الدراسة وبشكل قوي على دور إدارة الأرباح كمتغير مُعدّل لتأثير القابلية للمقارنة في الملاءمة القيمة للأرباح وللقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وبالتالي، فإن وجود إدارة الأرباح يضعف العلاقة الإيجابية بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية. وتُعد هذه النتيجة بمثابة إضافة متواضعة للدراسات التي تناولت رد فعل السوق تجاه معلوماتية ربحية السهم، وقيمه الدفترية وتأكيداً لتنبؤات علاقة القابلية للمقارنة وإدارة الأرباح بالملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية (أبو النيل، 2024؛ فودة، 2023؛ Chen et al., 2020; Ojaghi et al., 2021; Minatto & Borba, 2022).

10-2 الدلالات التطبيقية

أ- أكدت نتائج الدراسة التطبيقية علاقة الترابط الجوهرية الإيجابية بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمة لربحية السهم، وقيمه الدفترية. ويدل ذلك على التأثير الإيجابي للقابلية للمقارنة على رد فعل السوق

تجاه معلوماتية الأرباح، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية. وفي ذلك دلالة تطبيقية مهمة للجهود التنظيمية لزيادة الاهتمام بتحسين قابلية القوائم المالية للمقارنة بما يخدم الأطراف ذوي المصالح مع الشركات ويدعم من الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.

ب- أكدت نتائج الدراسة التطبيقية علاقة الترابط الجوهرية السلبية بين إدارة الأرباح والملاءمة القيمية لربحية السهم. ورصدت علاقة ترابط جوهرية ايجابية بين إدارة الأرباح والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم. وفي ذلك دلالة لأهمية الجهود التنظيمية في ضبط أسواق المال وتحسين مستوى إدراك المستثمرين بشأن التقييم السليم لربحية الشركات، خاصة وأن رقم الربح هو محور التقييم لكثير من الأطراف ذوي العلاقة، ووضع ضوابط رادعة للحد من السلوك الانتهازي لإدارة الشركات، مثل وجود دليل أخلاقي داخل الشركة، ولكل صناعة، وتفعيل الدور الرقابي للهيئة العامة للرقابة المالية لتعزيز الشفافية وضمان موثوقية المعلومات المحاسبية المنشورة.

ج- رصدت الدراسة الحالية الدور المُعدّل لإدارة الأرباح في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية لربحية السهم، وقيمتها الدفترية. حيث تبين أنه يغير من العلاقة الموجبة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية للقيمة الدفترية للسهم ويجعلها علاقة سالبة. كما رصدت الدراسة الحالية الدور المُعدّل لإدارة الأرباح في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية لربحية السهم، حيث تبين أنها تُزيد من العلاقة الموجبة بينهما. ويدل ذلك على تأثير دخول إدارة الأرباح كمتغير مُعدل في العلاقة بين القابلية المقارنة والملاءمة القيمية. وفي ذلك دلالة تطبيقية مهمة وهي أن البيئة التنظيمية المصرية تسمح للمديرين لتحقيق أرباح قصيرة الأجل على حساب المساهمين الحاليين. وهذا يُلقي بأعباء ثقيلة على الأطراف المهتمة ومنها صناع السياسة المحاسبية، والمراجعين، والمحللين الماليين. فصناع السياسة المحاسبية مطالبون بوضع المعايير الكفيلة بالحد من مرونة التطبيق المحاسبي إلا إذا ثبت بالدراسة أن هذه المرونة تساعد في نقل معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية بحيث تكون التصرفات الانتهازية التي تمارسها الإدارة خاضعة لرقابة كاملة. والمراجعون مطالبون بتطوير أساليب المراجعة للكشف عن التصرفات الانتهازية والتقرير عنها لرفع جودة المراجعة. وأخيراً فإن المحللين الماليين معنيون بدراسة التغيرات التي تطرأ على الربح لاستبعاد أي تأثيرات مصطنعة وتعديل تقرير الربح تبعاً لذلك. الأمر الذي ينعكس بشكل ملحوظ في الحد من إدارة الأرباح الانتهازية وزيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة، ومن ثم زيادة الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.

11- مجالات البحث المقترحة

هناك بعض القيود التي تواجه الدراسة الحالية والتي من خلالها يمكن اقتراح مجموعة من الأفكار البحثية المستقبلية تُكْمِل أو تسد الفجوات البحثية التي لم تتناولها الدراسة الحالية في حدودها، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- اقتصرَت الدراسة الحالية في قياس الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية على ربحية السهم، وقيمتة الدفترية. لذا، فمن المفيد أيضاً في سياق دراسات الملاءمة القيمية إدخال متغيرات أخرى مثل جوده الأرباح، وعوائد الأسهم، والمتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على سعر السهم.

ب- اقتصرَت الدراسة الحالية على إدارة الأرباح كمتغيرات مُعدلة للعلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة. وبناءً عليه، فإن إدخال متغيرات أخرى مُعدلة في هذه العلاقة قد يبدو مفيداً أيضاً مثل القدرة الإدارية، وجوده الأرباح، وعوائد الأسهم، وعدم تماثل المعلومات، والأزمات المالية، والقيود المالية، والعوامل التنظيمية في السياق المصري.

ج- تناولت الدراسة الحالية الدور المُعدّل لإدارة الأرباح في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية. لذا، يمكن تكرار نفس النموذج من خلال استخدام متغيرات أخرى مُعدلة مثل التخصص الصناعي للمراجع، والضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على التقارير المالية في البيئة المصرية، ويمكن الاسترشاد في ذلك بدراسة (Minatto & Borba, 2022) والتي تمت في البيئة البرازيلية.

د- لم تتعرض الدراسة الحالية لدورة حياة المنشأة كمتغير مُعدّل. لذا، فهناك حاجة إلى أبحاث إضافية لفهم ما إذا كان الدور المُعدّل للقابلية المقارنة في الملاءمة القيمية للأرباح، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية يتطور أثناء دورة حياة المنشأة، وكيف يتطور.

هـ- اقتصرَت الدراسة الحالية على تناول إدارة الأرباح استناداً إلى الأداء التشغيلي الكلي للشركات. لذا، فإن الدراسة الحالية لا تقدم سوى فكرة عامة عن وجود إدارة أرباح من عدمه، وتأثيرها في العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وذلك لأن هذه الدراسة لا تدرس تأثير إدارة الأرباح في ظل حوافز، أو أحداث محددة على الملاءمة القيمية لربحية السهم، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، أو على العلاقة بين القابلية المقارنة والملاءمة القيمية. وبالتالي، فإنه قد يبدو من المفيد للأبحاث المستقبلية أن تستكشف حوافز إدارة الأرباح عند محاولة تفسير سلوك الإدارة في البيئة المصرية، ثم دراسة تأثير إدارة

الأرباح بسبب هذه الحوافز على الملاءمة القيمية من جانب، وعلى القابلية للمقارنة من جانب آخر، وعلى العلاقة بين القابلية للمقارنة والملاءمة القيمية بشكل إجمالي.

و- ركزت الدراسة الحالية في قياس إدارة الأرباح على نموذج Jones المعدل والذي يركز على المنهج القائم على الاستحقاقات، وكما ذكر Sholihah, 2013 بشكل عام، هناك ثلاثة مناهج تجريبية لتحديد إدارة الأرباح تتمثل في المنهج القائم على الاستحقاقات ككل، والمنهج القائم على الاستحقاقات الاختيارية، والمنهج القائم على توزيعات الأرباح، وهذا يعني أنه قد يكون من المفيد للأبحاث المستقبلية أن تأخذ في الاعتبار نموذجاً آخر أحدث لقياس إدارة الأرباح في البيئة المصرية، ومدى تأثيرها على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية المنشورة.

ز- استبعدت الدراسة الحالية المؤسسات المالية ذات الطابع الخاص (البنوك، وشركات التأمين) عند تحديد عينة الدراسة. لذا، يُمكن للأبحاث المستقبلية استخدام النموذج الحالي وتطبيقه على هذا النوع من القطاعات في البيئة المصرية.

ح- استبعدت الدراسة الحالية الفترات التي تعرضت فيها الشركات المصرية للآزمات مثل جائحة كورونا- 19 لذا يمكن للأبحاث المستقبلية دراسة تأثير جائحة كورونا على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم، محمد مصطفى حسن (2017). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على قابلية القوائم المالية للمقارنة في الدول النامية: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- أبو الخير، مدثر طه (1999). إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية (دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية). مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، (2)، 40-1.
- أبو النيل، سميرة عباس محمد (2024). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على القيمة الملائمة للقيمة الدفترية والأرباح في ظل الدور المعدل لعدم وضوح التقارير المالية: دراسة تطبيقية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (2)، 8-1، 72.
- إجديع، إكرام أحمد سعيد (2014). أثر اختلاف أساليب التقديرات للمخصصات على قابلية القوائم المالية للمقارنة في إطار معايير التقارير المالية الدولية: دراسة ميدانية على المنظمات الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- إسماعيل، فريدة صالح عزت (2024). أثر آليات الحوكمة على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للمقارنة: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (3)، 8-3، 753-810.
- آل حسن، علي فايع محمد (2018). إدارة الأرباح باستخدام حسابات الاستحقاق: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (4)، 38-4، 55-72.
- الحوشي، محمد محمود (2020). العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية والأثر المعدل للمراجعة المشتركة على هذه العلاقة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (2)، 4-2، 173-232.
- الرشيدي، ممنوح صادق محمد (2010). مدخل إشارات الإنذار (Red Flags) كأداة للكشف عن إدارة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطاً في سوق الأوراق المالية المصري. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، (2)، 24-1، 65.
- السواح، تامر إبراهيم (2023). الدور الوسيط لقابلية القوائم المالية السنوية للمقارنة في العلاقة بين المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وأتعاب المراجعة: دليل من الشركات المقيدة في البورصة

المصرية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 7(1)، 53-148.

السيد، صفا محمود. (2004). إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية -دراسة تحليلية. **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، 18(1)، 1-54. الشيرازي، عباس مهدي. (1990). نظرية المحاسبة (الطبعة الأولى). الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

الصاوي، غفت أبو بكر محمد. (2019). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من 2016-2018. **مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، 8(1)، 206-285.

القليطي، إبراهيم عبد المجيد علي. (2022). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على كفاءة استخدام المديرين لموارد الشركة: دليل تطبيقي في بيئة الأعمال المصرية. **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 52(1)، 61-136.

الليثي، فؤاد محمد. (2010). نظرية المحاسبة. الطبعة الرابعة. القاهرة، دار النهضة العربية. أمين، عصام حمدي مصطفى. (2022). الدور المعدل لجودة التقارير المالية على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة والتجنب الضريبي: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، 3(2)، 137-192.

حسن، يوسف صلاح عبد الله محمد (2023). أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض قياس قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية. **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2(2)، 195-275.

حسين، هيثم أحمد ردير، والجارحي، فريد محرم فريد إبراهيم، وحماد، طارق عبدالعال. (2020). أثر مدخل القيمة الملائمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2(2)، 65-82.

حماد، طارق عبد العال (2008). موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية (الجزء الأول، عرض القوائم المالية). الإسكندرية، الدار الجامعية.

حماد، هيام فكري أحمد أحمد (2022). أثر جودة المراجعة على الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية في سوق الأوراق المالية المصرية. **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 44(2)، 197-254.

- خليل، عطا الله وارد (2005). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية - دراسة تحليلية. في المؤتمر العلمي الرابع بعنوان الريادة والإبداع - استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، عمان.
- رضوان، سلطان رمضان علي (2016). أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية الفترية (دراسة نظرية وتطبيقية). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- رضوان، هند ثروت عبد الحميد (2017). أثر تطبيق محاسبة التحوط على قابلية البيانات المالية للمقارنة: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- رياض، عماد محمد (2020). مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي: دراسة تطبيقية على البيئة السعودية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 24(3)، 1-47.
- سمعان، أحمد محمد شاكر حسن (2019). أثر المقدرة الإدارية على الملاءمة القيمة للمعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية المصرية: منهج إمباريقي. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2(2)، 725-799.
- عبد الحليم، أحمد حامد محمود، ومحمد، نبيل ياسين أحمد، ومحمود، وائل حسين محمد (2022). أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على مخاطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 36(1)، 275-364.
- عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله (2016). التغيير الإداري للسياسات المحاسبية: الآثار والدوافع والمعالجات. سلسلة أطروحات الدكتوراه. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
- عبد النبي، محمود تغيان حسانين (2021). التقديرات المحاسبية وجودة التقارير المالية: دراسة نظرية تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- عبيد الله، يسرا راجح عبد الرحمن (2016). أساس الاستحقاق المحاسبي بين الدور الإعلامي والدور الانتهازي وعلاقة ذلك بخصائص الوحدة الاقتصادية (دراسة نظرية تطبيقية). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.
- عوض، آمال محمد محمد (2015). دور الإفصاح عن الأداء غير المالي في تدعيم القيمة الملائمة للتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 3(3)، 121-188.
- غنيمي، إيمان محمد محمد عبدالمعز، والجرف، ياسر أحمد السيد محمد، وعيسى، هدى حميم أبو اليزيد. (2023). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ملاءمة المعلومات المحاسبية للقيمة:

- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق رأس المال المصري. **مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، (2)، 1-46.**
- فودة، السيد أحمد محمود (2017). العلاقة بين سيولة الأسهم وإدارة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. **مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، (2)، 262-339.**
- فودة، السيد أحمد محمود (2023). أثر خصائص البيئة المعلوماتية للشركة على الدور الوسيط للقابلية للمقارنة في العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية وملاءمة المعلومات المحاسبية والتمثيل الصادق لها: دراسة تطبيقية. **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (2)، 1-84.**
- قابل، سامي عبد الرحمن عبد العظيم، وعبد السميع، إيمان مدحت (2017). أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة القوائم المالية وانعكاس ذلك على تكلفة رأس المال (دراسة تطبيقية). **المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، (2)، 131-167.**
- قايد، متولي أحمد السيد، والبسام، صادق محمد، وهويدي، علي محمد حسن (2018). القيمة الملائمة لمحتويات التقارير المالية وتقييم حقوق الملكية: دراسة اختبارية على سوق الأوراق المالية الكويتية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (1)، 589-638.**
- لطفي، أمين السيد أحمد (1998). المراجعة في ضوء المعايير الدولية. القاهرة، دار النهضة العربية.
- محمد، أيمن نبيل إسماعيل (2015). نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة التقارير المالية على الاستثمارات المباشرة بمنظمات الأعمال (دراسة تطبيقية). **رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.**
- محمدين، محمود أحمد أبوبكر (2022). القابلية للمقارنة ومعايير المحاسبة المصرية: دراسة نظرية تطبيقية. **رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة سوهاج.**
- هلالي، أسامة أحمد جمال (2011). معايير المحاسبة المالية بين القواعد والمبادئ (دراسة نظرية تطبيقية). **رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي.**

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abad, D., Lucas-Pérez, M. E., Minguez-Vera, A., & Yagüe, J. (2017). Does gender diversity on corporate boards reduce information asymmetry in equity markets? *Business Research Quarterly*, 20(3), 192–205.
- Aboody, D., Barth, M. E., & Kasznik, R. (1999). Revaluations of fixed assets and future firm performance. *Journal of Accounting and Economics*, 26(1), 149–178.
- Afwian, A. H., & Imam, S. A. (2016). Value relevance of accounting information and managerial ability in manufacturer companies at Indonesia Stock Exchange. *Journal of Accounting Research*, 1(2), 2–16.
- Afzali, M. (2023). Corporate culture and financial statement comparability. *Advances in Accounting*, 60, 1–11.
- Ahadiat, N., & Hefzi, H. (2012). An investigation of earnings management practices: Examining generally accepted accounting principles. *International Journal of Business and Social Science*, 3(14), 245–251.
- Ahn, H., Choi, S., & Yun, S. C. (2020). Financial statement comparability and the market value of cash holdings. *Accounting Horizons*, 34(3), 1–21.
- Albuquerque, A. (2009). Peer firms in relative performance evaluation. *Journal of Accounting and Economics*, 48, 69–89.
- Alhadi, A., Habib, A., Taylor, G., Hasan, M., & Al-Yahyaee, K. (2021). Financial statement comparability and corporate investment efficiency. *Meditari Accountancy Research*, 29(6), 1283–1313.
- Ali, A., & Hwang, L. (2000). Country-specific factors related to financial reporting and the value relevance of accounting data. *Journal of Accounting Research*, 38(1), 1–21.
- Alkali, M. Y., & Aliyu, A. (2022). Explaining efficient market hypothesis (EMH) in value relevance studies for accounting strategies. *Journal of Finance and Marketing*, 6(6), 1–3.
- Al-Shattarat, B. (2021). The consequence of earnings management through discretionary accruals on the value relevance in Saudi Arabia. *Cogent Business and Management*, 8(1), 1–16.

- Altintas, A. T., Sari, E. S., & Otluglu, E. (2017). The impact of earnings management on the value relevance of earnings: Empirical evidence from Turkey. *Journal of International Social Research*, 10(51), 885–891.
- Amihud, Y., & Mendelson, H. (1986). The effects of beta, bid–ask spread, residual risk, and size on stock returns. *Journal of Finance*, 44, 479–486.
- Amir, E., Harris, T. S., & Venuti, E. K. (1993). A comparison of the value–relevance of U.S. versus non–U.S. GAAP accounting measures using Form 20–F reconciliations. *Journal of Accounting Research*, 31, 230–246.
- Angahar, P., & Agbo, A. (2019). The relationship between earnings management and value relevance of accounting information: A contextual analysis. *Journal of Art, Business and Civic Advancement*, 2(2), 1–35.
- Ashbaugh–Skaife, H., Collins, D. W., Kinney, W. R., Jr., & LaFond, R. (2009). The effect of SOX internal control deficiencies on firm risk and cost of equity. *Journal of Accounting Research*, 47(1), 1–43.
- Badu, B., & Appiah, K. O. (2018). Value relevance of accounting information: An emerging country perspective. *Journal of Accounting and Organizational Change*, 14(4), 473–491.
- Baik, B. O., Farber, D. B., & Lee, S. A. M. (2011). CEO ability and management earnings forecasts. *Contemporary Accounting Research*, 28(5), 1645–1668.
- Ball, R., & Brown, P. (1968). An empirical analysis of accounting income numbers. *Journal of Accounting Research*, 6, 159–178.
- Barth, M. E. (2013). Global comparability in financial reporting: What, why, how, and when? *China Journal of Accounting Studies*, 1(1), 2–12.
- Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (1998). Relative valuation roles of equity book value and net income as a function of financial health. *Journal of Accounting and Economics*, 25(1), 1–34.
- Barth, M. E., Li, K., & McClure, C. G. (2023). Evolution in value relevance of accounting information. *Accounting Review*, 98(1), 1–28.
- Bartov, E., Goldberg, S. R., & Kim, M. (2005). Comparative value relevance among German, US, and international accounting standards: A German stock market perspective. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 20(2), 95–119.

- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1), 3–37.
- Beaver, W. H. (1968). Market prices, financial ratios, and the prediction of failure. *Journal of Accounting Research*, 6(2), 179–192.
- Behn, B. K., Kaplan, S. E., & Krumwiede, K. R. (2001). Further evidence on the auditor's going-concern report: The influence of management plans. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 20(1), 13–29.
- Biddle, G. C., & Hilary, G. (2006). Accounting quality and firm-level capital investment. *The Accounting Review*, 81(5), 963–982.
- Bordeman, A., Shane, P., Smith, D., & Zhang, S. (2014). *Financial statement comparability and valuation of seasoned equity offerings*. Available at SSRN: <https://ssrn.com-abstract=2372965> or <http://dx.doi.org-10.2139-ssrn.2372965>
- Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2001). Financial accounting information and corporate governance. *Journal of Accounting and Economics*, 32(1–3), 237–333.
- Callao, S., & Jarne, J. I. (2010). Have IFRS affected earnings management in the European Union? *Accounting in Europe*, 7(2), 159–175.
- Cao, J., Lou, X., & Zhang, W. (2020). Corporate employment red flags and audit effort. *Journal of Accounting and Public Policy*, 39(1), 1–21.
- Carter, D. A., Simkins, B. J., & Simpson, W. G. (2003). Corporate governance, board diversity, and firm value. *Financial Review*, 38(1), 33–53.
- Catuogno, S., & Allini, A. (2011). Multiple evaluation options and comparability: Equity investments in Italy and Spain. *Accounting and Management Information System*, 10(2), 249–274.
- Certo, S. T. (2003). Influencing initial public offering investors with prestige: Signaling with board structures. *Academy of Management Review*, 28(3), 432–446.
- Chai, K.-C., Zhang, J.-H., Wang, Z.-L., Qiu, Y.-T., Lai, Y.-C., Chang, K.-C., & Yang, Y. (2023). Using threshold regression to analyze the impact of external earnings pressure on stock price crash risk based on management tone in China. *Applied Economics*, XX(X), 1–15.

- Chen, A., & Gong, J. J. (2019). Accounting comparability, financial reporting quality, and the pricing of accruals. *Advances in Accounting*, 45.
- Chen, B., Kurt, A. C., & Wang, I. G. (2020). Accounting comparability and the value relevance of earnings and book value. *Journal of Corporate Accounting and Finance*, 31(4), 82–98.
- Chen, C. W., Collins, D. W., Kravet, T. D., & Mergenthaler, R. D. (2018). Financial statement comparability and the efficiency of acquisition decisions. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 164–202.
- Chen, H., Frank, M. Z., & Wu, O. Q. (2005). What actually happened to the inventories of American companies between 1981 and 2000? *Management Science*, 51, 1015–1031.
- Chircop, J. (2024). The relation between accounting comparability and firm productivity. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 39(1), 29–56.
- Chircop, J., Collins, D. W., Hass, L. H., & Nguyen, N. Q. (2020). Accounting comparability and corporate innovative efficiency. *Accounting Review*, 95(4), 127–151.
- Choi, J. H., Choi, S., Myers, L. A., & Ziebart, D. (2019). Financial statement comparability and the informativeness of stock prices about future earnings. *Contemporary Accounting Research*, 36(1), 389–417.
- Choi, W., Han, S., Jung, H., & Kang, T. (2015). CEO's operating ability and the association between accruals and future cash flows. *Journal of Business Finance and Accounting*, 42(5–6), 619–634.
- Christensen, T. E., Hoyt, R. E., & Paterson, J. S. (1999). Ex ante incentives for earnings management and the informativeness of earnings. *Journal of Business Finance and Accounting*, 26(7–8), 807–832.
- Collins, D. W., Maydew, E., & Weiss, I. (1997). Changes in the value relevance of earnings and book values over the past forty years. *Journal of Accounting and Economics*, December, 39–67.
- Collins, D. W., Pincus, M., & Xie, H. (1999). Equity valuation and negative earnings: The role of book value of equity. *The Accounting Review*, 74(1), 29–61.

- Connelly, B. L., Hoskisson, R. E., Tihanyi, L., & Certo, S. T. (2010). Ownership as a form of corporate governance. *Journal of Management Studies*, 47(8), 1561–1589.
- Core, J. E., Guay, W. R., & Larcker, D. F. (2003). Executive equity compensation and incentives: A survey. *Federal Reserve Bank of New York Economic Policy Review*, 9(1), 27–50.
- Cotter, J. (1997). *Asset revaluations and debt contracting*. Working paper, University of Southern Queensland.
- Dahmash, F. N., Durand, R. B., & Watson, J. (2009). The value relevance and reliability of reported goodwill and identifiable intangible assets. *British Accounting Review*, 41(2), 120–137.
- Dang, L., Brown, K. F., & McCullough, B. D. (2011). Apparent audit failures and value relevance of earnings and book value. *Review of Accounting and Finance*, 10(2), 134–154.
- Daryaei, A. A., Fattahi, Y., Askarany, D., Askary, S., & Mollazamani, M. (2022). Accounting comparability, conservatism, executive compensation–performance, and information quality. *Journal of Risk and Financial Management*, 15(11).
- Davidson, R., Dey, A., & Smith, A. (2015). Executives’ “off-the-job” behavior, corporate culture, and financial reporting risk. *Journal of Financial Economics*, 117(1), 5–28.
- Davidson, S., Stickney, C., & Weil, R. (1987). *Accounting: The language of business (7th ed.)*. Thomas Horton and Daughter.
- Ddamulira, D. B., & McKibbin, W. J. (2017). The international financial reporting standards adoption and value relevance of financial statements of listed companies in the East African Community. Ph. D thesis, Capella University.
- De Franco, G., Kothari, S. P., & Verdi, R. S. (2011). The benefits of financial statement comparability. *Journal of Accounting Research*, 49(4), 895–931.
- De Franco, Guan, Y., & Lu, H. (2005). *The wealth change and redistribution effects of Sarbanes–Oxley internal control disclosures*. Working paper. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=706701>.

- Dechow, P. M., & Skinner, D. J. (2000). Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. *Accounting Horizons*, 14(2), 235–250.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1995). Detecting earnings management. *The Accounting Review*, 70(2), 193–225.
- Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants, and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2–3), 344–401.
- DeFond, M. L., & Jiambalvo, J. (1994). Debt covenant violation and manipulation of accruals. *Journal of Accounting and Economics*, 17(1–2), 145–176.
- DeFond, M., Hu, X., Hung, M., & Li, S. (2011). The impact of mandatory IFRS adoption on foreign mutual fund ownership: The role of comparability. *Journal of Accounting and Economics*, 51(3), 240–258.
- Demerjian, P., Lev, B., & McVay, S. (2012). Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests. *Management Science*, 58(7), 1229–1248.
- Devalle, A., Onali, E., & Magarini, R. (2010). Assessing the value relevance of accounting data after the introduction of IFRS in Europe. *Journal of International Financial Management and Accounting*, 21, 85–119.
- Devenow, A., & Welch, I. (1996). Rational herding in financial economics. *European Economic Review*, 40(3–5), 603–615.
- Dimitropoulos, P. E., & Asteriou, D. (2009). The value relevance of financial statements and their impact on stock prices: Evidence from Greece. *Managerial Auditing Journal*, 24(3), 248–265.
- Djuminah, D., & Widagdo, A. K. (2021). The value relevance of earnings in the presence of earnings management: Indonesia as evidence. *Global Business Review*, in press.
- Do, T. K. (2021). Financial statement comparability and corporate debt maturity. *Finance Research Letters*, 40.
- Dobija, D., & Klimczak, K. M. (2010). Development of accounting in Poland: Market efficiency and the value relevance of reported earnings. *International Journal of Accounting*, 45(3), 356–374.

- Doinea, O. (2009). *The informative dimensions of the synthetic accounting documents. Journal Anale. Seria Științe Economice. Timișoara*, 15, 669–674.
- Doyle, J., Ge, W., & McVay, S. (2007). Determinants of weaknesses in internal control over financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, 44(1–2), 193–223.
- Drake, M., Guest, N., & Twedt, B. (2014). The media and mispricing: The role of the business press in the pricing of accounting information. *Accounting Review*, 89, 1673–1701.
- Drake, M., Myers, L., & Yao, L. (2010). *Are liquidity improvements around the mandatory adoption of IFRS attributable to comparability effects or to quality effects?* Working Paper, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1466353>
- Durnev, A., & Mangan, C. (2009). Corporate investments: Learning from restatements. *Journal of Accounting Research*, 47(3), 679–720.
- Easton, P. D. (1999). Security returns and the value relevance of accounting data. *Accounting Horizons*, 13(4), 399–412.
- Eisenhardt, K. M. (1989). Agency theory: An assessment and review. *Academy of Management Review*, 14, 57–74.
- Elliott, J. A., & Hanna, J. D. (1996). Repeated accounting write-offs and the information content of earnings. *Journal of Accounting Research*, 34, 135–155.
- Engel, P., Hamscher, W., Shuetrim, G., Kanno, D. V., & Wallis, H. (2004). *Extensible business reporting language (XBRL) 2.1. XBRL-Recommendation-2003-12-31*, Available at <https://www.xbrl.org/Specification-Xbrl-Recommendation-2003-12-31+Corrected-Errata-2004-04-29.pdf>.
- Fang, V. W., Iselin, M., & Zhang, G. (2022). Consistency as a means to comparability: Theory and evidence. *Management Science*, 68(6), 4279–4300.
- Fathi, J. (2013). The determinants of the quality of financial information disclosed by French listed companies. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 4(2), 319.

- Feltham, G. A., & Ohlson, J. A. (1995). Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. *Contemporary Accounting Research*, 11(2), 689–735.
- Feltham, G. A., & Pae, J. (2000). Analysis of the impact of accounting accruals on earnings uncertainty and response coefficients. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 15(3), 199–220.
- Feng, Z. (2021). *The impact of institutional factors and IFRS information: Evidence from AH shares*. Master thesis, University Of Malaya.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (1978). *Objectives of financial reporting by business enterprises. Statement of Financial Accounting Concepts No. 1*, Available at: www.fasb.org.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (1980). *Qualitative characteristics of accounting information. Statement of Financial Accounting Concepts No. 2*, Available at: www.fasb.org.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2008). *Conceptual framework for financial reporting: The objective of financial reporting and qualitative characteristics and constraints of decision-useful financial reporting information*. Financial Accounting Series Exposure Draft, Available at: www.fasb.org.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). *Conceptual framework for financial reporting: Chapter 1: The objective of general purpose financial reporting, and Chapter 3: Qualitative characteristics of useful financial information*. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, Available at: www.fasb.org.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2015). *Principles of disclosure: Comparability of disclosures. IASB Meeting, Staff Paper, Agenda Ref 11F*, Available at: www.fasb.org.
- Foda, E. A. (2024). The relationship between accounting comparability and earnings management practices under IFRS: An empirical study for Egyptian firms listed on the Egyptian Stock Exchange. *Journal of Accounting Research*, 11(1), 37–91.

- Folsom, D., Hribar, P., Mergenthaler, R., & Peterson, K. (2017). Principles-based standards and earnings attributes. *Journal of The Institute for Operations Research and The Management Sciences*, 63(8), 2592–2615.
- Francis, J. R., Khurana, I. K., Martin, X., & Pereira, R. (2008). The role of firm-specific incentives and country factors in explaining voluntary IAS adoptions: Evidence from private firms. *European Accounting Review*, 17(2), 331–360.
- Francis, J. R., Pinnuck, M. L., & Watanabe, O. (2013). Auditor style and financial statement comparability. *The Accounting Review*, 89(2), 605–633.
- Francis, J., & Schipper, K. (1999). Have financial statements lost their relevance? *Journal of Accounting Research*, 37(2), 319–352.
- Francis, J., Huang, S., & Khurana, I. (2015). The role of similar accounting standards in cross-border mergers and acquisitions. *Contemporary Accounting Research*, 33(3), 1298–1330.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P., & Schipper, K. (2005). The market pricing of accruals quality. *Journal of Accounting and Economics*, 39(2), 295–327.
- Gaa, J. (2007). *The ethics of earnings management: The case of income smoothing*. Working paper, University of Alberta.
- Garel, A. (2017). Myopic market pricing and managerial myopia. *Journal of Business Finance and Accounting*, 44(9–10), 1194–1213.
- Ge, W., & McVay, S. (2005). The disclosure of material weaknesses in internal control after the Sarbanes-Oxley Act. *Accounting Horizons*, 19(3), 137–158.
- Geiger, M. A., & Rama, D. V. (2003). Audit fees, nonaudit fees, and auditor reporting on stressed companies. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 22, 53–69.
- Gerayli, M. S. (2021). Comparability of Financial Reports and Negative Skewness of Firm-Specific Monthly Returns: Evidence from Iranian firms. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 6(1), 147–159.
- Gil, J. (2020). *Proprietary Costs of Financial Reporting, Country-Level Attributes, and Financial Statement Comparability*. Ph.D thesis, The University of Texas at El Paso.

- Gomes, L. R., & Costa, J. C. (2024). Value relevance of managed earnings in Indian firms: An impact analysis of IFRS convergence using dynamic panel models. *Serbian Journal of Management*, 19(1), 99–116.
- Gul, F. A., Fung, S. Y. K., & Jaggi, B. (2009). Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise. *Journal of Accounting and Economics*, 47(3), 265–287.
- Guttman, I., Kadan, O., & Kandel, E. (2004). *Adding the noise: A theory of compensation-driven earnings management*. The Hebrew University of Jerusalem.
- Habib, A. (2004). Impact of earnings management on value-relevance of accounting information: Empirical evidence from Japan. *Managerial Finance*, 30(11), 1–15.
- Halsey, R. F. (2001). Using the residual-income stock price valuation model to teach and learn ratio analysis. *Issues in Accounting Education*, 16(2), 257–272.
- Hammersley, J. S., Myers, L. A., & Shakespeare, C. (2008). Market reactions to the disclosure of internal control weaknesses and to the characteristics of those weaknesses under Section 302 of the Sarbanes–Oxley Act of 2002. *Review of Accounting Studies*, 13(1), 141–165.
- Hayn, C. (1995). The information content of losses. *Journal of Accounting and Economics*, 20(2), 125–153.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications. *Accounting Horizons*, 13(4), 365–383.
- Huang, H.-W., Rose-Green, E., & Lee, C.-C. (2012). CEO age and financial reporting quality. *Accounting Horizons*, 26(4), 725–740.
- Imhof, M. J., Seavey, S. E., & Watanabe, O. V. (2022). Competition, proprietary costs of financial reporting, and financial statement comparability. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 37(1), 114–142.
- Januarsi, Y. (2022). *Research on accounting comparability, earnings management, and IFRS: Evidence from ASEAN countries*. Master thesis, Kyushu University Institutional Repository.

- Jebran, K., Chen, S., & Zhang, R. (2020). Board diversity and stock price crash risk. *Research in International Business and Finance*, 51, 101122.
- Jiraporn, P., Miller, G.A., Yoon, S.S., & Kim, Y.S. (2008). Is earnings management opportunistic or beneficial? An agency theory perspective. *International Review of Financial Analysis*, 17(3), 622-634.
- Jones, J. (1991). Earnings management during import relief investigations. *Journal of Accounting Research*, 29(2), 193.
- Kaaya, I. (2019). Financial reporting and value relevance: Empirical evidence from Indian and Tanzanian listed firms. *Business Management Review*, 22(2), 100-118.
- Kang, M., Kim, J. W., Lee, H. Y., & Lee, M. G. (2015). Financial statement comparability and audit efficiency: Evidence from South Korea. *Applied Economics*, 47(4), 358-373.
- Khuong, N. V., Rahman, A. A. A., Meero, A., Anh, L. H. T., Liem, N. T., Thuy, C. T. M., & Ly, H. T. N. (2022). The impact of corporate social responsibility disclosure and accounting comparability on earnings persistence. *Sustainability*, 14(5).
- Kim, J. B., Li, L., Lu, L. Y., & Yu, Y. (2016). Financial statement comparability and expected crash risk. *Journal of Accounting and Economics*, 61(2-3), 294-312.
- Kim, J. B., Li, L., Lu, L. Y., & Yu, Y. (2021). Financial statement comparability and managers' use of corporate resources. *Accounting and Finance*, 61(S1), 1697-1742.
- Kim, J. B., Song, B. Y., & Zhang, L. (2009). *Internal control quality and analyst forecast behavior: Evidence from SOX Section 404 disclosures*. Working Paper, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1321501>.
- Kim, O., & Verrecchia, R. (1994). Market liquidity and volume around earnings announcements. *Journal of Accounting and Economics*, 17, 41-67.
- Kim, R., Kim, S., & Musa, P. M. (2018). When does comparability better enhance relevance? Policy implications from empirical evidence. *Journal of Accounting and Public Policy*, 37(5), 436-457.

- Kim, S., & Lim, S. C. (2017). Earnings comparability and informed trading. *Finance Research Letters*, 20, 130–136.
- Kim, S., Kraft, P., & Ryan, S. G. (2013). Financial statement comparability and credit risk. *Review of Accounting Studies*, 18(3), 783–823.
- Klein, A. (2002). Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, 33, 375–400.
- Knechel, W. R., Naiker, V., & Pacheco, G. (2007). Does auditor industry specialization matter? Evidence from market reaction to auditor switches. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 26(1), 19–45.
- Kohler, E. L. (1983). Kohler's dictionary for accountants (6th ed.). Prentice–Hall.
- Kopecká, N. (2017). *A literature review of financial performance measures and value relevance*. 18th Annual Conference on Finance and Accounting, Available at: https://link.springer.com-chapter-10.1007-978-3-319-68762-9_42.
- Krishnan, J., Li, C., & Wang, Q. (2013). Auditor industry expertise and cost of equity. *Accounting Horizons*, 27(4), 667–691.
- Kuang, W. (2023). *Accounting comparability and the accuracy of management earnings forecasts in Japan*. Working paper, Osaka University.
- Lam, K. C. K., Sami, H., & Zhou, H. (2013). Changes in the value relevance of accounting information over time: Evidence from the emerging market of China. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 9(2), 123–135.
- Lambert, R., Leuz, C., & Verrecchia, R.E. (2007). Accounting information, disclosure, and the cost of capital. *Journal of Accounting Research*, 45(2), 385–420.
- Lang, M. H., & Lundholm, R. J. (1996). Corporate disclosure policy and analyst behavior. *The Accounting Review*, 71(4), 467–492.
- Lang, M., Maffett, M., & Owens, E. (2010). *Earnings comovement and accounting comparability: The effects of mandatory IFRS adoption*. Working paper. University of North Carolina at Chapel Hill.
- Lee, B. B. H., & Lee, J. J. (2024). Financial statement comparability and analysts' optimism for accruals. *British Accounting Review*, 56(3).

- Lee, S., Matsunaga, S. R., & Park, C. W. (2012). Management forecast accuracy and CEO turnover. *The Accounting Review*, 87(6), 2095–2122.
- Leuz, C., & Wysocki, P. D. (2016). The economics of disclosure and financial reporting regulation: Evidence and suggestions for future research. *Journal of Accounting Research*, 54, 525–622.
- Levitt, A. (1998). *The numbers game*. SEC Chairman Levitt, Speech at The New York Center for Law and Business.
- Li, K., Liu, X., Mai, F., & Zhang, T. (2021). The role of corporate culture in bad times: Evidence from the COVID-19 pandemic. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 56(7), 2545–2583.
- Liang, M. (2022). *How does uniformity or flexibility in cash flow statement classification standard affect comparability?* Working Paper, available at: <https://ssrn.com=abstract=3879658>.
- Liang, S., Fu, R., & Yang, X. (2022). Concurrent independent directors in the same industry and accounting information comparability. *China Journal of Accounting Research*, 15(4).
- Libby, R., & Luft, J. (1993). Determinants of judgment performance in accounting settings: Ability, knowledge, motivation, and environment. *Accounting, Organizations and Society*, 18(5), 425–450.
- Lin, F., Lin, L., Yeh, C., & Wang, T. (2018). Does the board of directors as fat cats exert more earnings management? Evidence from Benford's law. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 68, 158–170.
- Lin, Y. C., & Peasnell, K. V. (1998). *Fixed asset revaluation and equity depletion in the UK*. Working paper, Available at SSRN: <https://ssrn.com=abstract=77468>.
- Liu, G., & Sun, J. (2022). The impact of COVID-19 pandemic on earnings management and the value relevance of earnings: US evidence. *Managerial Auditing Journal*, 37, 850–868.
- Liu, J. (2018). Two essays on earnings comparison. Lancaster University, United Kingdom.

- Lo, E. W. (2012). The value relevance of accounting information in transition to IAS-IFRS: The case of Indonesia. *Journal Akuntansi & Manajemen*, 23(2), 139–151.
- Maiga, A. S., & Jacobs, F. A. (2006). Assessing the impact of benchmarking antecedents on quality improvement and its financial consequences. *Journal of Management Accounting Research*, 18, 97–123.
- Majeed, M. A., & Yan, C. (2022). Financial statement comparability and stock liquidity: Evidence from China. *Applied Economics*, 54(47), 5497–5514.
- Marquardt, C. A., & Wiedman, C. I. (2004). The effect of earnings management on the value relevance of accounting information. *Journal of Business Finance and Accounting*, 31(3–4), 297–332.
- Martens, W., Yapa, P. W. S., & Safari, M. (2020). The impact of financial statement comparability on earnings management: Evidence from frontier markets. *International Journal of Financial Studies*, 8(4), 1–25.
- McKeown, J. C., Mutchler, J. F., Hopwood, W., & Bell, T. B. (1991). Towards an explanation of audit failure to modify the audit opinion of bankruptcy companies. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*, 10(Supplement), 1–13.
- Miller, M. H., & Modigliani, F. (1966). Some estimates of the cost of capital to the electric utility industry, 1954–57. *The American Economic Review*, 56(3), 333–391.
- Minatto, F., & B. J. (2022). Accounting comparability and the value relevance in Brazil.
- Mishra, D. R. (2014). The dark side of CEO ability: CEO general managerial skills and cost of equity capital. *Journal of Corporate Finance*, 29, 390–409.
- Mostafa, W. (2017). The impact of earnings management on the value relevance of earnings: Empirical evidence from Egypt. *Managerial Auditing Journal*, 32(1), 50–74.
- Muller, K. A. III. (1999). An examination of the voluntary recognition of acquired brand names in the United Kingdom. *Journal of Accounting and Economics*, 179–191.

- Myers, S. C., & Majluf, N. S. (1984). Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have. *Journal of Financial Economics*, 13(2), 187–221.
- Naimah, Z. (2012). Bias in accounting and the value relevance of accounting information. *Procedia Economics and Finance*, 2, 145–156.
- Narktabtee, K., & Patpanichchot, S. (2011). The impact of country-level vs firm-level factors on the effectiveness of IFRS adoption: The case of the European Union. *International Business and Economics Research Journal (IBER)*, 10, 79–92.
- Neel, M. (2017). Accounting comparability and economic outcomes of mandatory IFRS adoption. *Contemporary Accounting Research*, 34, 658–690.
- Nelwan, M. L., Simatupang, C., & Tansuria, B. I. (2020). Value relevance of accounting information in the presence of earnings management. *Jurnal Reviu Akuntansi dan Keuangan*, 10(2), 321.
- Ning, D., Irfan-Ullah, Majeed, M. A., & Zeb, A. (2022). Board diversity and financial statement comparability: Evidence from China. *Eurasian Business Review*, 12(4), 743–801.
- Noviana, S. R., & Yuyetta, E. N. A. (2011). Analisis faktor-faktor yang mempengaruhi praktik perataan laba (Studi empiris perusahaan manufaktur yang terdaftar di BEI periode 2006–2010). *Journal of Accounting and Auditing*, 8(1), 69–82.
- Ohlson, J. A. (1995). Earnings, book value, and dividends in equity valuation. *Contemporary Accounting Research*, 11(2), 661–687.
- Ojaghi, S., Moradi, M., & Gorjizadeh, D. (2021). The relationship of accounting comparability between the profit value relevance and book value. *Technium Sustainability*, 1(1), 71–80.
- Osazevaru, H. O. (2020). Measuring the value relevance of financial information for strategic decision-making and performance of Nigerian listed firms. *Trends Economics and Management*, 14(36), 33.
- Oyerinde, D. T. (2011). *Value-relevance of accounting information in the Nigerian stock market*. Ph. D thesis, Covenant University.

- Ozkan, N., Singer, Z. V. I., & You, H. (2012). Mandatory IFRS adoption and the contractual usefulness of accounting information in executive compensation. *Journal of Accounting Research*, 50(4), 1077–1107.
- Pacelli, J. (2019). Corporate culture and analyst catering. *Journal of Accounting and Economics*, 67(1), 120–143.
- Peecher, M., Schwartz, R., & Solomon, I. (2007). It's all about quality: Perspectives on strategic-systems auditing. *Accounting, Organizations and Society*, 32(4–5), 463–486.
- Pereira Da Silva, J. F. (2019). *Value relevance of accounting indicators in Europe: The case of intangible items*. Master thesis, Universidade Do Porto.
- Perotti, P., & Wagenhofer, A. (2014). Earnings quality measures and excess returns. *Journal of Business Finance and Accounting*, 41(5–6), 545–571.
- Peterson, K., Schmardebeck, R., & Wilks, T. J. (2015). The earnings quality and information processing effects of accounting consistency. *Accounting Review*, 90(6), 2483–2514.
- Peterson, L. N., Rusticus, S. A., & Ross, L. P. (2015). Comparability of the National Board of Medical Examiners Comprehensive Clinical Science Examination and a set of five clinical science subject examinations. *Academic Medicine*, 90(5), 684–690.
- Povel, P., Singh, R., & Winton, A. (2007). Booms, busts, and fraud. *Review of Financial Studies*, 20(4), 1219–1254.
- Prihatni, R., Pahala, I., Sumiati, A., & Musyaffi, A. M. (2023). The value relevance of accounting information moderated by earnings management: Evidence from listed companies in the developing market. *Corporate and Business Strategy Review*, 4(3), 118–126.
- Qi, B., Li, L., Zhou, Q., & Sun, J. (2017). Does internal control over financial reporting really alleviate agency conflicts? *Accounting and Finance*, 57(4), 1101–1125.
- Rahman, A. F., Hassan, M. S., Saleh, N. M., & Shukor, Z. A. (2013). The effect of underinvestment on the relationship between earnings management and information asymmetry. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 9(2), 1–28.

- Ramadan, M., Salama, A., & Abozeid, H. (2024). Audit style and financial statements comparability: Evidence from firms listed on the Egyptian Stock Exchange. *Alexandria Journal of Accounting Research*, 8, 115–164.
- Ramos, D. A., & Lustosa, P. R. B. (2013). Verificação empírica da value relevance na adoção das normas internacionais de contabilidade para o mercado de capitais brasileiro. *Contexto, Porto Alegre*, 13(25), 70–83.
- Rath, S., & Sun, L. (2008). The development of earnings management research. *International Review of Business Research Papers*, 4(2), 265–277.
- Ratnaningrum, R., Rahmawati, R., Rawashdeh, M., AlKhalailah, M., & Zaidan, H. (2024). The impact of earnings management on the value relevance of earnings: Empirical evidence from Jordan. *Studies in Systems, Decision and Control*, 503, 619–628.
- Reichelt, K. J., & Wang, D. (2010). National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects on audit quality. *Journal of Accounting Research*, 48(3), 647–686.
- Ribeiro, A. M., do Carmo, C. H. S., Fávero, L. P. L., & Carvalho, L. N. (2016). Poder discricionário do gestor e comparabilidade dos relatórios financeiros: Uma análise do processo de transição regulatória da contabilidade brasileira. *Revista Contabilidade e Finanças*, 27(70), 12–28.
- Robu, I.-B., Robu, M.-A., Mironiuc, M., & Bălu, F. O. (2014). *The value relevance of financial distress risk in the case of Rasdaq companies*. Proceedings of the 9th International Conference Accounting and Management Information Systems (AMIS 2014), 507.
- Roodman, D. (2009). How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata. *The Stata Journal*, 9(1), 86–136.
- Ross, J., Shi, L., & Xie, H. (2020). The determinants of accounting comparability around the world. *Asian Review of Accounting*, 28(1), 69–88.
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. *Journal of Accounting and Economics*, 42, 335–370.
- Salno, H. M., & Baridwan, Z. (2000). Analisa perataan penghasilan (income smoothing): Faktor-faktor yang mempengaruhi dan kaitannya dengan kinerja

- saham perusahaan publik di Indonesia. *Jurnal Riset Akuntansi Indonesia*, 3, 17–34.
- Sami, H., & Zhou, H. (2004). A comparison of value relevance of accounting information in different segments of the Chinese stock market. *International Journal of Accounting*, 39(4), 403–427.
- Schipper, K. (1989). Commentary on information transfers. *Accounting Horizons*, 4, 94–107.
- Schipper, K. (1991). Analysts' forecasts. *Accounting Horizons*, 5(4), 105–121.
- Scott, W. R. (2012). *Financial accounting theory (6th ed.)*. Pearson Education.
- Securities and Exchange Commission (SEC). (2003). *Study pursuant to Section 108(d) of the Sarbanes-Oxley Act of 2002 on the adoption by the United States financial reporting system of principles-based accounting system*. Available at: <https://www.sec.gov/news-studies-principlesbasedstand.htm>
- Seifzadeh, M., Salehi, M., Khanmohammadi, M., & Abedini, B. (2022). The relationship between management attributes and accounting comparison. *Journal of Facilities Management*, 20(1), 1–18.
- Shan, Y. G. (2015). Value relevance, earnings management and corporate governance in China. *Emerging Markets Review*, 23, 186–207.
- Sheehy, B., & Madrid, K. G. L. (2022). Convergence of corporate governance in state-owned enterprises: A case study in an emerging market using OECD guidelines. *Corporate Law and Governance Review*, 4(1), 19–34.
- Shivakumar, L. (2000). Do firms mislead investors by overstating earnings before seasoned equity offerings? *Journal of Accounting and Economics*, 29, 339–371.
- Sholihah, H. (2013). The effect of earnings management on the value relevance of earnings and book value (Thesis). University of Brawijaya, Malang. *Jurnal Ilmiah Mahasiswa*, 1(2).
- Shortridge, R., & Mark, M. (2004). Defining principles-based accounting standards. *The CPA Journal*, 74, 34–37.
- Sidak, J. G. (2003). The failure of good intentions: The WorldCom fraud and the collapse of American telecommunications after deregulation. *Yale Journal on Regulation*, 20(2), 207–267.

- Simmons, J. K. (1967). A concept of comparability in financial reporting. *The Accounting Review*, 42(4), 680–692.
- Simunic, D. (1984). Auditing, consulting, and auditor independence. *Journal of Accounting Research*, 22, 679–702.
- Sloan, R. (1996). Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings? *The Accounting Review*, 71, 289–315.
- Sohn, B. C. (2016). The effect of accounting comparability on the accrual-based and real earnings management. *Journal of Accounting and Public Policy*, 35(5), 513–539.
- Sørensen, J. B. (2002). The strength of corporate culture and the reliability of firm performance. *Administrative Science Quarterly*, 47(1), 70–91.
- Srivastava, A. (2014). Why have measures of earnings quality changed over time? *Journal of Accounting and Economics*, 57(2–3), 197–217.
- Subekti, I. (2010). Earnings management, value relevance of earnings and book value of equity. *Jurnal Akuntansi Dan Auditing Indonesia*, 14(2), 213–232.
- Sunder, S. (2010). Uniform accounting standards and financial reporting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 29(6), 495–508.
- Sundvik, D. (2019). The impact of principles-based vs. rules-based accounting standards on reporting quality and earnings management. *Journal of Applied Accounting Research*, 20(1), 78–93.
- Suwardi, E. (2020). The evolution in the value relevance of accounting measures in Indonesia. *Gadjah Mada International Journal of Business*, 22(1), 49–73.
- Talab, H. R., Flayyih, H. H., & Ali, S. I. (2017). Role of Beneish M-score Model in detecting earnings management practices: Empirical study in listed banks of Iraqi Stock Exchange. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(0972–7302), 287–302.
- Teoh, S. H., Wong, T. J., & Rao, G. R. (1998). Are accruals during initial public offerings opportunistic? *Review of Accounting Studies*, 3(1–2), 175–208.
- Thanh Liem, N. (2021). Accounting comparability and accruals-based earnings management: Evidence on listed firms in an emerging market. *Cogent Business and Management*, 8(1).

- Tharmila, K., & Nimalathasan, B. (2013). The value relevance of accounting information and its impact on market vulnerability: A study of listed manufacturing companies in Sri Lanka. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(18), 102–110.
- Troy, C., Smith, K. G., & Domino, M. A. (2011). CEO demographics and accounting fraud: Who is more likely to rationalize illegal acts? *Strategic Organization*, 9(4), 259–282.
- Walker, M. (2013). How far can we trust earnings numbers? What research tells us about earnings management. *Accounting and Business Research*, 43(4), 445–481.
- Wang, C. (2014). Accounting standards harmonization and financial statement comparability: Evidence from transnational information transfer. *Journal of Accounting Research*, 52(4), 955–992.
- Wang, Y., Feng, Y., Zhu, Z., Liu, J., & Li, Y. (2024). Financial statement comparability and expected default risk. *International Review of Financial Analysis*, 95.
- Warfield, T. D., Wild, J. J., & Wild, K. L. (1995). Managerial ownership, accounting choices, and informativeness of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 20(1), 61–91.
- Whelan, C., & McNamara, R. (2004). *The impact of earnings management on the value-relevance of financial statement information*. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=585704> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.585704>
- Whisenant, S., Sankaraguruswamy, S., & Raghunandan, K. (2003). Evidence on the joint determination of audit and nonaudit fees. *Journal of Accounting Research*, 41(4), 721–744.
- Whittred, G., & Chan, Y. K. (1992). Asset revaluations and the mitigation of underinvestment. *Abacus*, 30(1), 3–35.
- Wu, S., & Xue, W. (2023). Accounting comparability and relative performance evaluation by capital markets. *Journal of Accounting and Economics*, 75(1).
- Wüstemann, J., & Wüstemann, S. (2010). Why consistency of accounting standards matters: A contribution to the rules-versus-principles debate in financial reporting. *Abacus*, 46(1), 1–27.

- Xie, H. (2001). The mispricing of abnormal accruals. *The Accounting Review*, 76, 357–373.
- Yamaguchi, T. (2022). Earnings management to achieve industry-average profitability in Japan. *Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics*, 29(2), 402–431.
- Yang, J., Zhou, Z., & Wang, Y. (2016). The influence of accounting comparability on the audit fees. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 5, 308–313.
- Yang, S., Liu, F. C., & Zhu, X. (2018). The impact of XBRL on financial statement structural comparability. *Lecture Notes in Information Systems and Organisation*, 24, 193–206.
- Yip, R. W. Y., & Young, D. (2012). Does mandatory IFRS adoption improve information comparability? *Accounting Review*, 87(5), 1767–1789.
- Young, S., & Zeng, Y. (2015). Accounting comparability and the accuracy of peer-based valuation models. *The Accounting Review*, 90(6), 2571–2601.
- Zeff, S. A. (2007). Some obstacles to global financial reporting comparability and convergence at a high level of quality. *British Accounting Review*, 39(4), 290–302.
- Zejnnullahu, N. (2021). Principal-agent problems in publicly owned enterprises: The failure of the shareholder. *Journal of Governance and Regulation*, 10(4), 70–83.
- Zhang, J. H. (2012). *Accounting comparability, audit effort and audit outcomes*. Ph. D thesis, Louisiana State University.
- Zhang, J. H. (2018). Accounting comparability, audit effort, and audit outcomes. *Contemporary Accounting Research*, 35(1), 245–276.
- Zhang, Z., Ntim, C. G., Zhang, Q., & Elmagrhi, M. H. (2020). Does accounting comparability affect corporate employment decision-making? *British Accounting Review*, 52(6), 1–23.